الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
وزارة التعليم العالي و البحث العلمي
جامعة غرداية
كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية
قسم التاريخ

الامتيازات الأجنبية ودورها في فرض الحماية الفرنسية على تونس

مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات نيل شهادة ماستر
تخصص: تاريخ المغرب العربي الحديث

إعداد الطالب
"العربي مُحَمَّد الشيخ"

إشراف الأستاذة
" د.ة. نواصر نصيرة "

لقب و إسم الاستاذ	الرتبة	الجامعة	الصفة
د. بوسليم صالح		جامعة غرداية	رئيسا
د.ة.نواصر نصيرة		جامعة غرداية	مشرفا مقررا
د.بن قايد عمر		جامعة غرداية	عضوا مناقشا

الموسم الجامعي : 1444ه الموافق ل :2023/2022 م

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
وزارة التعليم العالي و البحث العلمي
جامعة غرداية
كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية
قسم التاريخ

الامتيازات الأجنبية ودورها في فرض الحماية الفرنسية على تونس

مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات نيل شهادة ماستر

تخصص: تاريخ المغرب العربي الحديث

إعداد الطالب
"العربي مُحَمَّد الشيخ"

إشراف الأستاذ
" د.ة. نواصر نصيرة "

اسم ولقب الأستاذ	الرتبة	الجامعة	الصفة
د. بوسليم صالح		جامعة غرداية	رئيسا
د.ة.نواصر نصيرة		جامعة غرداية	مشرفا مقررا
د.بن قايد عمر		جامعة غرداية	عضوا مناقشا

الموسم الجامعي : 1444ه الموافق ل :2023/2022 م

«رَبَّنَآ ءَاتِنَا مِن لَّدُنكَ رَحْمَةً وَهَيِّئْ لَنَا مِنْ أَمْرِنَا رَشَدًا » سورة الكهف الآية 10

الإهداء

الحمد الله الذي وفقنا لهدا ولم نكن لنصل إليه لولا فضله علينا أما بعد:

أهدي هدا العمل المتواضع إلى :

إلى من أُفضِّلها على نفسي، ولِمَ لا؛ فلقد ضحَّت من أجلي ولم تدَّخر جُهدًا في سبيل إسعادي على الدَّوام (أُمِّي عائشة).

نسير في دروب الحياة، ويبقى من يُسيطر على أذهاننا في كل مسلك نسلكه صاحب الوجه الطيب، والأفعال الحسنة. فلم يبخل عليَّ طيلة حياته (والدي احميدة) إلى إخوتي ، الى روح جدتي فاطنة ، وجميع من وقفوا بجواري وساعدوني بكل ما يملكون، وفي أصعدة كثيرة أُقدِّم لكم هذا البحث، وأتمنَّى أن يحوز على رضاكم.

شكر وتقدير

بسم الله الحي العلي القدير، والصلاة والسلام على خير خلق الله أجمعين

محمد بن عبد الله و آله ومن والاه

وبعد

انطلاقا من قول رسول الله صل الله عليه و سلم :"من لا يشكر الناس لا يشكر الله"

نحمد الله حمد الشاكرين ونثني عليه ثناء الذاكرين، أن وفقنا وسدد خطانا لإتمام هذه المذكرة التي تعد ثمرة جهد

نقدم تحية شكر ملؤها فائق التقدير والاحترام إلى الأستاذة الفاضلة نصيرة نواصر نتقدم إليكم بأسمى كلمات الشكر والعرفان والتقدير نظيرًا لما قد قدمتموه من جهود جبارة ملحوظة وملموسة وترك بصمتها جليّة على نجاح هذا العمل، ولم نجد إلا أن نقدم إليكم بـِ نموذج خطاب رسمي لكي نعبر من خلاله عن جزء بسيط من مدى شكرنا وتقديرنا واعتزازنًا بكم، عساك على القوة، مع تمنياتنا بدوام التقدم والتوفيق.

كما أقدم بالشكر إلى الغالي الاستاذ تريعة موسى وصديقي التونسي أنيس نصر

.

قائمة المختصرات

قائمة المختصرات

ج	جزء
ط	طبعة
تح	تحقيق
تر	ترجمة
تق	تقديم
د.س	دون سنة
د.م.ن	دون مكان النشر
تع	تعريب

مقدمة:

مقدمة

مثل القرن التاسع عشر عصر القوة بالنسبة لدول الأوروبية وعصر الضعف بالنسبة لدولة العثمانية، ومثل سقوط الجزائر سنة 1830م حدث دوليا هاما ذو آثار جانبية فتلقائيا سيكون الدور على الأقاليم المجاورة اذ كان التنافس الأوروبي على أوجه على أقاليمها، ومن بينها تونس المتمتعة بموقع استراتيجي مهم وثروات وخيرات كثيرة، وزاد من عمق هذا الاختلال تدهور الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية والسياسية بالبلاد التونسية وصدور قانون عهد الأمان 1857م منتصف القرن التاسع عشر، كما كان للامتيازات الاقتصادية الممنوحة للقوى الكبرى الثلاث فرنسا بريطانيا وإيطاليا حصة الأسد من الأزمة التونسية التي دخلتها بلاد وهي تسير بشكل بطيء وتارة بشكل سريع على حسب المتغيرات الداخلية والخارجية من تاريخ 1815م وتظهر جليا في الأزمة المالية التي عصفت بالبلاد والقرارات التي جاء بها مؤتمر برلين 1878م، كما وجد عامل اخر ألا وهو التواجد الأوروبي بتونس والذي خلق العديد من المعضلات السياسية والاجتماعية فتونس حرفيا أصبحت غير قادرة على المجابهة فبرغم من وجود حركات مناوئة لتغلغل الأوروبي في تونس وازدياد نفوذه بشكل رهيب كإصلاحات خير الدين باشا إلا أنها جاءت متأخرة وقد كانت هذه القوى الكبرى أحكمت قبضتها على البلاد وانبثق من هذا الصراع فرض معاهدة باردو سنة 1881م.

أسباب اختيار الموضوع

- ✓ تعود بداية الاهتمام بالموضوع بعد الدروس التي تلقيناها من الاستاذ تريعة موسى ما حز في أنفسنا دراسة أوضاع تونس بعد وفاة حمودة باشا ولكشف اللبس عن الأحداث التاريخية الهامة التي ميزت تونس عن غيرها من دول الشمال الافريقي .
- ✓ دراسة ظاهرة التنافس الأوروبي لبسط النفوذ الأوروبي على تونس وكشف عن مجرياته وتحقيقا للحق.

- ✓ معرفة الامتيازات الاقتصادية الأجنبية ودورها في تقرير مستقبل دول الشمال الإفريقي على وجه العموم وتونس على وجه الخصوص.

حدود الدراسة :

الإطار الزماني :

ينحصر موضوعنا في الفترة الممتدة من 1815م إلى 1881م حيث تمثل هذه الفترة مرحلة تسبق فرض الحماية ولقد ابتدئنا بتاريخ 1815م وهو تاريخ وفاة حمودة باشا الحسيني الذي استطاع خلق توزان مع الدول الأوروبية وجعل لتونس هيبة إقليمية ودولية وبعد وفاة الباي حمودة باشا تأرجحت الكفة إلى القوى الكبرى الثلاث فرنسا وبريطانيا وايطاليا فأصبح التنافس بشكل جلي على تونس عن طريق سياسيات مختلفة حسب درجة تأثير القناصل على توجيه قرارات قصر باردو والتي تصب في مصالح كل دولة على حدا.

الإطار المكاني:

تكون الرقعة الجغرافية بتونس باعتبار تونس جزء من خارطة التنافس الأوروبي على المغارب.

الإشكالية:

- ✓ كيف كان تأثير الامتيازات الأجنبية على تونس وكيف أرست لمشروعية فرض الحماية؟ .
- ✓ ما موقع تونس من الامتيازات وهل ضرت على البلاد منافع؟.
- ✓ ما دور القناصل الأوروبيين في مفاصل أهم نتائج قرارات البلاد العامة وهل التزموا بالعرف الدولي المتبع في تحديد نشاط عملهم؟.
- ✓ هل كانت الإصلاحات التونسية على النمط الأوروبي مساعدة لبلاد وظرفيتها الخاصة؟.

المنهج المتبع: اعتمدنا المنهج التاريخي الوصفي لغرض ترتيب الأحداث زمنيا ووصف الأحداث حسب الخطوات المعتمد عليها .

الخطة :

لقد قمنا بتقسيم موضوعنا إلى مقدمة وثلاثة فصول وخاتمة وقمنا بتدعيم الدراسة بملاحق وقائمة للمصادر والمراجع المعتمد عليها، وقد قسم الفصل الأول إلى ثلاثة مباحث والفصل الثاني إلى أربعة مباحث أما الفصل الثالث فتفرع هو الأخر بدوره إلى أربعة مباحث.

ولقد عنونا **الفصل الأول** بتونس مطلع القرن التاسع عشر وبالتحديد من بداية سنة 1815م تطرقنا فيه إلى الأوضاع السياسية والاجتماعية والاقتصادية لتدرج في معرفة أطوار الأزمة التي عصفت بالبلاد ومدى تأثيرها على مكانة تونس التي عهدت عليها قبل ذاك التاريخ، وتطرقنا كذلك إلى العلاقات الأوروبية التونسية ومدى مساهمة الظرفية التاريخية في تغير معالمها، وأهم المتغيرات التي طرأت على ساحة المتوسط، وعن أهمية تونس الاستراتيجية.

أما **الفصل الثاني** فقد وسم بالامتيازات الاقتصادية الأجنبية بتونس وقد خصص لدراسة الامتيازات الأجنبية الفرنسية والإنجليزية والإيطالية ومع الغوص أكثر في الامتيازات الفرنسية باعتبار معاهدة 1535م العامل الأساسي في بلورة الدور الحاسم الذي لعبته حكومة فرساي بتونس كما تحدثنا عن التنافس الأوروبي وأبعاده وفيه السياسات المتبعة من طرف القناصل الأوروبيين في استغلال المشاكل الداخلية والخارجية التي تخبطت فيها تونس منتصف القرن التاسع عشر بصورة أكبر وعن مدى العلاقات بين البايات التونسيين وقناصل القوى الثلاثة، كما تحدثنا عن الأدوار السياسية للقناصل الأوروبيين والتنافس في إطار مشروع تارة وغير مشروع وتارة غير مشروع حول المشاريع الاقتصادية ومحاولة بسط النفوذ في إطار التنافس الامبراطوري الفرنسي والانجليزي فيما ظهرت إيطاليا بشكل مؤثر في فترة تجاهلت فرنسا وإنجلترا العوامل الخارجية والداخلية.

أما **الفصل الثالث** فقد عني بالإصلاحات التونسية وردود الفعل وقد تكلمنا فيه عن إصلاحات أحمد باي ومُحَمَّد باي ومُحَمَّد صادق باي وخير الدين التونسي، وعن نجاعة الإصلاحات وآثارها على المجتمع التونسي وثورة علي بن غداهم وأسبابها المباشرة والغير المباشرة واستغلال الدول الأوروبية لهذه الأزمة حسب المصالح ومطامح هذه الدول والسياسيات المتبعة، وكيف أعادت هيكلة التفكير عند خير الدين التونسي ودوره في جعل الإصلاحات تتناسب والمجتمع التونسي ماديا ومعنويا، وكذلك في هذا الفصل تكلمنا عن الأزمة المالية التونسية وأهم الأسباب التي أوقعت تونس في الديون، وفي الأخير تكلمنا عن فرض الحماية الفرنسية على تونس .

المصادر والمراجع المعتمدة

- كتاب فريكن خير الدين والبلاد التونسية وهو من أهم المصادر التي أنارت لي الطريق في هذا الموضوع فهو لم يختص بفترة خير الدين فحسب بل تحدث عن قبل ذلك بكثير فهو يعتبر من أهم المصادر المعتمدة والمتخصصة في دراسة تونس خلال القرن التاسع عشر.
- كتاب عبد الحميد هنية تونس العثمانية وهو كتاب جد مهمة فيما يتعلق بجزئية التحولات الاجتماعية والسياسية والاقتصادية بالبلاد التونسية وركز على نقطة علاقة السلطة بالدواخل وأثرها في توجيه الرأي العام التونسي ولم يغفل عن ثورة 1864م والتي من أسبابها الغير المباشرة تدهور العلاقة بين السلطة وسكان الدواخل أو بالأحرى الاعيان.
- كتاب جون غانياج أصول فرض الحماية الفرنسية من المراجع المهمة لمعرفة حثيثات وملابسات المعاهدات الأوروبية التونسية وفحوى الامتيازات الأجنبية وسياسة الدول الأوروبية في إطار التنافس التوسعي.
- انتصاب الحماية الفرنسية علي لمحجوبي من المراجع المتخصصة والمفصلة لموضوع الحماية الفرنسية.

- أتيلاجيتن خير الدين باشا التونسي وهو أحد الكتب المهمة لمعرفة فترة تولي خير الدين لمنصب الوزير الأكبر وفيه مناورات خير الدين لصد من التغلغل الاوروبي في تونس والموازنة بينها وبين تونس.
- النفوذ الأوروبي (الفرنسي –الانجليزي– الايطالي) في تونس 1881م-1875م لنور الدين صحراوي كمذكرة لنيل شهادة ماجستير في التاريخ المعاصر تناولت التنافس الأوروبي وتغلغله إلى غاية فرض الحماية الفرنسية.
- كتاب العثمانيون في تونس لمؤلفه مُحَمَّد صالح بن مصطفى من أهم المراجع وقد فصل فيه كل ما يتعلق بتونس العثمانية وذكر جميع الوقائع وشرحها بالتفصيل الممل وتناول فيه الامتيازات الأجنبية والإصلاحات بالبلاد.

الصعوبات

- صعوبة الموضوع في حد ذاته خاصة تشابك الجزئيات في بعض منها مع اختلاف في ذكر الحوادث وأسبابها من كتاب الى آخر.
- قلة المصادر والمراجع وهذه أكبر مشكلة واجهتني.
- بإيعاز الاستاذة المشرفة الدكتورة نواصر نصيرة استطعنا تذليل هذه الصعوبات والتي رافقتنا في انجاز هذه المذكرة ورد السريع على كل ما اعترضني من نقاط مستعصية واجهتنا ولم تبخلنا بأي معلومة.

الفصل الأول:

أوضاع تونس خلال النصف الاول من القرن 19

تمهيد

تميز مطلع القرن التاسع عشر بعدة تحورات وتحولات، فحالة السياسية تدهورت بعد وفاة حمودة باشا وتأرجحت موازين القوى لدول الأوروبية، فاحتلال فرنسا للجزائر 1830م يعتبر حدث مفصلي ونية واضحة بأن الدور هذه المرة على تونس فالتغلغل الأوروبي أصبح بطريقة غير مباشرة تجسمت في السيطرة الداخلية والخارجية على مفاصل الاقتصاد والتجارة والمحاولة في ذات الوقت تكريس النزعة الاستقلالية عن الدولة العثمانية كمحاولة لإضعاف تونس فقد أدركت فرنسا ضرورة فصل تونس عن الباب العالي لتنمية مصالحها في إطار الفكر الامبراطوري التوسعي وهذا جعلها تصطدم بإرادة إنجلترا القاضية بالمحافظة على أملاك الدولة العثمانية مؤقتا، فقد كانت هذه الفترة تمهيد لأحداث حاسمة تاريخية ستغير معالم تونس

فكيف كانت الأوضاع السياسية والاقتصادية والاجتماعية بالبلاد؟

وما طبيعة العلاقات التونسية الأوروبية؟

المبحث الأول أوضاع تونس السياسية والاقتصادية والاجتماعية

دخلت تونس تحت لواء الدولة العثمانية سنة 1574م، لينتهي العهد الحفصي و الإسباني للبلاد وتبدأ البلاد مسارا جديدا في البداية تولى الباشا إلى جانب الاغا وهو صاحب القرار الميداني[1] زمام الأمور واستمر الحال إلى غاية ثورة صغار الجند سنة 1591م ليبرز نظام الدايات[2] وبعد الدايات تولت الأسرة المرادية الحكم وبعد سلسة من الأحداث، وزخم كبير فيها، وقد شاع الاضطراب كتمرد القبائل وانفرادها بمناطق مستقلة مثل (أولاد سعيد)، وفي ضل هذه الأوضاع ثار قائد الصبايحية واستولى على الحكم وذلك سنة 1702م.[3] وبسبب الحرب مع الأتراك العثمانيون بالجزائر انتهت بهزيمته ووقوعه أسير سنة 1705م،[4] ومن ثم تولت الأسرة الحسينية مقاليد السلطة من سنة 1705م إلى سنة 1957م ومؤسس الأسرة الحسينية هو الأمير حسين باي الأكبر وأصل والده من مدينة كندية نشأ في كنف البايات المراديين وبعد توليه لعده وظائف كوظيفة الخزندار وهي الإشراف على أموال الجبايات وكذلك منصب قائد الصبايحية، وله الفضل في تنظيم أمور الإيالة التونسية اذ أنه جعل نظام الحكم وراثي مقتصر على البيت الحسيني ويتداول الحكم الأكبر من ذريته ولا يمكن الحديث عن حكام الأسرة الحسينية دون التعريج على دور السياسي والعسكري للباي حمودة باشا (1782م/ 1814م) والذي يعتبر عصره العصر الذهبي للأسرة الحسينية خاصة فيما يتعلق بجزئية السياسة الخارجية مع الدول الأوروبية[5] بعد وفاة حمودة باشا تغيرت الأوضاع العامة للبلاد التونسية آنذاك اذ شهدت الأوضاع بالإيالة التونسية العديد من التحولات والتغيرات، ولعل مردها الأساسي أو إلى ماذا ترجع لأسباب داخلية متعلقة بسيرورة الحياة الاقتصادية وتركيبة المجتمع والواقع السياسي الذي أخذ في التسارع مع نمطية لم يكن بمقدور البنى الداخلية التماشي مع هذا التسارع،

---

[1] دلندة الأرقش واخرون : المغرب العربي الحديث من خلال المصادر، مركز النشر الجامعي، تونس 2003، ص55 .

2 حسن حسيني عبد الوهاب: خلاصة تاريخ تونس، ت ح ، حمادي الساحلي ، دار النشر ، تونس ،ص113.

[3] مُحَّد العربي الزبيري مدخل الى تاريخ المغرب العربي الحديث، ص ص ، 62.61 د.س، د.م.ن.

[4] دلندة الأرقش واخرون: مرجع سبق ذكره، ص62.

5 رشاد الامام : سياسة حمودة باشا الخارجية أطروحة لنيل شهادة الدكتوراه الجامعة الامريكية، ص72 د .س.

وكذلك لأسباب خارجية أبرزها على الاطلاق خضوع الجزائر للاحتلال الفرنسي سنة 1830م، ويضاف إلى ذلك بداية التنافس الأوروبي على تونس كلها عوامل تضافرت ضد البلاد التونسية[1].

أ-الوضع السياسي: يعتبر حمودة باشا [2]من أبرز وأهم حكام الأسرة الحسينية نظير ضبطه لأمور الحكم وتمكنه من ضبط الأوضاع الداخلية والخارجية وقيامه بالإشراف عليها، كما أولى حمودة باشا عناية جد كبيرة لتنظيم الجيش والأسطول من خلال تعزيز الإمكانيات الحربية لها على النمط الحديث الأوروبي، وبعد وفاة حمودة باشا سنة 1814م تميزت الأوضاع بالضعف والانحطاط وعدم الاستقرار فتعاقب أربعة بايات على العرش الحسيني في الفترة الممتدة ما بين 1814م الى 1837م تميز هؤلاء البايات بقلة الخبرة والمبادرة والحزم وأضحى شغلهم الشاغل توريث المناصب لأبنائهم وضمان حياة البذخ والترف ولم يكن بوسعهم التحكم في حاشيتهم، وهذه الأخيرة التي أنهكها التنافس والتآمر والمصالح الذاتية وهو الذي فتح المجال والأبواب للتدخل في شؤون القصر وتحقق الأمر عن طريق القناصل الأوروبيين والجاليات بالبلاد التونسية[3] وبالحديث عن احتلال الجزائر سنة 1830م، فإن الباي حسين اتخذ موقف الحياد المائل إلى فرنسا كما أنه قام بمساعدة الحملة الفرنسية بإرسال مواد التموين ولتبيان صحة ما قيل وهو إسراع الباي لتهنئة المارشال دي بورمون بنجاح الحملة الفرنسية على الجزائر وخلقت توتر في العلاقات السياسية العثمانية الفرنسية ويكمن إضافة العلاقات العثمانية التونسية في محاولة جلية من فرنسا لقطع التواصل مع الباب العالي[4].

ب-الوضع الاقتصادي:

على العموم لم يشهد الواقع الاقتصادي بالبلاد التونسية تغيرا كبيرا فلقد كانت تونس تستورد المواد المصنعة وتصدر المواد الخام والصناعة التي كانت معروفة ولها أصداء هي صناعة الشاشية التونسية إلا أن

---

1 نورالدين صحراوي : النفوذ الأوروبي (الفرنسي – الإنجليزي – الإيطالي)، بن يوسف التلمساني ، مذكرة لنيل شهادة الماجستير، التاريخ المعاصر، قسم التاريخ، جامعة الجزائر 2 ، 2013/2012 ، ص 30.

2 حمودة باشا ولد ليلة السبت 8 ديسمبر 1759م يعد من أبرز بايات الاسرة الحسينية نظير الأعمال التي حققها ماخليا وخارجيا للمزيد ينظر رشاد الإمام مرجع سبق ذكره ، ص 67.

[3] فاطمة الزهراء رحماني : حركة التحديث في مصر وتونس خلال القرن 19 ، مُحَّد دراج ،أطروحة لنيل شهادة الدكتوراه في تاريخ المغرب العربي الحديث قسم التاريخ ،جامعة الجزائر 2 ،2020/2019 ص67.

[4] حسين جبار إبراهيم إيالة تونس في عهد أحمد باي ، مركز الوحدة العربية ، ص54.

البلاد لم تقوى على منافسة السلع الأوروبية رخيصة الثمن وساهمت الامتيازات الأجنبية في إلحاق أضرار بالغة بالاقتصاد التونسي، ثم إن التحديات التي نتجت عن الثورة الصناعية بأوروبا زعزعت أساسات الاقتصاد التونسي وفي القرن الثامن عشر شهدت البلاد التونسية توافد كبير للجالية الأجنبية والأقليات التي تكونت من الأساس في التجار ليرتفع عدد الجالية الأوروبية خاصة الإيطالية منها، خلال القرن التاسع عشر، اذ بلغ عدد الأوروبيين حوالي عشرين ألف تقريبا وكانت المحاكم القنصلية تفصل في الأمور المتعلقة بالأجانب[1].

شهد الوضع الاقتصادي بتونس تدهور يمكن ملاحظته وذلك خلال مطلع القرن التاسع عشر، والأخذ بعين الاعتبار أن الاقتصاد التونسي يقوم على الزراعة، وهذه الأخيرة مرتبطة بالمتغيرات وعلى رأسها المناخ [2] وكانت الحياة الاقتصادية على توزان غير دقيق أوهش فاهي الزراعة تعاني العديد من المشاكل والعقبات علاوة على ذلك الكوارث الطبيعية التي مست هذا القطاع الحساس إذ انه بسنوات 1816م و 1820م، قلت المحاصيل وانتشرت المجاعات والأوبئة كالطاعون، ويضاف إلى هذا أن كثير من الأراضي قد تركت بورا لقلة الأيادي العاملة، كما أن كبار الرأسمالين التونسيين لم يكن لهم ميول كبير للاستثمار في الجانب الزراعي إلا بصفة قليلة أو رقعة ضيقة ،إذ فضلوا تربية الماشية مع الاكتفاء بحيز صغير من الأرض ومجموعة من الأشجار لغرض الاستهلاك الشخصي اليومي لهم والتي يشرف عليها الخماس الذي يعمل بنظام الأجير اليومي ولم يكن لكبار الرأسمالية التونسيين نزعة شخصية لبلادهم و للواقع الزراعي فلم يساهموا في حماية الاقتصاد التونسي وذلك راجع لقلة الإدراك من جهة وعدم التطلع أو اطلاعهم للمتغيرات الحاصلة وغياب الحوار مع الطبقة الحاكمة من جهة ثانية[3].

فلما هو معلوم أن عامل الاستقرار والاضطراب ارتبطت بهما الحياة الاقتصادية في جانب الزراعي فمجهودات حسين بن علي (1705م-م1735) وحمودة باشا (1782-1814م) اللذان ساهما في تطوير الزراعة وبالرغم من هذه القفزة إلا أن الاقتصاد التونسي عرف تقهقرا فيما بعد، كما ارتبطت الزراعة

---

[1] أتيلا جيتن: خير الدين باشا التونسي من خلال وثائق تونسية وتركية نادرة ، ت ر مصطفى الستيتي، تونس 2005، ص26.

[2] دهان سليمان: الشركات الأجنبية لتونس خلال الحماية الفرنسية بين الهيمنة الاستعمارية والاستثمار الاقتصادي ،1881م/1956م، أطروحة لنيل شهادة الدكتوراه في التاريخ المعاصر، ص53.

[3] نفسه، ص55.

في تونس بطبيعة ملكية الأراضي إذ أن الأراضي الخصبة المحيطة بالمدن وبعض الأراضي صودرت من القبائل ومنحت لكبار الموظفين [1].

وأما التجارة فقد قسمت إلى نوعين تجارة داخلية وتجارة خارجية اشتهرت فئات اجتماعية بالتجارة اختصوا بها على غرار سكان جربة وصفاقس واليهود وبني ميزاب كل في جهة فمن الشمال سيطر سكان جربة وبالنسبة للجنوب، والوسط نجد الصفاقسيون أكثر، اليهود انتشروا في أغلب المدن وفيما يخص بالذكر العاصمة تونس وأما عن المشاكل التي كانت تعاني منها التجارة الداخلية هي عدم وجود مكاييل وموازين محددة إذ اختلفت بين مدينة ومدينة أخرى، زيادة على ذلك ممارسات اليهود الربوية بفوائد كبيرة [2].

ولقد اعتلى التجار اليهود صرح التجارة بتونس فقاموا بتسويق حوالي 23.960قفيزمن القمح وتعادل هذه الكمية بنسبة 61 % من جملة الكميات التي تم شحنه خارج الإيالة وقد عادت إلى خزينة الدولة من تذاكر السوق ما قدر ب 462.798 ريال[3].

وأما التجارة الخارجية استحوذ عليها الأجانب الذين كانوا يقومون بتونس بإدخال سلعة ما إلى السوق التونسية نظير دفعهم لنسبة 3% من القيمة لصالح الجمرك التونسي فتونس لم يكن لها لأسطول تجاري في تونس شأنه شأن البلدان الأخرى[4].

كما احتكرت الدولة تصدير الزيت وساهمت في تحقيق ثراء للماليك من تجارة الزيتون والحبوب وحصولهم على لزمات الهنشير و بعد تغير الأوضاع الدولية وموازين القوى عالميا ومع حدوث اضطرابات دفع البايات لاحتكار تجارة الزيت و الصوف انطلاقا من النصف الأول من القرن التاسع عشر، كما أن فرنسا قامت باحتكار تجارة تونس الخارجية وذلك أن السيطرة الأجنبية على التجارة التونسية تم عن طريق التحكم في

---

[1] نصيرة نواصر: الاستعمار الفرنسي حركات التحرر الوطني في تونس والمغرب الأقصى،صالح بوساليم، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في التاريخ الحديث والمعاصر قسم التاريخ كلية العلوم الاجتماعية والإنسانية، جامعة غرداية، 2021م/2022م، ص48.

[2] دهان سليمان: المرجع السابق، ص62.

[3] رضا بن رجب: يهود البلاد ويهود المال في تونس العثمانية(1685-1857) تق، عبد الحميد الأرقش، دار المدار الإسلامي،2010، ص36

[4] دهان سليمان: الانسياب الرأسمالي الأوربي بالإيالة التونسية ودوره في تثبيت الحماية الفرنسية، مجلة دراسات تاريخية مج10، ع2، جامعة غرداية، الجزائر،1444هـ،2022م، ص399.

الأسواق اذ أنه لم يكن هناك إشراف مباشر إلا من خلال الوسائل التي انتهجتها حكومة البايات والسياسة المتبعة آنذاك و بالرجوع إلى أزمة الزيت والنتائج المباشرة التي ترتبت عنها على البايليك أصدق تعبير عن مدى عمق الاعتياص الذي شهدته البلاد التونسية، ابتداء من فترة (1815م/1830م) وهي الفترة التي أعقبت وفاة حمودة باشا، ويعتبر اقليم الساحل من الأقاليم الأكثر ثراء بالبلاد التونسية إلى حدود القرن التاسع عشر فتروثه تقوم بأساس على الانتاج الزيت الذي كان موجه للتصدير إذ عرفت منطقة الساحل توسعاً متزايدا في الرقعة الجغرافية منذ منتصف القرن السابع عشر فأسعار الزياتين عرفت ارتفاع منتصف القرن الثامن عشر نظرا للطلب المتزايد على الزيت خارجيا، مرت المنطقة منذ سنة1819م بأزمة خانقة حيث بلغت أوجها في سنة1830م،[1] رغم استمرار الطلب الخارجي الكثير لمادة الزيت والذي كان محركا لهذا الطلب هو التطور الحديث لصناعة الصابون في مدينة مرسيليا في ذات الفترة يرجع ذلك إلى وسائل التعامل المفروضة من قبل السلطة المركزية على منطقة الساحل التي تمثلت في احتكار البايليك لمادة الزيت والبابليك هو بدوره كان خاضع للضغط الرأسمالي التجاري الأوروبي، فبعد مادة الحبوب وذلك خلال القرن الثامن عشر جاء الدور الآن على الزيت خلال القرن التاسع عشر، فها هي السلطة المركزية أبدت اهتماما بالغا نظرا لتغيرات على ساحة المتوسط فالطبقة الحاكمة بعد استكمالها لسيطرة على إنتاج وتصدير مادة القمح في الإقليم الشمالي المنتح للحبوب بكل أنواعها، فمنذ بداية 1819م، أعادت نفس الكرة، ووجهت أنظارها إلى المنطقة الساحل مسيطرة بطرق احتكارية مفرطة على أكبر ما ينتج من الزيت لتصديره للدول الأوروبية، وبالنسبة للطرق المتبعة من قبل السلطة المركزية لاستحواذ عل الزيت فهي جبائيه من خلال ضريبة العشر والتي تستخلص عينا بعد عصر الزيتون في المعاصر هذا الأمر ساهم في إثقال كاهل الموظف على الملاكين وتضاعفت خسائرهم، وربوية تمثلت على وجه الخصوص في التعامل بالسلم مع مالكين بالساحل وصورة السلم أن يقوم البايليك بشراء محصول الزيت من خلال الوكلاء من المنتجين قبل وقته وذلك في مقابل مبلغ مالي يقدم مسبقا للمنتج[2].

[1] عبد الحميد هنية: تونس العثمانية بناء الدولة والمجال من القرن السادس عشر الى منتصف القرن التاسع عشر، تبر الزمان، تونس، 2012 ،ص213.

[2] نفسه ، ص213.

نشطت الحركة التجارية بين ولايات المغرب العثمانية وهو الأمر عينه لتونس التي تميزت بالصناعات الحريرية والرخام وما إلى ذلك وكانت المنتجات التقليدية التونسية منذ القرن السادس عشر توجه إلى التصدير نحو الولايات العثمانية في المشرق والبلدان المسيحية على غرار اليونان و بلغاريا، بحيث تأثرت الصناعة بالنمط الإسلامي كما كانت تصدر كميات كبيرة من الصوف و النسيج والزرابي التي اشتهر بها سكان جزيرة جربة ومدينة جريد والعاصمة وشغل الحرير التونسي ما لا يقل عن 8000 عامل العاصمة، إضافة إلى هذا وجد التطريز بمعدن الذهب وحرفة النقش على النحاس وصناعة أثاث الخزف إذ أصبحت العاصمة تونس سوق من أهم الأسواق التي تعنى بالأحجار النفسية وعرفت نشاط صناعي كثيف في صناعة الأحذية وإنتاج العطور ذات المصدر الطبيعي من أبرز الصناعات المنتشرة في تونس آنذاك صناعة الشاشية، كما فتحت المعاهدة الموقعة في 8 أوت 1830م الأبواب أمام توغل الرأسمالية التجارية الأوروبية في البلاد التونسية ومن أبرز النتائج الغير مباشرة لها هو فرض التجار الأوروبيين على الطبقة الحاكمة المركزية تغيير العلاقة مع سكان الدواخل وهو الأمر الذي سيخلق هوة بالنسبة للعلاقة مع سكا ن دواخل وسيؤثر سلبا لاحقا لغرض التكيف مع البيانات الجديدة ومجابهة العديد من التحديات الطارئة على قرطاج[1].

وكان التسرب الأوروبي طبعا له انعكاساته على تونس منذ النصف الأول من القرن التاسع عشر على التجارة الخارجية للبلاد التونسية وخصوصياتها، والتي حولت مجاذيفها نحو الانفتاح أو التهميش نحو الإلحاق بأطراف الاقتصاد الأوروبي ومن أوجه هذا الانفتاح ارتفاع نسبة الواردات وتقلص نسبة الصادرات مع تدهور شروط التبادل التجاري وتغير تركيبة المبادلات. (فارتفعت الواردات الكماليات الثمينة)، وتقلصت الصادرات الشمالية التونسية التي شهدت مجدها في فترة حمودة باشا على وجه الخصوص وفي مقابل تضخمت مكانة المنتوجات الفلاحية وبالأخص زيت الزيتون وعدد من المرات بالنسبة للحبوب، التي بلغت في عام 1826م نسبة ٪72 وتجسد الاحتلال التجاري الخارجي في تعدد سنوات عجز الميزان التجاري مما انعكست ذلك على العملة التونسية الريال، والتي ألحقت بها أضرار من النزيف المالي فتدهورت قيمة عملة بنسبة الثلث سنة1824م[2].

[1] عبد الحميد هنية: مرجع سبق ذكره، ص215.

[2] خليفة شاطر وآخرون: تونس عبر التاريخ، ج 3، مكتبة الجامعة، تونس، ص 8.

واستغلت الدول الأوروبية التحديات التي تواجه حكومة الباي بتونس لصالحها وخدمة لمنافعها الاقتصادية وإن كانت المجابهة بين تونس والدول الأوروبية الرأسمالية اتخذت في بعض الأحيان صبغة المواجهة العسكرية إلا أن مردها الأساسي يرجع إلى الميدان الاقتصادي كهدف أول لهذه الدول الأوروبية، وهذا بالنظر والأخذ بعين الاعتبار تبدل الأفكار والسياسيات لحكومات الدول الأوروبية التي تهدف إلى جعل البلاد التونسية مصدر للحصول على المواد الأولية الزراعية وجعل من تونس سوقا للمواد المصنعة (في إطار التطور الرهيب لصناعات الأوروبية واحتياج المنشآت الصناعية للمواد الأولية)، ومن خلال تقارير القناصل الأوروبيين تتضح معالم هذه السياسية الرامية لتأكيد هذا التوجه، واستغلال معاهدة 06 أوت 1830 م، بكل بنودها والمطالبة بتخلي الحكومة عن الضرائب العينية ثم المطالبة بحق التملك بالنسبة لأهل الذمة (النصارى واليهود)، ومن خلال هذه الطرق تمكن التجار الأوروبيون في وقت لاحق من القضاء على احتكار البايليك للفائض الفلاحي فمن خلال " المعاهدة استولى الإفرنج على أكثر منافع المملكة "على حد قول ابن أبي ضياف و يزيد من الطين بلة حدة الصعوبات إزاء هذا الاحتكار الأوروبي الذي كان يصمم للحصول على احتكارات أخرى، فمن خلال جملة التدبيرات الممارسة من قبل الاحتكار الأوروبي تأثرت الخزينة وانعكس ذلك سلبا على عدد كبير من تجار وحرفي تونس ومن بين العائلات المتضررة بصورة مباشرة (عائلة الرصاع وعائلة العصفوري وعائلة آل جلولي)[1].

وساهمت العوامل التي تم التطرق لها لتعزيز مكانة التجار الأوروبيين وتنمية أو تنامي مكاسبهم على ظهر التوازنات التجارية والمالية للبلاد التونسية وعلى حساب الطبقة العامة والنشاط التجاري، فقام رجال الأعمال الأوروبيون المدعمين من قبل قنصليات بلدانهم من تحقيق أرباح طائلة على حساب العنصر المحلي، فقد تمكنوا من إخضاع مسالك وطرق تصدير مادة زيت الزيتون تحت سيطرتهم الذي أصبح الرقم واحد للبلاد ومستكملين بذلك سيطرتهم على التجارة الخارجية لتونس سواء في التصدير أو في التوريد أما عن الباي وحاشيته فقد مشو وراء التداين وكثرة الخسائر[2].

وكان لهذا التغير في موازين القوى عسكريا وسياسيا و الثورة الصناعية وما آلت إليه وضعية العالم الإسلامي من تراجع في دورها الريادي، فسنة 1815م، حيز نشاط القرصنة والتي وإن لم يكن له ذلك

[1] عبد الحميد هنية: مرجع سبق ذكره، ص216.

[2] خليفة شاطر وأخرين: مرجع سبق ذكره ، ص08.

التأثير البالغ على تونس في حالة استثناء أسعار جدوته من جديد ولفترة قصيرة من سنوات القرن الثامن عشر وبداية السنوات الأولى من القرن التاسع عشر، أما الذي أثر بالغا هو تغير ظروف التبادل الاقتصادي مع الدول الأوروبية وما صاحبه ذلك من تدهور من قيمة المنتوجات الصناعية التي تصدرها تونس من حبوب وزيوت وشاشية وحصول تضخم في الواردات وكان هؤلاء التجار ينفردون بالأرباح الطائلة، وخلل هام في المجال التجاري وانخفاض في قيمة الريال والصعوبات التي تعاني منها خزينة البايليك ورجال الأعمال التونسيين وكان هذا قبل سنة 1830م، ومن ضمن المتغيرات هو المشاكل التي واجهت الحكومة التونسية وكيفية مواجهة التسرب الأوروبي وتأمين أسواق رابحة وتأكيد الاستقلالية السياسية للبلاد ومن بيان الإشكالات الاقتصادية بالنسبة لمسألة الاستيراد والتصدير ما يعادل 27 مليون فرنك في فترة 1832م/1835م لتشهد الفترة الممتدة ما بين 1838م – 1839م إلى 12 مليون فرنك ومن التداعيات هو الاستمرار على الحال إلى سنة 1848م علاوة على ذلك يضاف إلى ذلك التراجع في القيمة الاجمالية للتجارة الخارجية خلل في الميزان التجاري ارتفاع نسبة الواردات على حساب الصادرات او انجر عليه نزيف نقدي متواصل وامام هذه الظروف والعقبات المتعددة الأوجه كان بطبيعة الحا ل للبلاد والتونسية وعلى رأسهم الحاكم الأول الباي اتخاذ إجراءات ترمي إلى تحديث أساليب نفوذها في الداخل وتدعيم استقلاليته من سيطرة القوى الخارجية (الدول الأوروبية والباب العالي)[1].

ج– الوضع الاجتماعي:

قسم المجتمع التونسي إلى قسمين رئيسين هما:

– سكان المدن: يتميزون بأنهم أكثر الفئات ثراء إذ سكنوا او أقاموا في تونس المدينة، وفي نواحي سهول مجردة وهم جماعات مختلفة من هم الأتراك والأندلسيين واليهود وغيرهم فتركز الأتراك العثمانيون في العاصمة إضافة إلى طائفة الأعلاج وهم عناصر أوروبية ارتدت عن المسيحية (حسب المعتقدات النصرانية)، أما في الأصل هم دخلوا في دين الحق والكراغلة وهم المولدون من آباء الأتراك وهم في الغالبية من الجنود بأجدادهم وأمهاتهم محليات تونسيات بالإضافة إلى وجود الجالية الأوروبية كتجار ورجال الدين النصارى والقناصل[2].

[1] حسين جبار إبراهيم : مرجع سبق ذكره ص 53.

[2] ناصر الدين سعيدوني: الأوضاع الاقتصادية والثقافية لولايات المغرب العثمانية، قسم التاريخ، جامعة الكويت،2010، ص54.

-سكان الأرياف البوادي: وهم السكان دائمو التنقل والترحال من سهول مجردة إلى تخوم طرابلس الغرب، حيث أنه في خضم الحرب الباشية الحسينية وجدا صفين متوازيين في القوى وكذلك قبائل الجنوب وهم شداد وصف يوسف. ويتمثل السكان الرحل في عشائر المخزن وقبائل الرعية والتي تشكل أغلبية سكان الريف وبين مهامهم الزراعة والاهتمام بأراضي الأعيان في مهام الخماسين ويضاف لهم القبائل البعيدة عن نفوذ السلطة المركزية وهي تقطن في أماكن بعيدة جدا أو أمكان نائية كالجبال كما كانت وطبقة العبيد[1]

ومن بين العادات والتقاليد أجواء الاحتفال بعيد الفطر وعيد الأضحى وعن كيفية أجواء العيدين حيث كانت تستمر أربعة أيام وتقدم للضيف شراب القهوة بالإضافة إلى أنواع مختلفة من الحلويات وكانت النسوة يرتدين أحلى وأجمل الثياب والحلي وفي عيد الأضحى [2]يقوم الرجال بالنحر.

وأما عن تقليد يوم المولد النبوي الشريف ويتم في هذا اليوم الشريف تلاوة القرآن الكريم وإنشاد القصائد في مدح النبي ﷺ ويعد أحمد باي أول من حدد موعدا رسمي الاحتفال بالقيروان وأما عن يوم عاشوراء فيكون الاحتفال بهذا اليوم عن طريق البارود وبعض العادات والتقاليد المتوارثة عن أجدادهم[3].

وعلى الصعيد الداخلي ثم إيجاد توازن بين الطبقة الحاكمة والقوى الاجتماعية الفاعلة في الدواخل، بحيث أنه تمثل على مستوى ممارسة التأثير بين النفوذ المحلي الذي كان يمارسه الأعيان الأهالي في إطار الجماعات المحلية والنفوذ المركزي في الدواخل ومع ظهور أزمة القرن التاسع عشر وتحت ضغوط الدول الأوروبية عملت السلطة المركزية على إضعاف النفوذ المحلي تدريجيا، وتقليص صلاحيات نظام الحكم المحلي الجماعي بشكل عام[4].

– ومن ناحية التوزيع الجغرافي للفئات السابقة الذكر فقد سكن غالبية البربر في الجنوب الشرقي لتونس ويتحدثون الأمازيغية والعربية معا، ولا يوجد بينهم اختلاف جهوي مع العرب وأما الأتراك فكانوا قليلي العدد سكنوا في العاصمة بشكل كبير وفي المهدية وقفصة وتواجد الزنوج في الجنوب و آلاف من

---

[1] على المحجوبي: انتصاب الحماية الفرنسية على تونس تح عمر بن ضو وحليمة قرقدري، سر الله للنشر، تونس 1986م، ص15.

[2] مُحَمَّد بيرم الخامس: صفوة الاعتبار بمستودع الأمصار والأقطار، تق: مُحَمَّد حداد، دار الكتب المصرية، القاهرة، ص337-336.

[3] مُحَمَّد بن خوجة: صفحات من تاريخ تونس تح: حمادي الساحلي، الجيلالي بن الحاج يحي، دار الغرب الإسلامي، بيروت، لبنان، 1986، ص239.

[4] عبد الحميد هنية: مرجع السابق ذكره، ص207.

الموريسكيين وعدد من المهاجرين الجزائريين الذين قدموا من واد سوف زواوة، وكذلك الجالية الأوروبية واليهود يتواجد نصفهم بتونس العاصمة، والنصف الآخر يتوزعون على مناطق أخرى وعلى الوجه الخصوص جربة وعومل اليهود في مدينة تونس بمعاملة خاصة من قبل السلطة الحاكمة إذ منعوا من ارتداء ملابس كملابس التونسيين أو السكن في غير الحارات المخصصة لهم، ومنعوا من تملك الأرض لكن الحال لم يبقى على حاله بل تغير مع تزامن إصدار عهد الأمان 1857م، والذي ينص على التساوي وإلغاء التميز على أساس العرق أو المعتقد الديني[1].

– المبحث الثاني: العلاقات الخارجية لتونس

العلاقات التونسية الفرنسية :

تعد العلاقات احدى أهم وسائل التواصل بين البلدان، ومن أبرز الدول الأوروبية التي ربطت علاقات تجارية وسياسية مع دول إفريقيا وبالأخص تونس، فرنسا فالعلاقات الفرنسية التونسية شهدت شذ وجذب في فصولها وبموجب معاهدة الامتيازات التي تحصلت عليها فرنسا أيام الملك الفرنسي فرانسوا الأولى (1515م / 1547م) والسلطان العثماني سليمان القانوني (1520م/1566م).

وجد التمثيل التونسي بفرنسا إذ أنه وجد في أهم المدن الفرنسية كمرسيليا 1810م، ونيس1829م ويكون اسم الممثل هو وكيل الدولة التونسية أو وكيل المعظم الأرفع كما أثمر التمثيل الدبلوماسي للبلاد التونسية بفرنسا عن علاقات تربط البلدين والأخذ بعين الاعتبار أنه لم تكن هناك دولة أوروبية تصل إلى مقام فرنسا في التعامل مع تونس فلم تضيع على نفسها أي فرصة أو غمضة عين لاستفراد بتونس من خلال سياسة فصل تونس عن الدولة العثمانية كإجراء أولى لتمهيد مشروع الحماية[2].

باحتلال فرنسا للجزائر بطبيعة الحال تصبح لها حدود مع تونس لتتخذ فرنسا موقف أكثر رقابة بشأن الحدود كون الأحداث التي تحدث في الإيالة التونسية يمكنها التأثير بطريقة مباشرة أو غير مباشرة على الوجود الفرنسي بالجزائر، إذ أن الحدود الجزائرية التونسية لم تكن سوى حدود افتراضية يفصل بينها الحدود طبيعة فلمناطق تختلف من منطقة إلى أخرى ولكن لا يختلف سكانها عن بعضهم فلهم نفس الأصول واللغة

1دهان سليمان: مرجع سبق ذكره، ص38.

[2] نور الدين صحراوي: مرجع سبق ذكره، ص51.

ونفس نمطية الحياة اليومية والعيش فمنذ التوسع سعت حكومة فرنسا لضبط الحدود مع الجارة تونس فلم يعد بإمكانها الاعتماد على الحدود السابقة فالقبائل الحدودية التي تبدي ولائها تارة لبايات تونس وتارة أخرى لبايات قسنطينة فكان هو هذا الوضع منذ منتصف القرن الثامن عشر ولم يكن هناك اتفاق رسمي يتم احترامه منذ ذلك الوقت وكانت لكل القبائل أو بعض منها و الرغبة في أراضي جارتها فكانت نقاط تواجد الطرفين توحدان موضوع الاختلاف فبسبب الاشتراكية في الحدود وغياب كل بيان على الأرض[1].

وقعت فرنسا مع تونس في الفترة الممتدة ما بين 1881م/1800م) إحدى عشر معاهدة[2] يقصد مقر إقامة الباي القناصل الأوروبيون لتأدية الزيارات التشريفية ولتقبيل يد الباي التونسي إلا أن قناصل إنجلترا وفرنسا أعرضوا وامتنعوا عن هذه العادة فخلف الاحتلال الفرنسي للجزائر سنة 1830م تواضع الباي التونسي ظاهريا على الأقل[3].

لم تكن فرنسا مستعدة لسماع أي شيء يخص التبعية التونسية للدولة العثمانية، ومنع الأسطول الفرنسي أي تدخل يأتي من الباب العالي، ولغرض خدمة مصالحها ومحاولة جعل تونس دولة ذات استقلالية تامة إلى أبعد حدود فوصف "جول فيري"... أن تونس هي مفتاح الدار في شمال إفريقيا.. كان كافيا لتوضيح سياسة فرنسا التوسعية وعند الاحتلال الفرنسي للجزائر قدمت الدولة العثمانية عريضة احتجاج لاستعادة الجزائر بالطرق السلمية والمفاوضات السياسية وبعد ايقان الدولة فشل المفاوضات ارتأت إلى الطريقة العسكرية ضمانا لعدم خسارة الأقاليم التابعة لسلطانها، إذ أنه تم إنهاء حكم الأسرة القرمانلية سنة 1835م، وحاولت في ذات السياق التخلص من حكم الأسرة الحسينية لتكون أقرب للجزائر، إلا أن فرنسا نددت بذلك وهددت بالتدخل العسكري في حال إيفاد أسطول عثماني إلى المياه الإقليمية التونسية[4].

تزايد النفوذ الفرنسي بتونس رغم محاولة الدولة العثمانية الحيلولة دون ذلك، لكن هناك نقطة وجب الاطلاع عليها وهي مساعدة حسين باي (1824م –1835م) فقد قام بتلبية نداء المساعدة لدولة

---

[1] جون غانياج وصول الحماية الفرنسية على تونس(1861م/1881م) ت ر عبد الجليل بوقرة، ص 36.

[2] DE CARD (E). ROUARD, TRAITES DE LA France AVEC LES PAYS DE L'AFRIQUE DU NORD (ALGERIE, TUNISIE, TRIPOLITAINE, MAROC) A. PEDONE, EDITEUR, LIBRAIRE DE LA COUR D'APPEL ET DE L'ORDE DES AVOCATS, PARIS, 1906.P 107.

[3] المبشر إيفالد: رحلة المبشر إيفالد من تونس إلى طرابلس سنة1838م، تر: منير الفندري، بيت الحكمة، ص143م.

[4] نور الدين الصحراوي: مرجع سبق ذكره، ص56.

العثمانية في واقعة نفارين وهي إقدام اليونانيين على القيام بثورة ضد الدولة العثمانية ولهذا الغرض قام حسين باي بتجهيز مراكب لغرض مساعدة الأسطول العثماني[1].

تمكنت فرنسا من أن تتبؤا مكانة متميزة في التجارة مع تونس فقد استفادت بقربها من تونس ومن تطور الصناعة وظهور الجالية المرسيلية كأكثر جالية نشاطا، وكان تجار الجملة بتونس يجعلون أعوانهم بالساحل والداخل فيقومون بجمع الزيت الساحلي الموجه إلى الصناعات التحويلية وتمور جريد و الصوف والجلود فيشرعون في معاملاتهم بنظام تسبقات إلى قروي الساحل قبل جمع المحاصيل ويبتاعون من الحكومة التونسية حصيلة الضرائب عينيا ، كانوا يتدبرون رخصة التصدير من أجل دفع ضريبة الخروج ، فعندما تكون الحكومة بحاجة إلى المال الأمر الذي يدفعها إلى تجار جملة الفرنسيين الذين يقدمون لها اعتمادات نظير الحصول على المنتجات المحصلة وفي ذات السياق يباشر التجار في ترويج سلعهم من مجوهرات ومنتجات كمالية داخل قصر باردو، مستقدمة من فرنسا فكانت فرنسا توفر نصف من الواردات التونسية 9487,00 فرنك في المتوسط عن طريق ميناء حلق الوادي وحده[2].

وتجسد تونس في بداية القرن التاسع عشر مثالا للسماحة الدينية والتعايش بين مختلف الأعراق المعتقدات الدينية بحيث تمكنت الجالية الفرنسية على وجه العموم، والتجار على وجه الخصوص من ممارسة شعائرهم الدينية بدون أي قيود[3].

فمهمة فرنسا في الجزائر انحصرت في نقطتين جوهريتين فالأولى تتجسد في تثبيت دعائم النفوذ الفرنسي في الجزائر، والثانية بالتفطن لمجريات الأحداث ومدى تطورها في كل من تونس ومراكش كمحاولة من فرنسا لبسط نفوذها في الشمال الإفريقي، فكانت السلطة الفرنسية بالجزائر دائما متطلعة إلى احتلال تونس لولا موقف حكومة لوي فيليب ومن بعده نابليون الثالث ولولا المعارضة الشديدة التي أبدتها حكومة باسمتن في ثلاثينيات القرن التاسع عشر، والذي أصبح لب السياسة الإنجليزية تجاه تونس[4].

---

[1] حسن حسني عبدالوهاب: مرجع سبق ذكره، ص113.

[2] جون غانياج: مرجع سبق ذكره ص61.

[3] مُحَّد الهادي الشريف: تاريخ تونس من عصور ما قبل التاريخ إلى الاستقلال، دار سر الله، ط3، ص71، ص72.

[4] محمد محمود السروجي: العلاقات التونسية الفرنسية من الحماية الى الاستقلال ، المكتبة الوطنية ، ص54 .

العلاقات الإنجليزية التونسية :

تميزت الفترة الأولى من القرن التاسع عشر في التنافس الإنجليزي الفرنسي حول البلاد التونسية لجعل البلاد التونسية مركز انطلاق لتوسع في القارة الإفريقية.

أول تمثيل دبلوماسي للإنجليز بتاريخ 1623م بتونس ورأت إنجلترا أنه من الأصح المحافظة على التقاليد المتعارف عليها والتي تنص على أن تونس إيالة عثمانية وفي هذا الصدد كانت إنجلترا تراسل إسطنبول اللورد والي تونس وتستقبل مرسلي الباي بصفة مأمورين[1].

رأى الإنجليز في تونس على أنها تمهيد لسبل التجارة وأنها الواجهة القادمة بالنسبة للإنجليز شأنها شأن الدول الطامعة في السيطرة على البلاد التونسية[2].

كانت لبريطانيا امتيازات وحقوق بأملاك الدولة العثمانية ، ولقد حافظت على هذا التوزان منذ بداية القرن التاسع عشر وأبعدت الأطماع الروسية بالبحر الأبيض المتوسط، ثم بعد ذلك توجهت لتونس لغرض الحصول على امتيازات واسعة بالبلاد التونسية[3].

تعد فرنسا الغريم التقليدي لبريطانيا في منطقة البحر الأبيض المتوسط في جهته الغربية، فلذلك قام" بالمرستون" وزير بريطانيا الخارجية بتقديم جملة من الإرشادات إلى أحمد باي وأرسوه بضرورة إرضاء السلطان العثماني عبد المجيد الأول لخدمة مصالحها، كما حذره من أن في حالة الاستقلالية سيكون فتح على نفسه باب لتدخل الدول الأخرى، ذلك أن هذه الدول لا يهمها مصلحة تونس بقدر ما يهمها انفصالها عن الباب العالي[4].

---

[1] نور الدين الصحراوي: مرجع سبق ذكره، ص57.

[2] مُحَمَّد البشير الرازقي: مدينة تونس خلال النصف الثاني من القرن19 من خلال جريدة الرائد التونسية تشكل الجغرافية القانونية وبناء شبكات العلاقات الاجتماعية، المجلة الجزائرية للدراسات التاريخية والقانونية، ع22، ديسمبر 2020، ص66.

[3] بليل مُحَمَّد وشرف عبد الحق: العلاقات التونسية مع العالم الخارجي خلال ق19، العبر للدراسات التاريخية والأثرية ج1، ع2، سبتمبر2018م، ص286.

[4] فاضل حميد رشيد الشمري: العلاقات التونسية العثمانية في عهد الأسرة الحسينية(1075م/1881م)، أطروحة لنيل شهادة الدكتوراه في التاريخ الحديث والمعاصر، معهد التاريخ العربي والتراث العلمي، للدراسات العلمية، جامعة الدول العربية، بغداد، العراق، ص106.

ومن ناحية أخرى فإن صعود التيار الليبرالي في إنجلترا في القرن التاسع عشر تأثير واضح على سياسة هذه الأخيرة خارجيا إذ أن هذا التيار يفضل طريقة التسرب الاقتصادي والقضائي والسياسي بدلا من طريقة الاستعمار المباشر أي العسكري الذي يكلف ماديا وبشريا[1].

-العلاقات الإيطالية التونسية:

منذ القدم والعلاقات الإيطالية التونسية موجودة فالتاريخ والجغرافيا ساهما في وجود عدة اتفاقيات في الجانب التجاري منذ القرن الثالث عشر وهذا ما جعلها الشريك الأوروبي الأكثر حظا في مجال التجارة الدولية[2].

فشهدت تونس خلال القرن التاسع عشر توافد العديد من المهاجرين الإيطاليين إذ أن الهجرة خلقت طبقة برجوازية وهي رائدة في المجال التجاري وجانب الأعمال دون نسيان المهن الأخرى الحرة و كذلك العناصر العسكرية القادمة من ليفورن وسردينيا وتوسكانيا إذ لعبت دورا مهما في الحياة الاقتصادية والمجال الإداري وكذلك عرفت تونس قدوم العديد من الذين تم نفيهم سياسيا وصلوا بين ثورات 1821م و1842م وأجبروا على الهجرة القسرية قبل توحيد إيطاليا[3].

ساهم تأخر وحدة إيطاليا في عدة صعوبات في شأن التنفد أكثر في تونس فهذه الأخيرة لم تتوحد إلا في سنة1871م، سعت إيطاليا إلى تحريض الباي عن الانفصال عن الدولة العثمانية وإبعاد الدول الأوروبية عن التدخل بصفة خاصة في شؤون تونس الداخلية وحصلت على ضمانات من فرنسا لحمايتها وتحكمت الجالية الإيطالية الكبيرة في تسيير الاقتصاد التونسي ضمن العناصر الأوروبية الأخرى، لكن الذي منع ايطاليا من أن تكون القوة الأكثر فاعلية ونجاعة في تونس هو تأخر الوحدة وعدم امتلاكها أسطول بحري يضاهي أساطيل القوى الأوروبية الكبرى وهي الترتيبات السرية التي لجأت إليها كل من فرنسا وإنجلترا على حساب كل من ألمانيا وإيطاليا السالفة الذكر في منطقة المتوسط الغربي، مما أدى إلى عدم جدوى تلك المقومات

---

[1] نور الدين الصحراوي: مرجع سبق ذكره ، ص57.

2 نور الدين الصحراوي: مرجع سبق ذكره ، ص60.

3أم الخير ومُحَمَّد السعيد، حقب الإيطاليون في تونس (1830م/1920م) وتأثيراتهم، مجلة الوقف للبحوث والدراسات في المجتمع والتاريخ، مج17، ع1، جويلية،2021، ص815.

وبالتالي فإن إيطاليا في جراء التنافس الفرنسي الإنجليزي لم تنل إلا الوعود المعسولة وتفهم دورها في طرابلس الغرب[1].

وبالحديث عن بعض المتغيرات الدولية والتي طرأت على المنطقة المتوسطية هو اندفاع القوى السياسية الأوروبية وإلغاء نشاط القرصنة 1815م، ولكن لم يأثر بشكل كبير كون تونس فقدت هذا النشاط أواخر القرن الثامن عشر، وفي السنوات الأولى من القرن تاسع عشر، وأما الكارثة فهي التغير في الحياة الاقتصادية وجاء منع القرصنة بعد مؤتمر فيينا1815م، ومؤتمر اكس لاشابيل 1818م حيث طالبت فيه الدول الأوروبية بمنع القرصنة (الجهاد الإسلامي) وكذلك إلغاء الرق ومطالبتها من حكام تونس من أجل تطبيق هذا القرارات على أرض الميدان واستجاب الباي الحسيني لذلك وأغلق سوق النخاسة الذي يعرض فيه الرقيق للبيع والشراء وعتق جميع العبيد[2]

1نور الدين صحراوي: مرجع سبق ذكره ، ص63.

[2] مُحَمَّد الهادي الشريف: مرجع سبق ذكره، ص96.

-خلاصة القول بشأن العلاقات الأوروبية التونسية:

1. بداية التنافس الأوروبي على البلاد التونسية واشتد هذا التنافس بعد وفاة حمودة باشا.
2. ساهم التطور الصناعي الذي مس أوروبا وخروجها إلى العالم لفرض سيطرتها على أكبر عدد ممكن من البلدان.
3. سعي إيطاليا وفرنسا بأن تصبح تونس دولة تتمتع باستقلالية وسيادة تامة خدمة لمصالحهما.
4. رغبة إنجلترا في المحافظة على أملاك الدولة العثمانية ومن بينها تونس خدمة لمصالحها.
5. احتلال فرنسا للجزائر أعطى لفرنسا احتمالية جد كبيرة بخصوص تونس والمغرب ولمالا طرابلس الغرب.
6. ساهمت سياسة البايات الحسينين في إعطاء مساحة هامة أو باب من أبواب الانفتاح على التسرب المالي الأوروبي.
7. لقد كان التسامح وفكرة التقبل الأخر وهنا يقصد نبذ التمييز العنصري إذ أن البايات اقترفوا خطأ فادح في تمكين النصارى واليهود من أمور التجارة التونسية وماليتها.

المبحث الثالث: الأهمية الاستراتيجية لتونس:

أطلقت العديد من التسميات على تونس وذلك على فترات زمنية مختلفة ليستقر بها الحال على اسم تونس[1].

يصف هانيرش بارت مدينة تونس على أنها مدينة كبيرة يقارب عدد سكانها همبورغ وتختلف عنها في الكثير عدا ذلك فهي تكاد تكون كلها أزقة ضيفة ملتوية ووصف منازل المدينة على أنها تتألف غالبيتها من طابق أرضي واحد ولها سقوف منبسطة ترتبط بالبحر وفيها حركية ونشاط[2]**تونس مزيج من العالم العربي والبونيقي**[3].

تقع تونس شمال القارة الإفريقية وهي في الطريق بين مضيق جبل طارق وقناة السويس ويحدها من الجنوب الشرقي طرابلس الغرب ومن الغرب الجزائر تبلغ مساحة توسن 163,610 كم 2، تتربع الصحراء بنسبة 40% من أراضي تونس، وتغطي باقي المساحة تربة خصبة بمحاذاة البحر، ولعبت تونس أدورا تاريخية منذ العهد الفينيقي في قرطاج ثم عرفت باسم مقاطعة افريقية في العهد الروماني وفتحها المسلمون في القرن السابع ميلاد حيث أسسوا فيها مدينة القيراون احدى أهم مدن تونس، عرفت تونس باسم ترتيش وهي كلمة بربرية معناها البرزخ وتوالت على تونس عدة حضارات وتوجد فيها بقايا هذه الحضارات كتأكيد وشاهد على التنوع وتعاقب الحضارات بتونس[4]، الموقع الجغرافي لتونس في وسط البحر الأبيض المتوسط أعطى لما أهمية استراتيجية إذ كان بوسع تونس التأثير في المواقع الاستراتيجية وهو الشيء المؤثر في التنقلات التجارية.

[1] ابن أبي دينار: المؤنس في أخبار إفريقية وتونس، ط01، مطبعة الدولة التونسية، ص06.

[2] هانيرش بارت: سبع رسائل مخطوطة عن رحتله إلى تونس (1845/1846م)، تح وتع منير الفندري، ص17.

[3] Francais ar; oubt.tu; isse1881-labautissenentdin long pereph edition.p13.

[4] السرجاني راغب: قصة تونس من البداية إلى ثورة 2011، ط01، دار الأقلام القاهرة، مصر2011، ص07.

خلاصة الفصل:

إن أهم ما يمكن القول عنه بشأن البلاد التونسية مطلع القرن التاسع عشر، أي بعد وفاة حمودة باشا شهدت الظرفية بتونس عدة تغيرات أثرت بطريقة مباشرة أو غير مباشرة على مدى سيرورة الحياة السياسية والاقتصادية على وجه الخصوص.

وكذلك ساهمت الثورة الصناعية في دفع الدول الأوروبية نحو الشمال الإفريقي ومن بينها تونس إذ بدأت الدول الأوروبية الكبرى بإظهار نيتها تجاه قرطاج وكان لاحتلال الجزائر سنة 1830م من طرف فرنسا صداه في البلاد التونسية، حيث أن فرنسا صارت أقرب لتونس وبتمكنها من احتلال قسنطينة والقضاء على مقاومة أحمد باي تمكنت من حصول موطئ قدم لها في تونس في التجارة كبداية لها .

في الحقيقة لم تكن تهتم كل من إنجلترا وفرنسا وإيطاليا بعلاقة تونس بالباب العالي أو الوضعية الراهنة في تونس بقدر مصالحها، كذلك ساهم تناقص الحزم التونسي من دعم التسرب الأوروبي إلى البلاد فبدل من إدراك الخطر الغير مباشر القادم انصرفوا إلى أمور تهم مصالحهم الشخصية، وأكسب موقع تونس مكانة هامة جعلتها محط أخطار الدول الكبرى ولا سيما فرنسا وإنجلترا.

الفصل الثاني:

الامتيازات الأجنبية الاقتصادية بالبلاد التونسية

تمهيد

شهد النصف الثاني من القرن التاسع عشر تنافس استعماري على تونس بلغ ذروته إذ أن التنافس كان عن طريق التسرب المالي، لا الطريقة العسكرية وساهمت المتغيرات السياسية والاقتصادية الطارئة على البحر الأبيض المتوسط في جهته الغربية، كالوحدة الإيطالية على سبيل المثال، فاشتد التنافس بين بريطانيا وفرنسا وإيطاليا فكل منها سعت للحصول على امتيازات وإقامة مشاريع بتونس تضمن لها السيطرة على تونس.

وساهم قناصل الدول المذكورة في تأجيج مشاعرها للحصول على دعم المشاريع الاقتصادية، ودخل القناصل مع بعضهم في صراعات تدار تحت الطاولة لافتكاك الامتيازات الاقتصادية وأصبحت الدول الأوروبية تضغط على البايات وعلى بعضها البعض ضمانا لعدم الاستحواذ الكلي على تونس في جميع الميادين الحيوية والصراع الأوروبي تجلى في الحصول على الامتيازات الاقتصادية بالبلاد التونسية. فكيف كان شكل الصراع الأوروبي، ما هو الدور الذي لعبه القناصل الأوروبيون؟ .

المبحث الأول: الامتيازات الاقتصادية الفرنسية.

دأبت فرنسا وأبدت عزمها للحصول على مناطق نفوذ خاصة شمال إفريقيا وتعزز هذا المفهوم لها بعد احتلالها للجزائر سنة 1830م، وبعد ذلك قررت أن الدور على تونس الآن، وتجلى لها في النصف الثاني من القرن التاسع عشر بصورة كلية ولغرض تصريف الفائض من السلع والمنتجات منتهجة النظام الرأسمالي[1] والنظام الإمبريالي.[2]

ترجع معاهدة الامتيازات[3] إلى زمن بعيد فكما هو مشار له من قبل فهي نتاج العلاقة بين السلطان سليمان القانوني والملك فرانسوا الأول وذلك سنة 1535م وكما أن فرنسا كانت تفكر في ضرورة إعادة النظر في المعاهدات القديمة الموقعة مع الإيالة خدمة لمصالحها التجارية[4].

فعينت القنصل السيد جين خلفا لمواطنه السابق يفوزا، وقعت ايضا معاهدات وقامت بتجديد معاهدات أخرى (1802/02/03م) ومعاهدة (1824/11/15م) ومعاهدة(1825/07/04م)[5].

---

[1] نظام اقتصادي واجتماعي يرتكز على وجود وسائل الإنتاج ويكون دافع الربح والمنفعة فيه محرك النشاط الاقتصادي، ظهر هذا النظام بعد تراجع النظام الإقطاعي في القرن الخمس عشر ميلادي) للمزيد ينظر: عبد الوهاب الكيالي وآخرون: موسوعة السياسة ،ج.2،المؤسسة العربية لدراسات والنشر، بيروت، د.س، ص .151

[2] هي ظاهرة اقتصادية ،سياسية، وعسكرية تتجسد في أقدم الدول القوية في العصر الحديث على التوسع وفرض سيطرتها على الشعوب،)للمزيد ينظر: عبد الوهاب الكيالي،نفسه،ج.7،ص 311.

3 الامتيازات : مصطلح استعمل من قبل المؤرخين لدلالة على الاتفاقيات او المعاهدات بين الدول الرأس مالية وبلدان العالم الإسلامي للمزيد ينظر الجمل عبد الحميد : بريطانيا العظمى والمغرب العربي التنافس الإنجليزي الفرنسي بتونس والمغرب، أطروحة لنيل شهادة الدكتوراه في التاريخ المعاصر، جامعة تونس الأولى الأداب والفنون والعلوم الإنسانية والاجتماعية، 2007/2006 ص12

[4] ألفو نصو ورسو : الحوليات التونسية من الفتح العربي حتى إحتلال الجزائر لفرنسا، ت ق ، مُحَمَّد عبد الكريم الوافي، منشورات جامعة فناريوا تونس بنغازي ليبيا،ص343.

[5] دهان سليمان: مرجع سبق ذكره، ص ص 51.52.

فتسرب المالي الرأسمالي في إطار معاهدة الامتيازات العثمانية لصالح إنجلترا وفرنسا في القرن التاسع عشر وأضحت المعاهدات تعقد مباشرة مع تونس دون الرجوع إلى الباب العالي[1].

كانت تعيش فرنسا أو تعاني من أزمة اقتصادية ظهرت معالمها في تراكم المنتجات والسلع ورؤوس الأموال الناتجة عن السوق الداخلية علاوة عن الاسواق المغلقة ويرجع السبب في ذلك إلى الحواجز الجمركية، اذ ارتأت فرنسا لتطبيق سياسة تقوم على التوسع الاستعماري، يفتح لها أسواق جديدة لتصريف هذا الفائض من المنتجات وفي نفس الوقت استعادة صيتها الدولي وخدمة لمصالحها الاقتصادية بدلا من التطبيق العسكري والذي كلف هذه الأخيرة خسائر كبيرة بشريا وماديا مثل ما وقع لها في جارة الجزائر[2] .

كان التسرب المالي بتونس قبل سنة 1870م، عبر رؤوس الأموال وتجهيزات لتزويد حكومة الباي وفترة 1870م/1875م فقد غلبت عليها صفة الاستثمارات الاقتصادية وبعد سنة 1875 م كانت في إطار" الصراع الأوروبي"[3].

-امتياز سكة الحديد:

في سنة 1880م تمكنت فرنسا من افتكاك امتياز سكك جديدة مكنها من احتكار هذا النوع من الأعمال إذ أنها تمكنت كذلك في ذات السنة من الحصول على امتياز سكتين في خط يربط تونس ببنزرت والخط الثاني الحديدي من تونس إلى سوسة، قبل ذلك فإن شركة بون قالمة قد تمكنت من الحصول على مشروع مد الخط الحديدي [4]بعد تصويت البرلمان عليه وذلك بتاريخ 26 مارس 1877م، وأجزاء هذا المشروع كانت الجزء الأول من تونس إلى تبوبة في 24 جوان 1878م، والجزء الثاني من نبوية إلى مجاز الباب وتم تسليمه في 20 سبتمبر 1878 م[5].

---

[1] شايب قدادرة:حزب الدستوري الجديد وحزب الشعب الجزائري ،1954/1934 أطروحة لنيل شهادة الدكتوراه، جامعة منتوري قسنطينة 2007/2006 ، ص43.

[2] رامي سيدي مُحَمَّد: المقاومات الشعبية في الجزائر وتونس،جيلالي بلوفة، أطروحة لنيل شهادة الدكتوراه في تاريخ الحركات الوطنية المغاربية جامعة الجزائر 2017/2016 ،ص24.

[3] دهان سليمان مرجع سبق ذكره، ص401.

[4]نقولا زيادة: تونس في عهد الحماية، الأهلية لنشر والتوزيع ، بيروت، لبنان،ص76.

[5] دهان سليمان مرجع سبق ذكره، ص401.

– من بين الشركات الناشط السكك الحديدية[1] شركة the Tunis Railuvaypeampanydld وبالحديث عن شركة" بون قالمة" فقد فرضت حضورها من خلال حصولها على مساحات واسعة بمنطقة واد الزرفة بفضل ممثليها جيري، وماري لغرض زراعة الكرم[2]، على إثر توقيع فرنسا وتونس معاهدة في 24 جوان 1871م، قامت الشركة الملكية الإفريقية من توسيع نطاق مجالها ليصل إلى السواحل التونسية.

كما أن فرنسا بفضل جهود القنصل روسطان حصلت عل امتياز خط حديدي لفائدة شركة بون قالمة من تونس إلى حدود الجزائر سنة 1874م ومن خلال هذا الامتياز تكون فرنسا قد حصلت على أراضي تونسية خصبة[3]، كما حصلت شركة بانتبول على امتياز خطوط السكك الحديدة بين تونس وجندوبة.

– امتياز تحديد قنوات المياه:

أعطيت الأوامر من أجل الانطلاق وعقد الاتفاق مع المهندس الفرنسي كولان بمحصل سبعة ملايين فرنك ونصف مليون فرنك والغرض منه تحديد وترميم القنوات المائية لزغوان، بعد تداعي هذه الأخيرة ووقع هذا المشروع في عهد مُحَمَّد باي سنة 1859م[4].

حصلت فرنسا على امتياز حق تجديد قناة قرطاج الرومانية ويتعلق الأمر بترميم قنوات تونس وحلق الوادي وباردو بالماء والشروع في إنجاز نظام شامل لري على طول ذلك المسار[5].

– امتياز التلغراف:

امتياز التلغراف وجد في عهد المشير باي أحمد الأول وانتصب التلغراف السلكي في عهد ولاية المشير صادق باي وذلك في سنة 1859م-1276هـ، إذ أمضى اتفاق مع فرنسا وذلك لغرض إحداث التلغراف من حلق الوادي إلى حدود الجزائر وبالتحديد مع سوق أهراس بشرط أن يمر بكل من حاضرة تونس وباردو

---

[1] اتيلاجيتن: مرجع سبق ذكره، ص142.

[2] دهان سليمان: مرجع سبق ذكره، ص401.

[3] ناهد إبراهيم الدسوقي : دراسات في تاريخ إفريقيا الحديث والمعاصر ، دار المعرفة الجامعية، 2011، ص234.

[4] جون غانياج: مرجع سبق ذكره ص 65.

5. نفسه: ص 65.

وباجة والكاف مع اعتباره ملك لتونس ولها الحق في استرجاعه بمجرد دفع المصاريف ومركزه كان على مقربة من قشلة سيدي عامر[1].

تبين لاحقا عدم جدوى التلغراف ويعود السبب في ذلك أن الإيالة التونسية عكس الدول المتطورة ليس لها ما يحفظ الأعمدة الممتدة على أسلاك الحديد الازمة لتشغيل التلغراف، ولم يستفد إلا الوسطاء ومن ركزوا التلغراف ماديا[2].

-الشركات الفرنسية بالبلاد التونسية:

نشطت شركة البريد ضمن قطاع الخدمات والنقل البحري وكذا التجارة الخارجية إذ عقدت تونس سنة 1854م، اتفاق يتيح لها إنشاء خط بريدي يربط تونس الجزائر ونشطت بتونس بخط داخلي يربط بين سوسة وصفاقس وخط تونس مالطا عبر بنزرت[3]

شركة بانتبول إضافة الى نشاطها في مجال السكك الحديدية فإنه كان لها نشاط في المجال الزراعي فقط اشترت هنشير بمنطقة الزرقة بين مجاز الباب بمساحة قدرت بتسعة الاف هكتار[4].

وكانت الشركات تدعم من طرف التجمعات المالية الكبرى، وهذه الأخيرة تضغط على الحكومة الفرنسية في سبيل التمكن من الحصول على أكبر عدد ممكن من الامتيازات، وهذا ما يفسر دعم الحكومة لممثليها في البلاد التونسية على غرار شركة مرسيليا للقروض، وشركة بانتيبول وبون قالمة والتي كانت على علاقة وثيقة بمصرف الإسقاط المرتبط ببنك باريس و هولندا[5].

كما وجدت أيضا شركة القروض الجزائرية التونسية وهي شركة بنكية ذات رأس محدد قدر ب 125 مليون فرنك ويعود تاريخ تأسسها إلى 09 ديسمبر 1880م، وكان اختصاصهما الرهن العقاري والملكيات

---

[1] محمد بن خوجة: مصدر سبق ذكره، ص159

[2] محمد بن صالح مصطفى: العثمانيون في تونس، (1505/1957م) التاريخ الأثار وسلوكياتهم، ط2، ص114.

[3] دهان سليمان: الشركات الاقتصادية، ص82.

[4] شايب قدادرة:حزب الدستوري الجديد وحزب الشعب الجزائري ،1934/1954 أطروحة لنيل شهادة الدكتوراه، جامعة منتوري قسنطينة 2006/2007 ، ص43.

[5] على لمحجوبي: مرجع سبق ذكره، ص34.

الخاصة في كل من تونس والجزائر والمغرب، ومن مهامها أيضا الشراء والتفاوض ومنح الضمانات المالية للمنشآت الحكومة المبنية أو تلك التي هي قيد الإنشاء[1].

ولا يمكن بأي شكل من الأشكال تجاهل دور القناصل فمثلا أرسل قنصل فرنسا إلى أحمد باي في جانفي 1848م بعد عودة الباي من زيارته إلى فرنسا من تنزيل قوانين اقتصادية تتيح لفرنسا تطبيقها بتونس ولقد سبق للباي إعطائه الموافقة لكن لظروف تحفظ وهوما أثار استغراب القنصل.

"الضرر الذي يحصل من الترتيب المالي الذي جعلته سياد تكم في هذا القطر كلفتني أيضا بأن أعرض على مسامعكم ما يلزم من التدبير والوسايط لتكون المصاريف ولتم قدر مدخولها لا تزيد عليه أن أشير عليكم بفعل أفعال عظيمة مفيدة في شأن الفلاحة و حصولها لمنافعها....." [2].

– امتيازات متنوعة:

ضمنت معاهدة 12 جويليه 1871م، إعطاء فرنسا الامتيازات في مقابل سحبها من الدول الأوروبية، وقامت فرنسا بتنويع مضمون الامتيازات فقد قامت هذه الأخيرة بحصول على امتياز استغلال منجم الرصاص بحمام الأنف وتضمنت هذه المعاهدة 17 بند منها كيفية الاستغلال وطرق دفع الأقساط حيث قدر المبلغ الكلي ب 200ألف ريال على دفعات وكل دفعة بـ 2000 ريال حسب الاحتياج بحيث الدفعة الاولى ب 15ألف ريال يدفعها المهندس بينواس[3].

أوكلت للمهندس الفرنسي كولان مهمة ترميم حنايا قرطاج بمبلغ 12 مليون ريال واعتبرت من أغلى الأشغال وأفخمها[4].

---

[1] دهان سليمان: مرجع سبق ذكره، ص84.

[2] مُحَمَّد البشير الرازقي: السيرة الوثائقية للصراع الامبراطوري على عهد الأمان والدستور في الإيالة التونسية، دار الميسرة ص23.

3جون غانياج: مرجع سبق ذكره، ص70.

4 نفسه، ص70

وتولى المهندسين الفرنسيين General.Fucks العمل في التعدين وإنشاء العينات الطبيعية المأخوذة من المصادر الطبيعية، وحظيت إحدى الشركات الفرنسية باستخراج المعادن بقرار صادر بتاريخ 6 ماي 1876م[1].

في وجويلية 1877م، منح سانسي وهو أحد المغامرين الذي ترعاه التأثيرات الشخصية، حوالي ثلاث آلاف هكتار والتي ستعود ملكيتها إليه بعد عشرين عاما بعد تخلي صاحب الامتياز رسميا عن الإعفاء من الضرائب الغير مباشرة، لعل ما أكبر ما حصلت عليه فرنسا شراؤها عن طريق شركة مرسيليا [2]لهنشير يعرف باسم النفضية بين تونس وسوسة مساحته 100,0000 هكتار ابتاعتها الشركة من خير الدين بمبلغ مليوني فرنك [3].

ازداد الضغط الفرنسي على الحكومة التونسية بسبب مسألة هنشير النفطية ذلك ان شركة مرسيليا للقروض la Societe marollase de crectit، قامت بشراء جميع عقارات الوزير خير الدين باشا الذي ارتحل الى اسطنبول وتبلغ مساحة هنشير النفطية حوالي 100 ألف وعقدا اتفاق مع المجمع المالي لرجال الاعمال بيرانى لاستغلال هذه العقارات الا ان هذا المشروع قوبل بمعارضة الوزير مصطفى بن إسماعيل وقنصل ايطاليا العام ما شيوو قضية الشفعة لمصالح رجل الاعمال الإنجليزي ليلغي وينزع مساعي القنصل الفرنسي وعمل مصالح الشركة الفرنسية التي ألحت على تدخل حكومتها[4].

---

[1]. أتيلا جيتن: مرجع سبق ذكره، ص ص 141،142.

[2] تعريف شركة مرسيليا: تواجدت منذ فترة طويلة قبل الحماية وربطتها مصالح متعددة مع الحكومة التونسية وظهرت في القضية المعروفة تاريخيا هنشير النفضية للمزيد ينظر: دهان سليمان الشركات الاقتصادية... ص78.

[3] نقولا زيادة: مرجع سبق ذكره، ص 77.

4 خليفة شاطر مرجع سبق ذكره، ص18 .

المبحث الثاني: الامتيازات الاقتصادية البريطانية

تمتلك تونس شريط ساحلي يقدر ب 1300 كم^2 ما عرضها لشتى أطماع الدول الأوروبية من بينها بريطانيا التي كانت تخشى أن يكون مصير تونس كمصير الجزائر لذا سعت عن طريق ممثلها القنصل "وود" جاهدة للحصول على امتيازات من أجل أن تصبح سيدة الموقف هناك.

وفي البداية نرى موقف إنجلترا من تبعية تونس للدولة العثمانية وما قولها في ذلك فكانت ترى بضرورة بقاء تونس تابعة للدولة العثمانية فكانت رغبتها بأن ترى وضع تونس مصان، ولا يجب اعتبار الباي ملك مستقل ولكن كأمير يحكم الإيالة تحت سيادة السلطان فإذا أعلن الباي استقلاله فإنه سيصبح عاجلا أم أجلا تابعا لفرنسا ومع كل هذا فإن الباب العالي لا يعمل عن النزول بوضعية البلاد باعتبار بعد تونس عن مقر السلطنة العلية ولضمان حصولها على امتيازات فكما هو شأن القناصل الفرنسيين، يرى كذلك وبوضوح دور القناصل الإنجليز، إذ أن القنصل المدعو ريتشاد وود[1]، تقرب من مصطفى خزندار[2] لغرض الحصول على امتيازات في البلاد التونسية

ففي شهر أوت من سنة 1871م، تمكن وود من الحصول على امتياز خط حديدي لحساب شركة إنجليزية ولمدة 99 عاما، وقامت نفس الشركة من الحصول على انشاء الخط الرابط بين حلق الوادي والمرسى[3]

فبعد هزيمة ألمانيا لفرنسا استغلت بريطانيا الهزيمة وتمكنت من افتكاك امتيازات منها سكة الحديد في خطه الرابط بين تونس وباردو وحلق الوادي وموقف إنجلترا إزاء العلاقات التونسية العثمانية فإن خير الدين باشا لم يقم بعرقلة مساعي القنصل ريتشاد وود وواصل القنصل ريتشاد وود سعيه في انتهاز الفرصة من أجل

---

1 ريتشارد وود : ولد في قسطنطينية سنة 1806، وفي سنة 1856 م حل بتونس وأصبح القنصل العام لبريطانيا العظمى وله تأثير بالغ في فرض الكلمة الإنجليزية في البلاد التونسية ، للمزيد ينظر جون غانياج مرجع سبق ذكره ص26.

[2] مصطفى خزندار: مملوك يوناني الأصل ولد سنة 1817تربى بقصر أحمد باي الذي عينه لاحقا وزير للمالية واشتهر بسرقة المتكررة، تمت تنحيته من منصب الوزير الأكبر عام 1837م للمزيد ينظر الشبابي بتبليغ: الجيش التونسي في عهد مُحَمَّد الصادق تق، عبد الجليل التميمي، ط01، دار الغرب، صفاقس،1995م، ص68، أنظر ملحق04.

[3] على المحجوبي: مرجع سبق ذكره، ص32.

حصول المؤسسات الإنجليزية على امتيازات فلاحية و امتيازات سكك الحديدية والولوج في قطاع المناجم وتجهيز مدينة تونس بالغاز والكهرباء[1].

كما تحصل وود سنة 1856م لفائدة ROLE على امتياز زراعة القطن على هنشير بقدر بألف هكتار وكانت توفر أرباح وفيرة كما أن رول عقد صفقة مع الخزندار في شأن تطوير مشاريع القطن[2]، منحت الشركة البريطانية foreignondofanilgoz (لشركة الغاز الاستعمارية الأجنبية) قامت بإنشاء معمل للغاز في ربيع سنة 1874م وفي أفريل 1876م أنشئ معامل لاتناج وتصنيع التبغ والسجائر من طرف المستثمر الصناعي ABOGO [3].

في أواخر جانفي 1873م قدم القنصل وود طلبا مضمونه منح الإذن في استغلال رصاص جبل جبة لصالح شركة سبتيتي، وكذا إعطاء امتياز لشركة الغاز من أجل توزيع مياه قنوات زغوان في البلاد التونسية ومنح مشروع بنك يؤوله للحصول على امتياز كالذي قام بإعداده في سنة 1859م[4].

كما تمكن وود من افتكاك حق تركيز خط فرعي جديد يربط تونس وحمام الأنف على الضفة الجنوبية وذلك في نوفمبر من سنة 1872م وخط فرعي نحو بنزرت إلى سوسة والقيروان وكان ذلك احتكارا بأتم معنى الكلمة في مجال السكك الحديدية بتونس [5].

كما كان لتجار مشاركة ومساهمة في الحياة الاقتصادية بتونس إذ قدم رجال الصناعة والتجار عروضهم في صفاقس وتونس برغم من صعوبات اللجنة المالية قد أخضعت لفرض ضريبة الصادرات الجديدة بنسبة 20 بالمئة إلا أن ذلك لم يمنع الإيالة من بيع 11.500من مادة الحلفاء خلال سنتي 1871م/1872م

---

[1] مُحَمَّد البشير الرازقي، مرجع سبق ذكره، ص95.

[2] نفسه، ص95.

[3] أتيلا جيتن: مرجع سبق ذكره ، ص142.

[4] جان غانياج: مرجع سبق ذكره، ص444.

[5] نفسه، ص443.

وبالرغم من عدد الجالية الإنجليزية [1]كان قليل إلا أن اهتموا بإنشاء الطرق والمشاريع على، وكما أن جزر مالطا التي تقع على مقربة من تونس مثلت نفوذا استراتيجيا لبريطانيا[2].

وفي إطار الجهود الرامية للحصول على امتيازات تتعلق باستغلال مناجم الرصاص لذات الشركة التي قامت بإنشاء خط سكة الحديد بباجة "[3].

وبتاريخ 19 جويليه 1875م، عقدت إنجلترا والبلاد التونسية معاهدة تتعلق بأمور التجارة الإنجليزية وكذلك تجارة باقي الدول الأوروبية[4].

فوود كان يدرك الأهمية الضرورية للمسائل الاقتصادية فمنذ وصوله الى تونس دأب على الحصول على امتيازات لصالح مواطنيه وإيجاد منفعة لإنجلترا بغية تحقيق مصالحها التجارية، وتقوية النفوذ الإنجليزي في الإيالة وقد نجد منه محاولته الجدية في 1856 م، في الحصول على امتياز لكراء أرض واسعة المساحة هي ملك لوزير الأول لفائدة رول، وهو إنجليزي كان ينوي إدخال زراعة القطن إلى تونس[5].

باستغلال العلاقة التي تجمعه بخرندار فتمكن وود من الحصول سنة 1871م على امتياز خط حديدي بين تونس وحلق الوادي ومن جهة ثانية، وقد تم التكليف سابقا و في شهري أوت وأكتوبر من سنة 1872م وتم تكليف ذات الشركة بإتمام خط تونس وحلق الوادي والمرسى، كما عهد إليها الخطوط الحديدية بين العاصمة وكل من باجة، الكاف، بنزرت، ماطر، سوسة، والقيروان، وثم إعطاء الإذن لرجال أعمال بريطانين لتأسيس بنك خاص له القدرة على حق إصدار العملة ولقد تأسس البنك في لندن في اوت 1873م تحت اسم بنك بتونس Thlodendenbonkftumis برأس مال 100.200جنيه استرليني وافتتح مقرا بتونس في اكتوبر1873م[6] .

---

[1]جان غانياج: مرجع سبق ذكره ، ص443.

[2]مُحَمَّد صالح بن مصطفى: مرجع سبق ذكره، ص168.

[3]جان غانياج: مرجع سبق ذكره، ص65.

[4] نفسه، ص419.

[5] جان غانياج: مرجع سبق ذكره، ص419.

[6] علي المحجوبي: مرجع سبق ذكره، ص30.

شركة لوفور شركة الغاز والتي بحثت مباشرة في الحصول على حق توزيع المياه في مدينة تونس وتم الانتهاء من إنجاز [1]معمل غاز في بداية 1874م وتمكنت الشركة في 31 ماي1874م ليلا من انهاء اشغالها وذلك بإنارة القنصلية الإنجليزية.

المبحث الثالث: الامتيازات الاقتصادية الإيطالية

بعد تحقق الوحدة الايطالية سنة 1870 م، دخلت إيطاليا إلى هذا المعترك منضمة بذلك الى فرنسا وإنجلترا فقد بدأ الاهتمام الايطالي بتونس منذ منتصف القرن التاسع عشر[2]،كانت إيطاليا ترى بأن تونس امتداداً طبيعياً وترى أحقيتها بوارثة الامبراطورية الرومانية لتبدأ إيطاليا بالتنافس للحصول على الامتيازات سنة 1871م، [3]انعكست اتفاقية الأنجلو التونسية إيجابيا على الجالية الإيطالية بتونس والتي هي بتاريخ سبتمبر 1868م والمقضية بحق تملك الاجانب للعقارات[4].

وفي سنة 1868م تمكنت الحكومة الإيطالية من الحصول على امتياز جبل الرصاص ولمدة 28 عام أثبتت هذه المعاهدة قدرة إيطاليا على منافسة فرنسا1871م، اشترت شركة باتينوا الإيطالية من شركة بريطانية امتياز خط حديدي بمبلغ ضخم[5].

وفي 1871م، حاولت إيطاليا الحصول على امتيازات خاصة وعندما قرر مُحَمَّد الصادق باي المقاومة أخذت إيطاليا تتأهب للقيام بحملة على تونس، لولا التدخل البريطاني والفرنسي والعثماني دبلوماسيا لحل المشكلة[6].

---

[1] جان غانياج: مرجع سبق ذكره، ص443.

[2] مُحَمَّد الهادي الشريف: تاريخ تونس ....، ص92.

3 الجمل شوقي عطاالله: المغرب العربي الكبير في العصر الحديث(الجزائر، ليبيا، تونس، المغرب) مكتبة الانجلو المصرية ، 1988 ، ص302.

[4] دهان سليمان: مرجع سبق ذكره، ص80.

[5] نقولا زيادة مرجع سبق ذكره ، ص76.

[6]إيهاب حسين علي حسين مصيرع : بدايات التوغل الفرنسي في تونس وقف المخططات الاستعمارية ،كلية التربية الأساسية، بابل تشرين الأول، 2017 ص 824.

ويرى تأثير الحالية الإيطالية جليا فمثلا الإخوة قتيار لعبوا دورا في الوساطة بين الحكومة وبين التجار المحليين كما تحصل كاستال نيوفو على 3000.000ريال وامتياز جبل الرصاص[1].

كما بدل القنصل الإيطالي بينا جهوده لغرض توسيع النشاط الاقتصادي الإيطالي بالبلاد التونسية من خلال محاولته افتكاك مشروع سكة الحديدية بين تونس وباجة سنة 1874م[2].

نشطت شركة كاستال نيوفو في المجال الزراعي وهي شركة تابعة لايطاليا ومنح كاستال نيو فو حق زراعة القطن لكنه فشل وفي جانفي 1869م، تمكن من عقد اتفاق مع الخزندار لمدة ثلاثين عاما ليستطيع لاحقا التعديل في الاتفاق الذي جعل شركاء معه وتسببت هده الشركة في عدة مشاكل وقيام القنصل الإيطالي بخلق أزمة دبلوماسية ودوافع الحكومة الإيطالية من هذه الأزمة هو ايجاد فرص لتغلغل في الإيالة التونسية[3].

وتمكنت ايطاليا من الحصول على امتياز إنشاء خط السكة الحديدي بين تونس وحلق الوادي على حساب شركة بون قالمة الفرنسية بين تونس –وباجة سنة 1874م وفي ونفس الوقت حرص على مكن المستثمرين الإيطاليين من استغلال ا لرصاص من جبل الرصاص وكذلك الاستثمار بصيد سمك التون بالسواحل التونسية[4].

واستغلت إيطاليا بدورها هزيمة فرنسا من أجل دعم تسربها الاقتصادي بتونس، إذ أن التجارة أمسكها أغنياء ليفورن، كما دس أعضاء اللجنة المالية اقاربهم وأصدقائهم في مكاتب الجمارك وتعتبر شركة فلوريور من أهم الشركات الإيطالية العاملة وكانتا تقومان بنقل المنتوجات والسلع التونسية إلى مدن الإيطالية، وفي سنة 1875م وأضحت نصف صادرات تونس تنقل بواسطة السفن الإيطالية[5].

---

[1] جان غانياج: مرجع سبق ذكره، ص231.

2 محمد بن صالح مصطفى: مرجع سبق ذكره، ص168.

[3] دهان سليمان: مرجع سبق ذكره ، ص ص، 80-81.

[4] محمد صالح بن مصطفى : مرجع سبق ذكره،ص168.

[5] محمد صالح بن مصطفى : مرجع سبق ذكره ، ص168.

المبحث الرابع: التنافس الأوروبي على تونس:

الحال الذي وصلت إليه تونس من تردي أوضاعها الاجتماعية والاقتصادية وحالة البلاد السياسية فتح المجال للدول الأوروبية الكبرى للحصول على الامتيازات وانتهاز كل الفرص المتاحة للانقضاض على تونس.

-التنافس الفرنسي الإنجليزي:

طبيعة الصراع بين فرنسا وانجلترا في الفترة الأخيرة من مُحَمَّد باي كانت حول احتكار الاستثمارات والسكك الحديدية، فترة مُحَمَّد أي عطلت الاستثمارات ولم تحقق إلا مع وفاته ووصول أخيه مُحَمَّد الصادق إلى الحكم وهي ذات الاستثمارات التي أرادت إنجلترا الظفر بها وفترة مُحَمَّد باي تمثل صراع إنجليزي فرنسي ذو أبعاد اقتصادية، فلقد شهدت هذه الفترة صراع إمبراطوري وفي مقال نشر في عدد من أعداد صحيفة ستندل thestandard اللندية وهو تقديم القنصل ريتشاد وود التماس[1] الغرض منه تركيز بنك إنجليزي وذلك سنة 1858م إذا ألح هو ومصطفى خزندار على الباي لقبول العرض وأخدت فرنسا تضغط على الباي من أجل التراجع لكن آمال فرنسا خابت ورأى الباي بأن هذا البنك فيه مصلحة للبلاد فمجهودات القنصل وود ذات أهمية بالغة فهو منذ 1855م تولى منصب القنصل العام للحكومة الانجليزية بتونس وظل على منصب قرابة 25 سنة وكان يقوم بتنفيذ سياسية تقوم على إضعاف النفوذ الفرنسي وهي سياسية مسقط رأسه، لكن المشكلة كانت تكمن أن رأس المال البريطاني لم يدعم مشاريعه[2].

فرنسا رغم انكسارها في الحرب مع ألمانيا، إلا أن ذلك لم يثني من عزيمتها إذ نجح القناصل الفرنسيين في وضعهم بلدهم في توجيه والتمكن في قصر باردو[3] وعلى رأسهم القنصل روسطان فقط استطاع توجيه الباي أن ألمانيا لن تغير الوضع في البلاد إذ أن ألمانيا كانت امتيازاتها قليلة جدا ويتضح عمل روسطان الجدي في تنمية المصالح الفرنسية[4].

---

[1] محمد البشير الرازقي: مرجع سبق ذكره، ص ص95،96.

[2] نفسه، ص93.

[3] نقولا زيادة: مرجع سبق ذكره، ص80.

[4] نقولا زيادة: مرجع سبق ذكره، ص81.

تونس كانت مجال خصبا للتنافس الإنجليزي الفرنسي إذ أن القنصليات الفرنسية والانجليزية وفرت نوعا من اللجوء السياسي لليهود على سبيل المثال وغيرهم من الرعايا الراغبين في التنصل من سلطة الباي فأصبحت تلك الدول تنافس الباي في سلطته على تلك الفئات[1].

ومن بعض أطوار هذا الصراع أن فرنسا سعت بالإطاحة بالوزير الأول مصطفى خرندار لأنها اعتبرته مناهضا لسياسية فرسا إزاء تونس ودعمه لإنجلترا والدولة العثمانية وأسوا ما كانت تخشاه فرنسا حصول اتفاق عثماني إنجليزي إيطالي فرسالة دي بوفال قنصل فرنسا إلى وزير الخارجية دورين دي لويس في رسالة مؤرخة في 05/15 /1864م

"... **وخشيتي الوحيدة هي أن يتفق الباب العالي سرا مع إنجلترا لتصبح الحاكمة هنا باسم تركيا معتمدة على قوتها الخاصة وعلى نفوذ تركيا الديني...**"[2].

ساهم رفض إنجلترا قبل 1878م التهديدات العسكرية الموجهة إلى تونس لأجل تبديل الوضع الراهن سواء أكان من طرف إيطاليا أو من طرف فرنسا إذ أن هذا التهديد ساهم بشكل كبير في تأجيل احتلال فرنسا لتونس بمدة تقدر بخمسين سنة، وكذلك العوامل الأخرى تثبت ذلك في سنة 1836م وعلى إثر إرسال سفينة فرنسية عسكرية إلى ميناء حلق الوادي، بعد رواج أخبار تفيد بتوجه سفينة عثمانية إلى سواحل البلاد التونسية لغرض الحاقها بالدولة العثمانية، لتندد إنجلترا بأن أي تدخل فرنسي في تونس ستكون إنجلترا بالمرصاد ولن تتردد في الرد وبشكل أكثر حزم[3].

ومن تجليات الصراع الفرنسي الانجليزي واشتداد ضراوته خاصة في النصف الثاني من القرن التاسع عشر على السوق التونسية للحصول على امتيازات في الأراضي والمناجم وغيرها من المجالات الهامة في طبيعة الحياة الاقتصادية ومقتضيات تلك الفترة، وتنافس كل من عملاء فرنسا وإنجلترا من أجل السيطرة المالية على تونس[4].

---

[1] بن سليمان فاطمة: الايالة التونسية بين القرنين 16 و19 ميلادي نشأة المجال، أطروحة دكتوراه، عبد الحميد هنية، قسم التاريخ ج1 تونس، ص329.

[2] نور الدين صحراوي: مرجع سبق ذكره، ص 68.

[3] الجمل عبد الحميد: مرجع سبق ذكره، ص 31.

[4] لوتسكي: تاريخ الأقطار العربية، دار الفارابي، 1958، بيروت ،لبنان ،ص204.

واستكمالا لمشروعها الرامي لضم كل من تونس وطرابلس الغرب قامت فرنسا بمحاولة وهي إغراء مُحَّد علي لأجل المشاركة في هذا المشروع من ناحية حدود مصر الغربية لتقوم انجلترا بتنبيه بخطورة هذا المشروع وحالت دون دخول المشروع حيز التنفيذ[1].

برحيل ووش أتيحت الفرصة لوود لمباشرة أعماله وتأثيره بصفة خاصة على الوزير الأول فقد بذل قصارى جهده إلى تقريب وجهات نظره داخل باردو إذ كان يستقبل المندوب العثماني وكان يتردد على الوزير الأول الذي قصره على مقربة من مسكن وود في ساحة الحلفاوين، ووجه القنصل الفرنسي والإيطالي التهمة إلى وود بتدبر دسائس تركية بالبلاد كما اتهمه بأنه هو الذي يقف خلف إهاجة التمرد لإعادة البلاد إلى الحظيرة العثمانية وقد ذكر القنصل الفرنسي دي يوفال بأن التمرد قد ساقه الرحلة الطويلة لوود على ساحل الإثارة المشاعر بخصوص مسألة إعادة زمام السلطة للباب العالي وإعادتها إلى السلطان وتضررت الجالية الإيطالية والمالطية من ذلك إذن أن معظم المهاجرين كانوا يمتهنون أعمال حرفية بسيطة وكانت لا تتوفر أحيانا بسب المتاعب الاقتصادية التي مرت بها إلى البلاد ويشار أن أعمالهم توقفت بسبب هذه الأفعال، فعبرت عن س سخطها بتغطية جدران القنصلية الإنجليزية بعبارات شتم أو تهديد، في الحقيقة لم يكن بمقدور وود التفكير بشكل جدي في تعسير الوضع العام بالإيالة، إذ كانت فرنسا تابثة الفكر بخصوص العلاقة التونسية العثمانية وإن قام وود بخطوة استباقية فإن الدولة العثمانية وعلاقتها بتونس ستثير مباشرة ردود فعل فرنسية من أشد ما يكون وكانت كلمات معادية لفرنسا تنتشر عن طريق أعوان محليين متحمسين ثم تنقل وتضخم وتشوه دون أي شك هي الأصداء المضخمة على نحو غير مناسب للحرب الصغيرة التي يشنها على مستوى القرية او التنظيم القبلي وممثلو القوى الكبرى الذي تفرق بينهم بسط نفوذ[2].

ومن المؤكد أن الخزندار كان قد بنى سياسة قوامها المحافظة على سياسة التوازن بين التأثيرات الفرنسية والعثمانية، لكن منذ القطيعة العلنية مع القنصل الفرنسي دي بوفال فإنه لم يتلقى أي موقف مؤيد من القنصلية الفرنسية، وهو ما أتاج لوود توجيه السياسية داخل قصر باردو، ولم يتوقف عن إذاعة الخطر

[1] مُحَّد رفعت بك: التيارات السياسية في حوض البحر الأبيض المتوسط الأبيض ، لجنة البيان العربي ،ص58.

[2] جان غانياج: مرجع سبق ذكره، ص250.

والتحذير من ضم فرنسا البلاد الجزائرية وطموحاتها ويضاف إلى ذلك التهديدات الموجهة من طرف دي بو فال المصر حينها على خسارته جعلت الوزير الأول يرى بأن فرنسا وحكومتها قد قررت ازاحته من منصبه[1].

إن ضعف الدولة العثمانية وبالتالي عدم استطاعتها الحفاظ على الأقاليم التابعة لها بعد إعلان روسيا الحرب ضد الدولة العثمانية ، و في سنة 1877م وسعت إنجلترا لاستفادة من هذا الحرب كمقابل لصد المطامع الأوروبية تجاه الباب العالي[2].

لم تكن سياسة إنجلترا توجه مسارها إلى احتلال تونس بل انتهجت سياسة تقوم على المحافظة على البلاد من الأطماع الفرنسية أو الإيطالية، وأن تقع تحت أبدى إحداهما و تتضح السياسة الإنجليزية من خلال رفضها مسعى القنصل الانجليزي المؤرخ في سنة1864م، باحتلال بعض المراكز الساحلية كذلك لم يكن مسعى إنجلترا الانتقاص من الامتيازات التي يتمتع بها البايات منذ فترة طويلة بل كانت تطالب السلطان دائما بالاعتراف بهذه لامتيازات شريطة أن تعترف رسما بسيادة الباب العالي[3].

في **وجهة نظري** من الموقف الإنجليزي بشأن العلاقات التونسية العثمانية المحافظة على موازين القوى بينها وبين فرنسا فقد رأت إنجلترا إن تمكنت فرنسا من إحكام قبضتها على تونس فستصبح متوسعة امبراطوريا في افريقيا وبالتالي سيتراجع النفوذ الإمبراطوري الإنجليزي فصبغة الصراع الفرنسي الإنجليزي كان إمبراطوريا بامتياز متجاهلتين تماما الأدوار السياسية والاقتصادية الألمانية وإيطاليا .

وسيتضح لنا من خلال هذا الصراع الذي خضع في فترات من النصف الثاني من القرن التاسع إلى توقف مؤقت فواديتغنتون يريد أن يجعل من هذا التوقف المؤقت فائدة له لدخول في مفاوضات مع إيطاليا وللحصول من إنجلترا على تهدئة التنافس الذي يميز تقليد علاقات قنصلها مع القنصل الفرنسي وعاد الماركينز دي نواي إلى سفارته بروما في أوائل اكتوبر وتلقى تعليمات فرض وجهة النظر الفرنسية حول تونس في حالة عروض إيطالية فعبارات برقية وادينغتون تشرح الكثير من التفاصيل المهمة في التنافس الأوروبي على تونس فقد ذكر إن الأحداث التي تحدث في تونس مهمة للحكومة الفرنسية وقد اعتبرت

---

1 جان غانياج: مرجع سبق ذكره، ص253.

2 .حسين يوسف عمر: بريطانيا العظمى واتفاقية قبرص 1878 مجلة الجامعة الإسلامية للبحوث الإنسانية ، ع1 جامعة الأقصى، غزة، فلسطين، 2013، ص510.

3 . مُحَّد محمود السروجي: العلاقات التونسية الفرنسية من الحماية الى الاستقلال، المكتبة الوطنية، بنغازي ، ص64.

فرنسا تونس بلداً مستقلاً متحرك تحت ما يخدم مصالحها وقد أبدت نية لضم تونس وبرفض فرنسا و تزايد نفوذ انجلترا وايطاليا بأن ذلك يؤثر على أمن ووجودهم بالجزائر ولا يمكن السماح لأي قوة أوروبية تكوين مؤسسة على أراضي الايالة وفي حالة ما إذا وقع أمر مماثل فإن فرنسا ستتدخل عسكريا ووجه كلاما يدل على الموقف الفرنسي بشأن التطورات الراهنة وتزايد النفوذ الإيطالي قوله" ... **إنه قطعا من الضروري أن تستوعب الحكومة الايطالية تلك الفكرة التي تعني أن لا يداعب احلام إيطاليا**..."، احتلال البلاد التونسية دون أن تصطدم بإرادة فرنسا ودون المجازفة بصراع معها" وكانت مطالب فرنسا قد تم التأكد منها غير أن واديتغنتون لم يفكر في منع إيطاليا في التوسع في شمال إفريقيا فقد نصحها بتحويل مطامعها نحو ميناء برقة دون التحدث عن طرابلس الغرب، وهذا ما يوضح السياسة الفرنسية تجاه شمال إفريقيا الطامحة للإنشاء إمبراطورية فيها ولأن فرنسا لا تريد من إيطاليا أن تكون جارتها في طرابلس الغرب، ومن جانب الإنجليزي حاول واديتغنتون الحصول على تنسيق في العلاقات بين فرنسا وإنجلترا وأعوانهما على المستوى التونسي لم يستنكف روسطان عن الشكوى من وود وعمل على محاولة إنهائها لكن ذلك ليس بالأمر اليسير نتيجة لتصادم المصالح الشخصية بين القناصل والمصالح العامة بالنسبة للقوتيين الأوروبيتين[1].

و تتضح لنا الصورة حول هذا التنافس بين الدول الأوروبية فإيطاليا أبدت أطماعها و شاركت في نشر الفوضى داخل البلاد التونسية ويقصد بذلك الحالة الخارجية لتونس ومكانتها في المتوسط فهي عبدت الطريق لغيرها وهيأت لها الأسباب لأنها حديثة الوحدة، وعدم امتلاكها لأسطول بحري أيضا يضاهي أساطيل فرنسا وإنجلترا فالتزاحم الحقيقي كان بين قنصل فرنسا وقنصل إنجلترا وود فالصراع بين الدولتين الكبرتين المتوسعتين دام أكثر من عشرين سنة ولم يفصل فيها إلا مؤتمر [2]برلين 1878م.

و من أهم القضايا التي تدل على الضغط الممارس من طرف الحكومة الفرنسية على باي البلاد التونسية هو قضية سيدي ثابت وتفاصيل الواقعة فإن الحثيات تعود إلى حق تملك الأملاك الأجانب[3] وتقع هذه الأرض على وادي مجردة على مساحة ب1200هكتار منحت لأحد المغامرين الفرنسيين المدعو ديفيه

---

[1] جون غانياج: مرجع سبق ذكره، ص 543،544.

[2] علي البلهوان: تونس الثائرة، مؤسسة هنداوي سي أي سي ، ص 103.

3 كان وضع الطبقة السياسية رافضا لسياسة تملك الأوربي للاارض والعقار والربع لان الشريعة المطهرة على ماهي عليه الان اختلاف الاقوال والمذاهب فالشراء والبيع عادة يقع على اهل البلاد للمزيد ينظر مُحَمَّد البشير الرازقي: مرجع سبق ذكره: ص101.

سانسي[1]، ولعب خير الدين دورا مهما في منحنه هذا الامتياز إذ أن ديفيه حاول تجسيد هذه الشركة إلا أنه لم يفلح في ذلك وحاول أن يعوض خسارته من خلال التحايل على الحكومة التونسية، وقد لقي دعما من الحكومة الفرنسية لتتخذ هذه القضية طورًا آخرا تمثل في دفاع خير الدين عن حقوق الحكومة التونسية وبقيت هذه القضية بين شد وجذب في الفترة الممتدة ما بين 1874م إلى 1880م، وبتاريخ 9 جويليه من سنة 1877م، تمت المطالبة بمنح سانسي أرض مساحتها 300 هكتار تستغل من طرفه وتعويض بـ 30 ألف فرنك ولم يأت هذا الطلب باي نتيجة تذكر و تركت الأرض تحت تصرف إحدى الشركات الفرنسية بتونس[2].

لم يكن للدول الأوروبية الطامعة في تونس أن تقبل بأي تغيرات تمس مصالحها الاقتصادية، فخير الدين اتبع سياسة قِوامها المحافظة على التوازن بين القوى الكبرى ما دفع القنصل روسطان لشن حملة اعلامية مناهضة للوزير الأكبر عن طريق صحيفة la publique français وهي صحيفة مدعمة لفكرة الاحتلال[3].

وساهمت أزمة انخفاض الأسعار وانكماش أسواق الدول الأوروبية وذلك سنة 1873م في تأجيج هذا الصراع والتنافس ووصلت إلى توقيف عملية النمو في جُلّ القطاعات التي تعنى بالصناعة وتقلص أنشطتها إذ أنها لم تقوم على إيجاد مناصب عمل جديدة بل تطور الوضع والأزمة إلى تسريح آلاف العمال وهي إحدى أسباب التنافس الأوروبي[4].

---

[1] ديفيه سانسي: قدم الى تونس عام 1863م وكان من ضمن اللجنة المالية كعضو للمزيد ينظر: اتيلاجيتن: مرجع سبق ذكره ، ص133.

[2] أتيلا جيتن: مرجع سبق ذكره، ص133.

[3] مُحَمَّد بن صالح مصطفى: مرجع سبق ذكره، ص169.

[4] نفسه، ص167.

-التنافس الإيطالي الفرنسي:

كانت إيطاليا تطمح الى احتلال تونس منذ الاحتلال الفرنسي للجزائر، لكنها لم تتجرأ على ذلك مخافة حصول أزمة دولية[1]، وساهم مضمون دستور 1861م في تزايد عدد الجالية الايطالية[2] وحاولت إيطاليا هي الاخرى بدورها استغلال خسارة فرنسا في حرب السبعين مع ألمانيا وتحقق الوحدة الإيطالية في ذات الوقت، حاول القنصل العام الإيطالي أن يكسب ثقة الباي وحاشيته، وكان مراده هو عدم الأخذ بنصائح قنصلا فرنسا وإنجلترا بشأن التبعية للدولة العثمانية من عدمها واستطاع اقناع الباي بالحياد وهو الأمر الذي لم يرق لفرنسا [3]الصفة البارزة في الصراع الإيطالي الفرنسي هي المعارك الدبلوماسية بين قناصل الدولتين وانطلقت هذه المعارك بعد بذل الحكومة الإيطالية جهود للحصول على امتيازات السكة الحديدية من الجزائر إلى تونس وكان هذا الخط ملكا لشركة بون قالمة وعمل القنصل الفرنسي روسطان كل ما يلزم للحصول على هذا الامتياز ولقد رأت فرنسا بأن امتياز السكك الحديدية هي الوحيدة التي يحق لها احتكارها بتونس لكن النتيجة جاءت لصالح إيطاليا نتيجة جهود القنصل الإيطالي ريباتينوا[4]ومن بين مظاهر الصراع الإيطالي الفرنسي من أجل الحصول على امتياز مد خطوط التيليغراف حاولت فرنسا بكل الطرق التشويش على إيطاليا، فالتمس القنصل الإيطالي ماشيو للباي طلب لمد خط كابل تيليغراف يربط بين صقلية وحلق الواد ولم تقف فرنسا مكتوفة الأيدي بل ذكرت باتفاقية 1861م القاضية لفرنسا باحتكارها لامتياز خطوط التيليغراف الموقعة عليها من قبل الباي وتنوعت أوجه الصراع في جميع الامتيازات الاقتصادية من سكك حديدية وامتياز جبل الرصاص[5] والملاحظ هو دعم الحكومة الإيطالية لرجال الاعمال والمغامرون ضمانا للمنافسة الإنجليز والفرنسيين على وجه الخصوص وتمكنت إيطاليا من الحصول على امتياز الخط الحديدي في خطه تونس حلق الوادي المرسى[6] ولعل أبرز التطورات سنة 1871م أنه كادت ايطاليا أن

---

[1] كارل بروكلمان : تاريخ الشعوب الإسلامية ،تر ، امين فارس، منير البعلبكي، ط5 ، دار العلم ، بيروت ، لبنان، ص629.

[2] جلال يحي: مدخل الى تاريخ العالم العربي الحديث دار المعارف ، مصر ، 1965، ص263.

[3] نقولا زيادة: مرجع سبق ذكره، ص82.

[4] ناهد إبراهيم الدوسوقي: مرجع سبق ذكره، ص ص 236، 237.

[5] دهان سليمان: مرجع سبق ذكره ، ص، 76.

[6] شايب قدادرة: مرجع سبق ذكره ص 41.

تحتل البلاد التونسية ولقد وجد الباي نفسه بحاجة إلى ان يعترف بالتبعية للباب العالي ولم ينقص فرمان 1871م الذي أصدره الباب العالي شيئا كبيرا من الحقوق الفعلية التي تمتع بها البايات منذ قرون ولكن أكد السيادة النظرية للدولة العثمانية وفي سنة 1874م حين توترت العلاقات الفرنسية التونسية أولى السلطان العثماني اهتماما بالغا لتونس، وأخذ يعامل كبار يعامل كبار موظفي البلاد التونسية كأنهم كبار موظفي دولته، وسمح لهم بالاشتراك في المناقشة في مجلس وزرائه اذ وجد واحد منهم في الآستانة ولقد عرض الباي سنة 1877م على السلطان العثماني اقتراح ينص على أن تصبح تونس خديوية كمصر وفي المقابل زيادة في الجزية للخزينة العثمانية، إلا أن الاقتراح لم يلقى استحسان بالعاصمة اسطنبول وظلت العلاقة جيدة على العموم إلى قيام الحرب الروسية العثمانية سنة 1877م والتي ألقت بضلالها على تونس فتتابع الرأي العام التونسي مجرى الأحداث في الحرب وأبدى الباي نيته بشأن المشاركة فيها، لكن الباي وجد نفسه مرهونا ولا يستطيع التصرف على حسب رأيه كون الحالة المالية للبلاد التونسية لم تسمح أبدا ببدل أي مجهود حربي فمالية تونس كانت تحت اشراف لجنة دولية أقبضت يدها على البلاد وهدد القنصل الفرنسي والإيطالي الباي بتقديم أي مساعدة للدولة العثمانية في محنتها وانذاره بشدة ولقد كان الباي يعلم الآثار السلبية في حالة خسارة الباب العالي في هذه الحرب المجسمة في تقسيم الدول الأوروبية الكبرى للأقاليم العثمانية وزاد من تعقيد الأمور تهديد القنصل الروسي للباي وقطعه العلاقات السياسية مع تونس[1].

[1] مُحَمَّد محمود السروجي: مرجع سبق ذكره، ص ص 50، 51.

خلاصة الفصل :

إن أهم ما يمكن القول عنه بشأن الامتيازات أن الامتيازات الممنوحة لكل من فرنسا وإنجلترا وايطاليا ساهمت إلى حد كبير في تدعيم أسس التسرب المالي الاوروبي إلى تونس، ومن ثم التدخل في الشؤون الداخلية لها، إضافة إلى تنامي النفود القناصل الأوروبيين خاصة الفرنسيون منهم وممارستهم للضغط على الباي للظفر بالامتيازات والتنافس الرهيب للدول الأوروبية على السوق التونسية ومحاولة كل دولة منفردة على إيجاد مساحة أكبر من النفود في البلاد التونسية كما أنه بسبب المتغيرات الإقليمية تناقصت ضراوة هذا الصراع كما هو حال إنجلترا بعد حصولها على جزيرة قبرص سنة 1878م ،ان حصول فرنسا على امتيازات السكك الحديدية بصفه شبه كلية ما كان إلا تخطيط مسبق لتنفيذ مشروع فرض الحماية الفرنسية على تونس، وأما بالنسبة لرغبة انجلترا على المحافظة على أملاك الدولة العثمانية وبالأخص إقليم تونس ما كان إلا لخدمة مشاريعها التوسعية لا أكثر ولا أقل، كما ساهم هذا التنافس في عدم بروز مستثمرين تونسيين والجازم وان كانوا فقد كانوا بصفه قليلة سياسه تملك الأراضي ساهمت في احداث مشاكل جمة دينيا وسياسيا داخل البلاد التونسية.

الفصل الثالث

التجربة الاصلاحية في البلاد التونسية وردود الفعل المحلية والأوروبية والعثمانية

تمهيد

بعد تردي الأوضاع الاجتماعية الاقتصادية والسياسية وإن كانت الأوضاع الاقتصادية قد كانت متماشية وحال البلاد التونسية في النصف الأول من القرن التاسع عشر ويقصد بذلك على الأقل سنة1837م، فتح الباي الباب على مصرعيه لتبني تحديث شامل يمس جميع المجالات وخاصة منها الحساسة ووضع البلاد في مصاف ومسار التقدم لتتماشى و متغيرات الساحة الدولية، ذلك أن الدولة العثمانية ومصر قد بدأت في إصلاحات شاملة مما حفز في نفسية البايات الحسينين ضرورة تبني الإصلاحات وكانت هذه الإصلاحات على الطراز الأوروبي، وتسببت هذه الإصلاحات في وقوع تونس في أزمة ديون أثقلت كاهل السكان كون العبء الأكبر يقع عليهم ومن ثم انتصاب الحماية" الفرنسية على تونس.

-ما طبيعة الإصلاحات؟ وما آثارها على الصعيد الاجتماعي على وجه الخصوص؟ وكيف تعاملت القوى الكبرى مع هذه الإصلاحات ووقعها؟

المبحث الأول: إصلاحات التونسية في ظل التنافس الأوربي:

-اصلاحات أحمد باي:

أحمد باي بعد زيارته لفرنسا سنة 1846م تلقى استقبال كحاكم مستقل بحيث تم الإعداد الفرنسي لاستقباله على أساس أن الباي أحمد منفرد بالحكم ولايته دون وجود صلة بالدولة العثمانية إلا دينيا، وتجول أحمد باي رفقة الملك لويس فيليب في شوارع باريس وقام بزيارة لمتاحفها والتنزه في حدائقها وقد أعجب أحمد باي في رجال دولته بمدى التقدم والازدهار التي وصلت إليه فرنسا وأحد الأسباب التي دفعت الباي إلى قيام بحركة إصلاحية إضافة إلى السببين المذكورين سابقا[1] .

وبعد عودته إلى تونس تأثر بما شاهده في فرنسا من تطور حضاري واستحداث لمظاهر القوة والثروة وتوضح له الفارق الشاسع بين فرنسا وتونس وأول مظاهر ذلك التأثر به تجنبه لإصدار الأحكام الارتجالية والمتسرعة على المتهمين في القضايا ويترك الأمر للفصل فيه للقضاء حتى إن بعض المحطين به توقعوا منه وضع نظام الحكم الغير الملائم للبلاد واستبداله بنظام دستوري يتلائم مع التطورات ومظاهر العصرنة ولا يتناقض مع الشريعة الإسلامية[2].

- يطلق مصطلح الإصلاح على مجموعة الاتجاهات الفكرية والحركات السياسية والاجتماعية التي ظهرت في العالم الإسلامي في القرون الحديثة وتختلف عن بعضها البعض بمدى التحولات الواعية في أحوال الناس وإلى أساليبها في تلك الدعوة ودرجة اعتمادها على الدين[3].

---

[1] حسين جبار إبراهيم: مرجع سبق ذكره، ص59

[2] حسين جبار إبراهيم: نفسه، ص62

[3] أحمد عبد السلام: مواقف إصلاحية في تونس قبل الحماية، الشركة التونسية لتوزيع، ط1986،01م، ص20.

الإصلاحات العسكرية:

ترجع أولى الإصلاحات العسكرية إلى سنة 1831م عندما أسس حسين باي (1824م/1835م) جيشا نظاميا يقوم بإشراف عليه وتدريبه كفاءات عسكرية فرنسية، إذ كان التوجه على العموم بالنسبة لهذه الإصلاحات على التقنية والطراز الأوروبي وبدأ الجيش النظامي من1000 رجل عسكري من أبناء الجند من الأتراك وزواوة والقبائل والحواضر الداخلية[1].

يعد أحمد باي هو الذي أعطى الإصلاحات العسكرية الدفعة الحقيقية التي شهدتها البلاد خلال القرن التاسع عشر من خلال إقامته للمدرسة الحربية بباردو، أو ما يسمى كذلك بالمكتب العسكري لتكوين الضباط بباردو على النمط الأوروبي وتم تعين لهذا الصدد أساتذة وضباط ذو رتب سامية كيلفري وكانت أول مدرسة تعليمية تحتوي برامجها على مواد علمية أكثر عصرية مشكلة بذلك الانطلاقة الأولى لأول حركة ترجمة شهدتها البلاد التونسية في الفترة الحديثة فقام أحمد بتطوير الجيش بروية بعد سنة 1846م فيقول غولي في تقريره : 126،26 رجلا إذ كان هذا العدد لا يتعدى 5900 رجلا سنة 1837م وأما عن التنظيم العسكري للجيش فكان من المشاة 19.266 متوزعين على ستة ألآيات (بمعنى فيلق عسكري)، و كان مقر الالآي بتونس و الثاني بسوسة والالآي والثالث بمنطقة المنستير وبالنسبة للرابع والخامس والسادس كان بالمحمدية بـ 5,856 للمدفعية وقسموا بدورهم إلى ألالايين إثنين ج 1,034 فرقة خيالة يشكلون ألايا واحدا[2].

وإن الجيش قد ضم فيلقا للصباحية تكون من 25000 رجلا تحت قيادة 50 ضابط وفيلق جوانب خيالة 600رجل تحت اشراف 30 ضابط كما ضم الجيش29.000 رجل زواوة يقودهم 580ضابط ويكون العدد بذلك 54.600مع احتساب 1110ضابط لهذا الجيش وخذا يجعل العدد الكلي للقوات التونسية 80.300رجل و1566ضابط[3].

---

[1] عبد الحميد هنية: تونس ... ، ص218.

[2] نفسه، ص219.

[3] نفسه، ص219.

وقد جلب الباي أشخاص فنيين لأجل تغطية نطاق هذا العمل على أكمل وجه إذ كان كاليقارس الإيطالي (1808م _1871م) وهذا الأخير ضليع وله باع في أمور الحرب والعسكر، إذ كان من أركان حرب الجيش العثماني أثناء الحملات الأولى بالشام ضد مُحَمَّد علي وبقي مدة ثلاث عشرة سنة مصر الحربية المفتتحة في 5 مارس 1840م[1] .

فأحمد باي منذ توليه مقاليد السلطة كانت له رغبة حماسية لتأسيس جيش نظامي على النمط الأوروبي وإحلاله محل الجيش الإنكشاري والذي شكل الحامية العثمانية منذ دخول تونس تحت الدولة العثمانية ويعود السبب في ذلك إلى تأثره بالإصلاحات العسكرية للدولة العثمانية وذلك في عهد السلطان مُحَمَّد الثاني وعهد مُحَمَّد علي باشا بمصر، وخبرة أحمد باي واعتنائِه بجيش لم تكن فكرة وليدة اللحظة فهو تولى ترأس الجيش في الأيام الأخيرة من عهد والده وهو ما أتاح له فرصة الاطلاع على أحوال الجند والاقتراب منهم أكثر وهو الأمر الذي حز في نفسه فرأى ضرورة الشروع في إصلاحات تمس القطاع العسكري خاصة إذ عمل منذ 1838 على تكوين نظامي على الطريقة الأوروبية مكون من أفراد تو نسيين محليين ويقيمون بالثكنات وبأجور ثابتة [2].

ويضاف إلى ذلك اهتمام أحمد باي بتكوين وحدات عسكرية واستحداث الهياكل العسكرية والمنشآت وانشاء المصانع والمتابعة المكثفة لتدريبات الرماية والمناورات والوقوف على السير الحسن للثكنات وإغداق العسكر بالرواتب والإكثار من الزيارات لمختلف للوحدات بغية التعرف على أحوالها ومدى تطور ظروف الحياة والمحافظة على الروح المعنوية[3] أما عن التنظيمات في المدرسة الحربية فقد درس الفرنسيون ولكاس الطوبوغرافيا والمدفعية وفريني التعليم العسكري التطبيقي وطرواني الفرنسية وعيّن الشيخ قبّادو لتعليم اللغة العربية وآدابها وتتراوح أعمار التلاميذ ما بين 12 و14 سنة مع حذفهم أسياسيات القراءة والكتابة وتكون مدة الدراسة 6 سنوات وعندما يتخرّجون تكون لهم رتبة ملازم وتفتح المدرسة أبوابها لقبول 200 تلميذ كل سنة واهتم أحمد باي بتكوين أسطول بحري وأحدث مرسى بحلق الواد وكان هذه الاهتمامات العسكرية البالغة سبب من أسباب اقامة عدد من

---

[1] فان كريكن: خير الدين والبلاد التونسية 1850-1881، تر البشير بن سلامة، دار سحنون، 1988، ص 23.

[2] فاطمة الزهراء رحماني، مرجع سبق ذكره، ص 158.

[3] نفسه، ص 162.

المصانع لإجابة مقتضيات الجيش النظامي من بعض الصناعات ومن بين المصانع مصنع للف بطبرية ومصنع لصهر المعادن ووضع المدافع الحفصية وكذلك مصنع لذخيرة البارود ومدبغة حديثة ومطحنة بالجديدة وفابركة الدبدابة بالعاصمة التي تضم مخبزة عسكرية وجميع هذه المصانع السالفة الذكر لاقت نفس المصير اما أن تبوء بالفشل قبل الفراغ من اتمامها أو لا يدوم بها الحال طويلا في حالة استكمالها[1].

نشأة احمد باي مرفأ غار الملح، والذي أراد منه أن يكون في مرتبة الميناء الفرنسي طولون ثم أعاد ميناء حلق الوادي للواجهة العملية بصفة ميناء حربي، لكت الواقع كان له رأي ثاني فقد اصطدم الباهظة لهذا عرفت البحرية التونسية مساوئ، حتى أنه عندما أراد تلبية نداء مساعدة الدولة العثمانية في حرب ضد روسيا في حرب القرم فاضطر إلى اكتراء مراكب لنقل الجنود، كما أن جنود البحرية كانوا يهربون بسبب الوضعية المالية السيئة، إدراج العلوم العقلية كالحساب والهندسة واللغات الأجنبية على سبيل المثال الفرنسية كان ضرورة حتمية خاصة مع التطور وقد أشار بن ابي ضياف إلى هذا بقول".. **يخرج التلميذ عالما بما يلزمه ضرورة في غير العلوم العسكرية متضلعا باللغة الفرونساوية وبما يلزم العسكر من العلوم العقلية** .."، تكمن أهمية مدرسة باردو الحربية في تخريج ضباط متعلمين ولعبت دورا كبيرا في تعريف بالحضارة الحديثة التونسية[2]

كما وجدت في عهد أحمد باي 12بارجة حربية من النوع الجيد المستخدم من قبل الدول الأوروبية[3] آنذاك .

في عام(1839م/1255هـ) طلب أحمد باي من الباب العالي تقليده رتبة المشير أسوة من غير ولاة الدولة العثمانية ومغالطة العثمانيين بأنه من مشريهم فتمت الموافقة على مناه، قد رأى السلطان العثماني بضرورة العمل بالتنظيمات التي اعتمدت في السلطنة العلية ، [4]وأهمية المدرسة الحربية

---

1 عبد الحميد هنية: مرجع سبق ذكره ص 219.

[2] الطاهر عبد الله: الحركة الوطنية التونسية، رؤية شعبية قومية جديدة، ط2، دار المعارف، تونس، ص 17.

3 حسين جبار إبراهيم: مرجع سبق ذكره، ص 30.

[4] إبراهيم احمد مُحَمَّد الشياب: الحياة السياسية في تونس (1857-1881) أطروحة لنيل شهادة الدكتوراه في التاريخ، علي محافظة، الجامعة الأردنية ، 1998، ص 26.

أولا قبل كل شيء في الدور الهام الذي قدمته للبلاد التونسية تجسم في إدخال العلوم الحديثة والتي كان من واجبها تلقين الضابط الجدد ولتثمين هذا المسعى تم ترجمة الكتب الفرنسية الى اللغة العربية ولكن لم يطبع إلا قلة منها لأن المطبعة لم توجد في تونس إلا في سنة 1860م[1].

أصدر احمد باي أمرا يعرف بمعلقة الشفاء في سنه1842م، وهو إعادة النظر في الأنظمة بجمع الزيتونة حيث تم تحويل الدراسة الغير محدودة الى دراسة منظمة ومحددة كما تم اغناء مكتباتها وتحسين مواردها المالية، وللمراعاة وجود مذهبين اسلاميين هما الحنفية الذي جاء مع الاتراك العثمانيون والمذهب المالكي تم تعيين 30 مدرس مقسمين بالتساوي لغرض التدريس وخصصت لهم رواتب من الأحباس لكن ظل نطاق هذا الإصلاح محددا بالرغم من ايراد تعليم حديث، عن طريق إضافة علوم دنيوية وتلقين اللغات الأجنبية إضافة الى التعليم الجاري العمل به في الزيتونة وأدخلت هذه العلوم رغبة من شيوخ الزيتونة الداعمين لفكرة الإصلاح المعمول به في الولايات العثمانية الإسلامية[2] ، وشملت إصلاحات الباي أحمد أيضا الجانب الاجتماعي فقام بإلغاء الرق واتخاذ الجملة من التدابير فمنع بيع العبيد الى الخارج ثم منع بيعهم في أسواق النخاسة التونسية وفي سنة 1842م تم اصدار قرار يمنع أو يقر بإلغاء الرق في جانفي 1846م، في حين لم تلغي فرنسا الرق بصفة نهائية في مستعمراتها الا في سنة 1848م في عهد الجمهورية الثانية أما الولايات المتحدة الأمريكية فلم تعمل بقرار الغاء الرق الا بعد الحرب الأهلية [3]سنة 1856م.

كما قام ببناء قصر صيفي بحلق الوادي[4]، كما حرص على بناء قصر بالمحمدية قصر فرساي وقد كلفه أموالا باهظة[5].

---

[1] فان فريكن: مرجع سبق ذكره، ص12.

[2] أحمد سوالم: اصلاح التعليم بتونس خلال القرن 19ميلادي، مج 2، ع 4، كلية الآداب والعلوم الإنسانية، جامعة بن طفيل، المغرب ديسمبر 2020،ص 133.

[3] مُحَمَّد صالح بن مصطفى : العثمانيون...، ص 106.

[4] نصيرة نواصر: دور التجربة الإصلاحية التونسية من التغلغل الفرنسي والمواقف الدولية من فرض الحماية 1881، مجلة البحوث التارخية، مج 5 ، جامعة غرداية ، الجزائر ، جوان 2021، ص 162.

[5] مُحَمَّد صالح بن مصطفى : مرجع سبق ذكره، ص107.

آثار المشاريع الإصلاحية في عهد أحمد باي:

لم يقوى الاقتصاد التونسي على تحمل طموحات أحمد باي الإصلاحية العسكرية ذلك القوات المسلحة كانت تستحوذ على ثلثي المداخيل وهو الأمر عينه في مصر حيث كان الجيش يلتهم 60 % من الميزانية، ويضاف إلى ذلك أن تونس لم تشهد مداخيل جديدة موازية من شأنها على الأقل المحافظة على توازن يضمن للبلاد عدم الدخول في بحبوبة مالية، فعهد أحمد باي شهد تدهور على المستوى الاقتصادي إذ أن الصناعات التقليدية نقصت وتقلصت رقع الأراضي المزروعة[1].

-اصلاحات مُحَمَّد باي:

(1855م- 1859م) على عقب وفاة أحمد باي في سنة 1855م، تسلم الحكم ابن عمه مُحَمَّد باي الذي أعلن عن تحوير في النظام السياسي للبلاد بغية وضع حد للاستبداد المطلق وارساء دولة المؤسسات الشبيهة بما هو موجود في أوروبا ووردت هذه الاصلاحات ووردت هذه الأفكار في عهد الأمان[2].

الاصلاحات العسكرية:

لم يمتلك مُحَمَّد باي خبرة طويلة في الحكم إضافة إلى الاختلاف في التكوين الفكري عن من سبقوه اذ لم يكن راضي على الاصلاحات العسكرية التي جاء بها احمد باي في الجانب العسكري فقد رأى ان التكاليف المالية للجيش متعبة لخزينة البلاد فقام بالاحتفاظ بعدد من العسكر الذي يضمن سلامة وأمن البلاد وسرح البقية واستطاع اقناع نفسه، وبرر موقفه بأن تونس بحاجة الى البناء والعمران أكثر من الجند فأصبح الجيش مكون من ثلاث فرق مكونة من كتيبة الخيالة والفرقة السابقة والأولى سابقا وفرقة متكونة من الفرق الثانية والثالثة والرابعة سابقا وفرقه متكونة من الفرقة الخامسة والسادسة سابقا، وأما بالنسبة ايضا لضباط الزائدين على الفرق الثلاثة فإنه سينظر في أمورهم وأصدر أمرا في ذلك وجهه إلى وزير الحربية مصطفى اغا وقد انطلقت عملية تسريح الجنود، والزائد عددهم

---

[1] فريكين: خير الدين والبلاد التونسية، المصدر السابق، ص23.

[2] ـــــ: دور الصحافة العربية بتونس لتفعيل الوعي الوطني 1860-1914، أطروحة لنيل شهادة دكتوراه، 2000-2001، ص11.

عن حاجة البلاد التونسية إليهم على مدة متوالية ابتداء من تاريخ 1271 هـ إلى 1854 م وشمل في بادئ الأمر الجنود الذين طالت مدتهم وتناقصت بنيتهم البدنية سواء كان ضابط أم جندي أما مسألة النظر في الضباط الزائدين فقد تمت تسوية وضعياتهم من خلال تخصيص رواتب لهم، أعلاف خيلهم، ويبدو أن مُحَمَّد باي سلك في تطبيقه لتسريح طريقة منظمة فقد بدأ بقدامى الجنود[1].

دستور عهد الأمان:

في العشرين من محرم 1274 هـ والموافق لسبتمبر 1857م ميلادي منح الباي الأمان لسائر أهل المملكة وحصل أن عسكريا قتل يهوديا واستولى على سلعته ليشتكي دوي اليهودي فصدر الحكم بقتل العسكري دون الاستماع إلى أقواله فكثر الحديث في البلاد عن هذه الحادثة ليصل صداها إلى الباي وتتخذ طابعا آخر، وبعد مرور عده أيام لاحت في الأفق شهادة جديدة بالحاضرة على يهودي من سوقة اليهود اسمه باطو يخدم على كرتون للقائد نسيم رئيس اليهود في واقعة شتم مسلم ودينه ويهودي كان في حالة سكر،[2] وبسبب الشد والجذب في هذه القضية بسبب اختلاف المذهب المالكي والمذهب الحنفي تقرر قتل وإعدام اليهودي بالسيف،[3] في عهد الأمان يعد البداية الحقيقة لمشروع الاصلاحات الذي حرره وزيره أحمد بن أبي الضياف مع الأخذ بمشورة خير الدين التونسي وثلة من الدبلوماسيين الأوروبيين وخاصة الفرنسيين ويضم الدستور 11بندا[4]، منها تأكيد الأمان لسائر للسكان البلاد على اختلاف الأديان والألسن والألوان يساوي في الناس في أصل القانون المرتب أو ما يترتب وإن أختلف الكمية، بحيث لا يسقط القانون عن العظيم لعظمته ولا يحط على الحقير لحقارته، والتسوية بين المسلم التونسيين المحليين وغيرهم ومن الرعايا والجاليات [5]، كما أتاح القانون للقادمين الى تونس فرصة التجارة والنظر في أمورها ضمن إطار محدد اضافة إلى انشاء محاكم

---

[1] _: نفسه، ص ص 58-59.

[2] أحمد بن أبي الضياف: إتحاف أحل الزمان بأخبار ملوك تونس وعهد الأمان، تح لجنة من وزارة الشؤون التقافية، دار العربية للكتاب، مج 2، ج4، ص ص 231، 232.

3 نفسه، ص234.

4 نصيرة نواصر: مرجع سبق ذكره، ص 163.

[5] مُحَمَّد بيرم الخامس: مصدر سبق ذكره، ص 441.

مختلفة وبوسعهم شراء الأراضي كالتونسيين[1]، وقد ركز مُحَمَّد باي على ضرورة النهوض بالقطاع الفلاحي لما يوفره من ثروة للبلاد فقد شهدت في عهده الزراعة انتعاشا وأقبل الناس عليها اقبالا كبيرا، حتى غلت أسعار الأراضي شراء واكتراء، وغلت أسعار المواشي وارتفعت أجور الخماسة حتى وصلت إلى ألف وخمسمائة ريال وذلك لكثرة استغناء الأهالي سيما الأعراب وأغنتهم عن مهنة الخماسة لقدرة الكل أن يصير فلاحا لوحده ونتج عن هذا الأمر ثروة زائدة على غير العادة مع التخفيض من الموارد المالية للعسكر، اذ كان دخل الحكومة على أقل تقدير 20 مليون في سنة[2]، كما حاول الباي التقليل من الضرائب المرتفعة في 10 ديسمبر 1857م من خلال ارسائه لقاعدة جديدة هي ضريبة المجبي، كما اهتم بتنظيم أمور القضاء الشرعي من خلال تأسيس المجلس الشرعي سنة 1858م الذي ترأسه الباي وقاضي المذهب الحنفي وقاضي المذهب المالكي وقام بإدخال الطباعة إلى تونس وتأسست في عهده أول مطبعة من النوع الحجري وذلك بتاريخ 1857م وتعنى بطبع المواثيق الرسمية للبلاد حيث قرر الباي التقدم من خلال التقدم في الكتابة من خلال استيراد الآلات من باريس ومعداتها التقنية اللازمة لها من دار الطباعة بباريس وثم إصدار أول عملة نحاسية حاملة لاسم الباي على غير العادة دون اسم السلطان العثماني[3]، كما سن الباي مُحَمَّد أوامر إصلاحية حسب ما جاء به القرار المؤرخ في 30 أوت 1858م والمقتضي بإحداث مجلس بلدي تسند رئاسته إلى الجنرال حسين، ومما تجدر الإشارة إليه أن هذه الاصلاحات السياسية كانت ترمي الى عصرنة تونس إضافة الى الامتيازات كخط التلغراف وجلب ماء زغوان إلى العاصمة تونس وما جاورها وساهم قانون حق تملك الأجانب الأوروبيين في التغلغل الاستعماري في تونس[4].

---

[1] نصيرة نواصر: مرجع سبق ذكره، ص 163.

[2] مُحَمَّد بيرم الخامس: مصدر سبق ذكره، ص 447.

[3] نصيرة نواصر: مرجع سبق ذكره، ص 164.

[4] ـــــ: مرجع سبق ذكره، ص22.

-إصلاحات مُحَمَّد الصادق باي:

(1859م/ 1882م) بعدما وافت المنية مُحَمَّد باي في22 سبتمبر 1859م خلف أخوه مُحَمَّد صادق باي[1]، واستكملت الإصلاحات في عهده وقام بإصلاح الإدارة المركزية للدولة وقبول قانون العسكرية وإصدار أول صحيفة رسمية تونسية وإعلان قانون الدولة التونسية أي الدستور في 29 جانفي 1861م، ثم وضعه حيز التنفيذ والعمل من خلاله على تسيير الشؤون من خلال المجلس كلها اصلاحات وتحديثات لها أهميتها[2] ولقد أرسى دستور 1861م للنظام الملكي الدستوري ويعتبر أول دستور بالمفهوم الحديث عرفه العالم الاسلامي وانبثقت عنه الإصلاحات القضائية من مجالس الجنايات والأحكام العرفية[3] وأنشأ في سنة 1861م المجالس وهي من ضمن ما جاء به الدستور للفصل في القضايا على مضمون القوانين المعلنة كما انتخب مجلس أعلى يتكون من ستين عضوا للنظر في أحوال البلاد وإعطاء الآراء فيما يتعلق بالقضايا ذات الطابع السياسي والاقتصادي ويعد هذا الدستور أكثر حداثة من قانون عهد الأمان اذ منح الأجانب نفس حقوق المواطنين التونسيين، لكن الأمر لم يرق لقناصل الدول الأوروبية خاصة القنصل الفرنسي اذ اعترضوا على مثول رعاياهم امام المحاكم التونسية[4].

الاصلاحات العسكرية :

للعمل والمواصلة في القانون الذي وضعه الباي مُحَمَّد الذي يخص العسكر وهو من ضمن ركائز عهد الأمان فأصبحت الخدمة العسكرية إجبارية ولا مجال للمناص منها وحددت بثمانية أعوام كاملة وتم إعفاء أصليي العاصمة تونس من أداء الواجب الوطني إلا من أراد الانخراط فيها ويرجع رفض سكان الحاضرة الخدمة العسكرية لأن المجال العسكري ليس من اختصاصهم، كما وقعت في عهده تغيرات في خطة حفظ الأمن داخل أسوار المدينة فبعد أن كان هذا الشغل من اختصاص الباي ورجاله وشيوخ المدينة تقرر في سياق المد الإصلاحي تأسيس الشرطة وفق النظام العثماني عرفت

[1] __: مرجع سبق ذكره، ص14.

[2] أتيلا جيتن: مرجع سبق ذكره، ص29.

[3] عبد الحميد هنية: مرجع سبق ذكره، ص222.

[4] نصيرة نواصر: مرجع سبق ذكره، ص 164.

بالضبطية ويتكون هذا المجلس من رئيس وكاهية وأربعة أعضاء، ويقع مقر الدار التي كان يسكنها المولاتلي وهي أيضا محل إقامة الرئيس وتعقد جلسات يومية والمواقيت كالتالي: من الساعة الثامنة صباحا إلى منتصف النهار باستثناء يوم الجمعة والعيدين ويوم المولد ويتم أخذ القرارات المفرزة بحسب رأي الأغلبية [1]ويختص مجلس الضبطية بقضايا الأمن العام والإدمان على الخمر والسكر والغش التجاري وغيرها، إضافة إلى الحكم في النوازل الخفيفة وكذلك يوجد ثمانين مجلس بالمدن وأهم العروش التونسية، ومن ثم جعل قانون يضبط هذه المجالس وبنوده أربعة وعشرون فصلا، وكذلك مجلس التحقيق تم تأسيسه وانبثق من المرسوم الصادر في 29جانفي1861م، ويعد في يومنا هذا في محل المحكمة الاستئنافية ويعنى في إعادة النظر والتحقيق من اول في القضايا فهو يتصل بالرغبة الشخصي للمحكوم عليه للطعن في الحكم العام من مجلس الجنايات، أو مجلس التجارة ويتكون أعضاء من سبعة أعضاء[2] ،وكان أعوان الضبطية علاوة عن ثلاثة ضباط من الرتبة الاولى و 18 ضابطا من الصنف الثاني و 36 من الدرجة .الثالثة وقد اشتغل 400عون في المدينة بالتساوي، حيث عمل ضباط الرتبة الأولى بجانب مشايخ المدينة في مخازنهم ولكل واحد منهم السجن قسم لوضع حد لمرتكبي الجرائم على حذا وقسم لإيقاف من يجب إيقافه من الميسورين[3]، في حقيقة الأمر يفهم معنى من يجب إيقافه من الميسورين وهم المقمرون، لكن يرجح أغلب القول إلى أولئك الذين يتهربون من الأداءات الضريبية وفي سنة 1856م تم العودة إلى التدريس بها وبالنسبة للمعلمين فقد استعان مُحَمَّد صادق باي بالخبرات الأوروبية والعربية وكذلك المعلمين تونسيين [4].

نظم مُحَمَّد صادق باي التعليم ومناهجه بجامع الزيتونة وقام بإثراء المكتبة المنشأة من قبل أحمد باي وأنشأ علاوة على ذلك المدرسة الصادقية، وهي لتدريس مبادئ العلوم الإسلامية والعربية وتلقن فيها العلوم الرائجة في ذلك العصر واللغات الأجنبية كما قام بناء مكتبة بجامعة الزيتونة واسمها على اسم

---

[1] مُحَمَّد بن صالح مصطفى: مرجع سبق ذكره، ص115.

[2] فاطمة الزهراء رحماني: مرجع سبق ذكره، ص 174.

[3] مُحَمَّد بن صالح مصطفى: مرجع سبق ذكره، ص116.

[4] نصيرة نواصر: مرجع سبق ذكره، ص 165.

المدرسة واستكمالا للأمور المتعلقة بدار الطباعة فظهرت من خلالها جريدة الرائد التونسي تلك الجريدة العلمية والأدبية والسياسية هذا إلى جانب مهمتها الأساسية في نشر مرسومات وقوانين الحكومة التونسية [1].

سافر مُحَمَّد صادق باي يوم 15سبتمبر 1860م وزيره الأكبر مصطفى خزندار ووزير الحرب مصطفى باشا والجنرال حسين رئيس المجلس البلدي إلى نابليون الثالث حاملا معه قانون عهد الأمان واستقبله استقبال الحكام المستقلين تأكيدا لاستقلاليته[2].

-اصلاحات خير الدين:

من بين الألقاب المطلقة على المفكر الاصلاحي خير الدين باشا التونسي أبو النهضة التونسية الحديثة وليس ذلك بالكثير على رجل كانت النهضة بالبلاد تونسية فكرة لا تفارق عقله [3].

وبحكم زيارة خير الدين إلى دول الأوروبية تيقن بضرورة الشروع في إصلاحات ويعكس كتابه أقوم المسالك اهتمام الخير الدين بسياسة الدولة العثمانية وبدأ اهتمامه واستعداده البالغ في حل المشاكل التي كانت الدولة العثمانية تدور في فلكها[4] عن الدعوة بما يراه ويتناسب مع العدل والاعتدال [5]مواقف اصلاحية اما عن نشأة خير الدين فهو قدم الى تونس ليتقلد العديد من الرتب حيث قضى فتره شبابه في اسطنبول لينتقل إلى تونس سنة 1295هـ[6] وفترة اقامته الطويلة بفرنسا تمكن من خلالها على التعرف والاطلاع على أسس ومقومات الحضارة الأوروبية ومؤسساتها[7].

---

[1] مُحَمَّد الخضر حسين: تونس وجامع الزيتونة، دار النوادر، ط1، 2010، ص 45.

[2] مُحَمَّد بن صالح مصطفى: مرجع سبق ذكره، ص117.

[3]سمير ابو حمدان: مرجع سبق ذكره ، ص05.

[4] احمد عبد السلام: مرجع سبق ذكره، ص 149.

[5]نفسه، ص 23.

[6]مذكرات خير الدين تح وتع مُحَمَّد العربي السنوسي، بيت الحكمة، ص20.

[7]نفسه، ص26

الاصلاحات السياسية:

عندما قدم خير الدين لوزارة البلاد وجد البلاد التونسية غارقة في الفوضى السياسية والمالية في زمن تحتاج فيه لرجل كخير الدين ، فقد استلم منصب الوزير الأكبر في سنة 1873م، بعد احالة مصطفى خزندار والذي وجهت له تهم في الفساد المالي والتلاعب خدمة لمصالحه الشخصية رغم العقبات والمصاعب وقصر مدة الحكم إلا أنه نجح في القيام بعديد من الإصلاحات السياسية على الصعيد الخارجي اتبع أسلوب حازم مع ممثلي الدول الأوروبية والتي حاولت بسط نفودها على تونس فقد أدرك موازين القوى في تلك المرحلة بحيث لم يسمح بأي مساس لتونس واقتصادها وقرارات حكومة الباي فقد شكل حاجزا كبيرا أمام ما كانت تنوي عليه[1] فخير الدين كان على قناعة تامة

بأن المنظومة السياسية والاقتصادية المتبعة في أوروبا الغربية في عصره هي التي تقود إلى تطور الأمصار على اختلاف مواقعها أديانها[2].

-الاصلاحات الإدارية:

ولتحقيق التقدم كان لابد من توفير الأمن والطمأنينة ومن هذا المنطق بنيت الإصلاحات الإدارية فقد بدأت بمقاومة ظاهرة الرشوة والاختلاس، وعليه فقد عمل خير الدين على إرساء إدارة منظمة تقوم على ردع التصرفات والعبث بالمصالح العمل والشروع في عصرنة التونسية، فقد تم وضع حد للرشوة والاختلاس وتنظيم عمل القياد ووضعهم تحت المراقبة وتعاملهم من السكان، فأثناء جمع الجباية دعا خير الدين باشا إلى تسليم وصل إلى كل أحد دفع أي مبلغ للقايد وبيت القصيد هنا العديد من كل هذا ضمان المساواة بين السكان وتفادي الرشوة ومراقبة المناصب، وترمي في نهاية الأمر إلى تقريب السكان من الحكومة[3].

---

[1] سمير ابو حمدان، مرجع سبق ذكره، ص45.

[2] احمد عبد السلام: مرجع سبق ذكره، ص 149.

[3] المجهول: مرجع سبق ذكره، ص 22.

-الإصلاحات القضائية:

قام خير الدين بعمل كبير في لجنة القانون والإصلاح والمجلس الأكبر وعمل خير الدين في البحرية ناظر البحرية وقائد حلق الوادي على اثارة موضوع الجالية الأوروبية والتجاوزات في الأراضي وقد تم تحقيق بكل دقة في الأراضي المتحصل عليها من قبل الجالية الأوروبية بطرق غير قانونية وترأس خير الدين هذه اللجنة وكانت اللجنة متكونة من قنصل فرنسا وانجلترا وسردينيا ونابولي، والخزندار مُحَمَّد ووزير الخارجية في تلك الفترة حسين[1] فقد كان النظام القضائي في مرمى نظر خير الدين من بداية مشروعه ينصب في عدة نقاط مهمة أهمها صرف رواتب القضاة والنظر في أحوال المحاكم الشرعية وتفعيل محاكم مختلطة والتي كانت مؤقتة للفصل في القضايا التجارية وإعادة تأطير وهيكلة المحاكم العرفية والمحاكم الخاصة باليهود وكتاب العدل وإصلاح السجون وبتاريخ 6أفريل إلى ديسمبر1874م ثم إعلان قرارات بمنح رواتب للقضاة واضافة لجنة تقوم بتحسين حال المحاكم الشرعية وذلك في مارس 1876م، قدم شيخ الإسلام مُحَمَّد معاوية للمصادقة على مضامينه ونشر بصورة رسمية في 25ماي 1876م، وتمخض عنه تنظيم عمل المحاكم الشرعية وتسجيل قراراتها مع جواز اختيار أحد المذهبين لنظر في القضايا وكانت المحاكم الشرعية بحاضرة تونس تتميز عما سواها من المحاكم الشرعية في الأقاليم بشيء رئيسي ألا وهو ظهور (المحكمة الابتدائية)الرئيسية أو العليا وبدء من تاريخ 6اكتوبر 1876م أصبحت موادها المنشورة قيد العمل بها، وعلى سياق الحديث تم تأسيس خمسة محاكم في المدن الرئيسية وكانت محكمة العاصمة والمجلس التونسي يتألف من شيخ الإسلام مفتي في المالكية ومفتي حنفي وقاضي مالكي وقاضي حنفي وبالنسبة للمحاكم الصغيرة فيها قاضي واحد وكان الميثاق المنشور سبب رئيسي في إحلال المعنوية بين المحاكم الأرضية والصلبة لحركة التنسيق فيما بينها على أساس أصول تحديدها وصلاحيات ومسؤوليات منظمة أعطت النظام القضائي صبغة جديده مقبولة، وكانت سياسة خير الدين ترمي إلى التجديد بما يتناسب والشريعة الإسلامية، واستنادا للنظام الأوروبي الملائم للطبيعة المجتمع التونسي وأعطى خير الدين بذلك إصدار قوانين جديدة تخدم المجتمع

[1] أتيلا جيتن: مرجع سبق ذكره ، ص55.

التونسي،[1] في رأيي الشخصي فإن خير الدين باشا كان هدفه خلق توازن أو ميل كفة التونسيين ومحاوله التقليل من الامتيازات الأجنبية، وكذلك المعاهدات ألاَّ متكافئة .

-الإصلاحات الاقتصادية:

نشطت الزراعة في عهد خير الدين فقد ترك الإيالة التونسية بأكثر من مليون هكتار من الأراضي المزروعة مقابل 60,000 هكتار وجدها مزروعة عند توليه المنصب فقد وقع تنظيم القمارق اذ قام بترفيع بقيمة 5% على المواد المستوردة وحفظ من أداء البضائع المصدرة والتي كانت مهمة وذلك للنهوض بالصناعة والفلاحة وأقام سلسلة من مراكز الديوانة، وتعرف اليوم بالجمارك اليوم على الحدود الجزائرية لتوقيف عمليات التهريب قدر الإمكان بالإضافة لتنظيمه قسم خاص بالأرصفة والموانئ، وإصداره لقوانين تنظيم إدارة أملاك الأحباس والتي لم تكن في حالة جيدة ولهذا الشأن تم تشكيل لجنة، وقد تم اكتشاف عجز مالي قدر بمليونين ريال ويرجع السبب في ذلك الى عدم وجود اهتمام كافي من قبل القضاة المكلفين بإدارة هذه الأملاك وعليه نتج عن ذلك عدم الاستغلال المباشر للمبالغ المتأتية من بيع عقارات بلا توريث لردع هذه التجاوزات فإرتا إلى منع بيع العقارات المحبسة قبل إعادة استعمال أسعار البيع المتفق عليها لترتفع بسرعة ضمن أطر الإدارة الجديدة إيرادات هذه الأملاك وتبلغ ملايين الريالات وقد خصصت لهذه المداخيل رواتب خاصة للعلماء والمدرسين الذين كانت تصب لهم رواتب غير منتظمة وأخذ خير الدين من ذات المداخيل ما يكفي لإرسال السرة إلى الحرمين الشريفين والتي لم يتم إرسالها منذ مدة طويلة، وأما بالنسبة للأشغال العمومية فأولى لها اهتمامها بالغا فقام بتجميل مدينة تونس تعبيد طرقاتها وترميم المسالك المهترئة وتم وضع سجنين للنساء والرجال مجهزين بحمامات ومسجدين[2].

وقد قدر خير الدين الأوضاع المعيشية للسكان فالمجبى 25 ريالا في العام الأول من 1869م أكتوبر إلى سبتمبر 1870م و 30 ريال في العام الموالي وهكذا أصبح إلى أن وصل إلى 40 ريال، أصدر خير الدين أمرا بإعفاء الضرائب من الفلاحين الذين لهم أراضي الزيتون والنخيل في 24 اكتوبر 1869م ولمدة 15 عاما وقام كذلك بإعفاء الزياتين والنخيل التي لم يعد بوسعها الإنتاج من ضريبة

[1] اتيلاجيتن: مرجع سبق ذكره ، ص-ص127-128.

[2] مذكرات خير الدين: ص ص ص 39 .40. 41.

القانون، وقام خير الدين بتوزيع جزء من اقطاع عائلته في صفاقس على عدد من صغار المزارعين ومتوسطيهم، كل هذه المجهودات لتنشيط الزراعة باعتبار البلاد التونسية بلد زراعي بامتياز رغم الانكسارات التي وقعت لهذا القطاع الحيوي كما وزع أراضي البايليك على مزارعين بفحوص زغوان ومجاز الباب مقابل كراء بمبلغ طفيف واستطاع التقليل من الفوائد في الديون و إلى اغلاق المدرسة الحربية بباردو بصفة رسمية في اواخر 1869 م[1].

وكان الواقع الاقتصادي والإصلاحات تتناسب مع الوضعية العامة الاقتصادية، فقام بتخفيض الضرائب المفروضة على الواردات بنسبة 8بالمئة، لتحقيق انخفاض في عجز الميزان التجاري فوجه ناظريه صوب نحو القطاع الزراعي أهم قطاع اهتم به خير الدين لأنه شكل مصدر هام للخزينة التونسية ومنذ 1869 م قام خير الدين بما من شأنه تهيئة القاعدة وتنشيطه واكسابه الحيوية اللازمة لتطوير الاقتصاد التونسي اذ قام بصفته الوزير الأكبر بزيادة رقعة الأراضي المزروعة وانتهاج كل وسائل التي شأنها وضع حد لتدهور في هذا القطاع المهم وتحويله إلى قطاع منتج ومثمر ومن جملة ما قام به خير الدين إصداره أمرا إلى الولاة بأن يقوموا بتسجيل كمية المياه اللازمة لسقي الأراضي الزراعية الواقعة ضمن حدود الاقليم وكذلك كمية الأمطار المتساقطة على تلك الأراضي كل أسبوع وبتوصيل تلك البيانات إلى الجهات المخصصة لذلك وتم العمل بأسلوب الإدارة المركزية كتنظيم تقارير شهرية وفصلية عن وضعيه الزراعة.

والمقصد من هذه التقارير المتعلقة بكمية المياه المتساقطة كل أسبوع ووضع تقييمات للحياة الزراعية وتحديد الثروة الحيوانية خاصة عند البدو كوسيلة لاستصلاح الأراضي وتحويلها إلى أراضي زراعية وإعفاء الأراضي التي قد تركت بور من الأداء في حالة زراعتها بالأشجار المثمرة على غرار الزيتون والنخيل على سبيل المثال سكان أولاد عون تم إسكانهم في الأراضي الأميرية جزء من هذه الوسيلة ومنحهم الأراضي شريطة زرع أشجار مثمرة ،أما الثاني تمثل في إيجار الأراضي التابعة للأوقاف وقام كذلك بالإعفاء الضريبي والخاص بالمواد الزراعية الجاهزة للتصدير وكانت مدة هذه الاعفاء خمس سنوات[2].

---

[1] الهادي تيمومي: تونس والتحديث أول دستور في العالم الإسلامي، مسالك ، ص200.

[2] أتيلا جيتن: مرجع سبق ذكره، ص137.

بدءا من سنة 1869م اتبعت حكومة الباي سياسية اقتصادية ترمي إلى تنمية الفلاحة وتقوية الصناعات ذات الطابع التقليدي لكن الحرية المالية كانت محدودة، اذ كان خير الدين على استعداد إلى أخذ الواقع بجدية بأن يعد البلاد مصدرا لا ينضب من الثروات وكان غرضه الأساسي هو تحقيق إدارة مستقيمة لأنه حسب عبارته "...**دفعا للبلاد في طريق الازدهار ببعث نظام إداري جديد أساسه العدل والمساواة معوضا بذلك الحكومة في دورها المقدس كحامية للشعب**..." وكان على قناعة تامة بأن السلطة المركزية قادرة على مراقبة الموظفين في كامل القطر التونسي، ذلك لدفع السكان إلى التحلي بروح المسؤولية تجاه بلدهم لزيادة في رخاء الدولة التي يقتصر دورها حسب رأيه على التشريع والحماية والتنشيط متخلية عن التحول هي بنفسها منتج كبير ومع هذا فإن خير الدين لم يحاول قط قلب الهياكل التقليدية وأما في حالة المقارنة في سياسة خير الدين وأفكاره الإصلاحية الاقتصادية في كتابه أقوم المسالك فيلاحظ أنها متطابقة إلى حد بعيد غير أنه يوجد استثناء فيما يخص مسألة تصدير المنتوجات الأساسية وكان منى خير الدين في دراسته قراءة الأخطار وموقف تكون فيه الأمة مصدرا للمنتوجات ولا ينفك دورها يخرج عن هذا الإطار بعد سنة 1869م وجد نفسه ملزما بالتشجيع هذه الأنواع من التصدير لتوفير المال المخصص لتسديد الديون [1].

-الاصلاحات التعليمية:

لقد كان خير الدين على دراية باستحالة تنوير جامع الزيتونة فقام بتأسيس معهد بمواصفات عصرية خارج إطار جامع الزيتونة و خارج إطار المساجد والفضاءات الدينية خاصة، وذلك لأول مرة منذ بداية التحديث في تونس خلال الثلاثينيات من القرن التاسع عشر، وهذا المعهد هو المعهد الصادقي، وتعتبر أول مرة في تاريخ تونس الحديث تأسس مدرسة عصرية لغايات غير عسكرية وقد تم اتخاذ قرار ينص على أن هذا المعهد يدرس فيه التونسيين المسلمين دون غيرهم لأجل تخريج الاطارات العليا للدولة وأرباب المهن الحرة، ووقع الإعلان عن تأسيس المدرسة الصادقية بتاريخ 13 جانفي 1875م لكنها فتحت أبوابها بعد حوالي خمسة أشهر بنهج جامع الزيتونة بين باب البحر والقصبة وقد قام خير الدين بتحبيس على هذا المعهد الأملاك التي حجزها عن الوزير الأكبر السابق مصطفى خزندار ولقد كان قرارا صابا، لتسديد وتمويل المدرسة، وكان التعليم والإقامة مجانا، أما

[1] فريكن : مرجع سبق ذكره ، ص 251.

بالنسبة للبرامج فقد تم إضافة عن المواد التقليدية مواد مثل التاريخ والرياضيات والهندسة والكيمياء والجغرافيا واللغات الأجنبية كالفرنسية والإيطالية والتركية وقد تم تعيين أساتذة وعلى رأسهم الفرنسيين الذين درسوا بالمدرسة الحربية في عهد أحمد باي وأساتذة من جامعة الزيتونة وقد كانت المواد التقليدية تحوز على حجم ساع أكثر للتدريس، وإن دل عن شيء فهو تخوف خير الدين من رده فعل رجال الدين ومدير المدرسة الصادقية هو مُحَمَّد زروق وهو من المؤمنين بأفكار خير الدين الاصلاحية[1].

كما قام خير الدين باشا بوضع مكتبة العبدلية ومكتبة الصادقية وهي مكتبة حديثة على النمط الأوروبي، من حيث هندستها وسيرورة منهج المطالعة فيها فوجدت فيها بقايا المخطوطات وشتاتها ونظمت عصريا على ما هو متداول اليوم من حيث تصنيف الكتب والفهارس ومحتويات وطرائق تداولها، وقد استفادت منها الطبقة الفقيرة فكانت عامة فأصبحت متاحة لها ما توفر من الكتب المستعصية الوصول على النخبة الفقيرة كون أوضاعهم المالية لا تسمح لهم باقتنائها[2]، وقد نجح خير الدين في انجاح المبادئ الإصلاحية بإنشاء هذه المدرسة وكذا اصلاح مناهج التعليم وطرق تلقينها بجامعة الزيتونة، اذ أضحى خير الدين التونسي على تباين فكره الثقافي مولعا بالحركة الإصلاحية والتي استمر في سبيل تحقيقها أربعين عاما [3].

1الهادي التيمومي: مرجع سبق ذكره، ص231.

2 عبد اللطيف بلمعطي: نخبوية الإصلاح المغاربي زمن القرن 19م، خير الدين باشا وأحمد الناصري نموذجا، مج1، ع خاص، جامعة بن طفيل. القنيطرة، المغرب، أفريل 2019، ص274.

3 الطاهر عبد الله: مرجع سبق ذكره، ص23.

المبحث الثاني: ثوره علي بن غداهم

تفاجأت الحكومة التونسية في ربيع سنة 1864م باندلاع ثورة شنتها عدة قبائل وما هي إلا أسابيع قليلة حتى شملت البلاد بأسرها[1] ويعود السبب في هذه الثورة إلى رفع من ضريبة الإعانة المجبي وذلك في سنة 1864م وهي أيضا انتفاضة من أجل حماية الهياكل الجماعوية والقروية من خطر سياسة الدولة التي انتهجت الإصلاحات الدستورية كوسيلة جديدة لتمثيل مخططها التمركزي التي كانت ترمي إليه فكان الدواخل بصفة خاصة وسكان البلاد التونسية بصفة عامة.

رفضوا الإصلاحات الدستورية أغلب على أنه هذه الإصلاحات الدستورية وبعض الامتيازات الاقتصادية لم تكن تصب في صالح سكان الدواخل ويذكر على سبيل المثال امتياز القنوات المائية زغوان الذي كان يفرض عليه ثمن استهلاك وبالعودة إلى حديثنا فإن السكان قد طالبوا بالغاء الحمل بمجالس الجنايات ومجالس الأحكام العرفية كما طلبوا أيضا بعزل الموالين للسلطة الذين أساءوا إلى المهام الموكلة لهم ومحاسبتهم واشتراط تعيينهم من القبيلة وخاصة بأن يكونوا من صلبها ويتضح جليا أن هذه المجموعات القبلية كانت تطالب بإعادة ارسال الهياكل القديمة التي تمكنها من التسيير الذاتي لشؤونها [2].

فموقف قائد الثورة علي بن غداهم الذي اتفق البعض من السكان على تنصيبه بايا عليهم حيث من خلال الرسائل إلى الباي فيها موقفه الرافض لترفيع الضرائب حيث يقول:"... **إن الناس يطالبون برفع المظالم ونهي البخات والعمال الذين طالت أيديهم وأنه سوف يستمر إلى أن تخفف الدولة من الضرائب التي أثقلت كاهلهم...**" [3].

وللغوص في أحداث هذه الانتفاضة وأبرز محطاتها وكيف استغلت الدول الأوروبية الثلاثة الانتفاضة فحلي بنا التفصيل في وقائعها، اتفقت القبائل في سنة 1864م على الامتناع عن الدفع

---

[1] جون غانياج: ثورة علي بن غداهم 1864 ،تر : لجنة من كتاب الدولة للشؤون الثقافية ، دار التونسية للنشر ،1965،ص11

[2] عبد الحميد هنية : مرجع سبق ذكره ،ص226.

[3] عبد الجليل التميمي،بحوث ووثائق في التاريخ المغاربي(تونس- الجزائر-ليبيا)،1817/1816،تق:روبارمتران، الدار التونسية لنشر، 1972، صفحه 294.

الضريبي الذي ارتفع إلى 72 ريالا فسكان كانوا في حالة تردد حتى بقيمة المقدار القديم الذي كان يقدر ب 36 ريالا. (يذكر أن السبب الراجح في الامتناع عن الدفع وحالة التردد هو نابع من تدهور الأوضاع الاقتصادية والمعاهدات التي لم تكن متكافئة والتي كانت تخدم الجالية الأوروبية خاصه الإفرنج والتي بدأت تطغى على سكان البلاد التونسية من معاهدة 1830م)، يضاف إلى هذا أن القبائل الحدودية كانت ترفض دفع المجبي الأداءات (يذكر أن القبائل الحدودية كانت دائما التنقل والولاء تارة لدايات الجزائر وتارة لدايات تونس فكانت سبب من أسباب سوء العلاقات الجزائرية التونسية الجزائرية ونشوب حروب بين الايالتين إلى غاية انهاء النزاع من قبل الباب العالي سنة 1821م)، **كان الشعار الذي اتخذته هذه الثورة كفانا مجبي ومماليك ودستور**،كما كان للأهالي أسباب أخرى لتذمرهم كالإصلاحات والبدع التقنية والتي لم تناسب مع مالية البلاد، كانت من أشد الاسباب التي اثارت الشعب على حكومة الباي فجسدت هذه الإصلاحات خاصة منها العسكرية في عهد أحمد باي في اختلال المالية والتجاوزات الجبائية وبدأ التمرد من الأعراض وشمال الجريد والقيروان والكاف بالغرب ليشمل في شهر افريل وادي مجردة، وفي أقل من شهر كانت البلاد التونسية كلها في حالة عصيان، وقد كانت القوارب المالطية تدعم الثوار بالبارود الإنجليزي وتولى الثورة في جلاس السبوعي بن مُحَّد وأما في رياح ظهر ابن غداهم وقد استلم قيادة هذا التمرد وواصلت هذه الثروة زحفها لتصل إلى منطقة الساحل ولو أن القبائل الكبرى لم تأخذ مبادرته لتحرك نحو العاصمة لقد كان قد بلغها وهذا ما يؤكد على مدى قوة هذه الانتفاضة ورغم كل هذا فإن هذا الباي مُحَّد الصادق قد أرسل جباة الضرائب لاستخلاصها إلا أنهم عادوا الى باردو خوفا من غضب السكان وسخطهم عليهم [1]وسببت هذه الحرب الأهلية انتشار المجاعة والامراض كون مدتها طويلة ست سنوات[2].

واتخذت هذه الثورة طابعا جديدا تجسد في تدخل الدول الأوروبية وذلك عن طريق إرسال الأساطيل الأوروبية [3]بعد الاستجابة لقناصلها في 14 أبريل وصلت الكروطيه فاير فلاير إلى ميناء

[1] نصيرة نواصر: الاستعمار الفرنسي...، ص-ص21-52.

[2] الطاهر عبد الله: مرجع سبق ذكره،ص 22.

3 شوقي عطالله: مرجع سبق ذكره، ص297.

حلق الوادي وحلقت بها فرقاطة وكروطيه ايطاليتين وباخرتين انجليزيتين مباشره لحقت بهم باخرة حربية فرنسية وما كانت هذه السفن إلا لتمهيد للوصول لقوات أكبر ذلك ان في 28 ابريل وصلت عمارة من الأسطول الفرنسي تحت قيادة اللواء رينغهام وكذلك وصل اللواء الايطالي ألبيني تحت قيادة سفن حربية كبيرة الى سواحل تونس[1].

وقد أثار التدخل في الشؤون الداخلية لتونس حفيظة السكان وساهم ذلك في انتشار التعصب الديني ومقت الأجانب ووصل التصعيد إلى حد نهب الأحياء الإفرنجية والأوروبية وأحياء اليهود في 30 ابريل التجأت الجاليات الأوروبية إلى عمارات الأساطيل الثلاث ويمكن القول حول وصول عمارات الأساطيل الأوروبية فقد حاولت جاهدة استغلال حالة الفوضى والخراب التي طالت البلاد والتي بلغت حد توقيف العمل بالدستور وكذلك عمل المجالس البلدية[2].

وتم التواصل مع أعيان الأهالي بشأن إعادة الضرائب إلى سابق عهدها، ولقمع الثورة انتهج الوزير مصطفى خزندار سياسة فرق تسد والتي كان ظاهرها تقبل الثورة، وأما باطنها العمل على القضاء على هذه الثورة [3].

وأما بالنسبة للقائد بن غداهم فقد فر إلى الجزائر ومكث هناك لفترة محددة إلا أنه تم اكتشاف أمره من قبل السلطات الفرنسية التي وضعته تحت الرقابة ثم غادر هاربا إلى الجزائر وتم سجنه مباشرة وتوفي مسموما، تجدر الإشارة أن السلطان العثماني قام بتقديم 50,000 جنيه لمساعدة الباي لإخماد هذا التمرد والذي انتهى بصفة نهائية في خريف وجزء من فصل شتاء 1864م [4](في رأي الشخصي تدخل هذا المساعدة في محاولة إعادة تونس إلى الدولة العثمانية واعادتها إليها بأتم ما تحمله الجملة من معنى)

1جان غانياج : مرجع سبق ذكره ،ص237.

2طاهر عبد الله: مرجع سبق ذكره ، ص 22.

3عبد الجليل التميمي: مرجع سبق ذكره ، ص 25

4 نصيرة نواصر: مرجع سبق ذكره، ص53.

ومن أسباب فشل هذه الثورة ما يلي:

- اشتداد القمع
- كانت التناقضات الاجتماعية داخل القبيلة الواحدة أو بين القبائل
- تشكل حاجز او مانع ضد تطور الثورة [1].

المواقف الدولية من ثورة علي بن غذاهم :

- قيام الدولة العثمانية بإصدار قرار رسمي بشأن التبعية للباب العالي فقامت بإرسال مبعوثها للمراقبة والتصرف في حدود سلطة الباب العالي[2].
- موقف فرنسا من خلال اتخاذ قنصل فرنسا دي بوفال هذه الثورة كسبب للضغط من خلال طلبه بإبعاد، خصوم النفود الفرنسي عن مشاريع اقتصادية وإلغاء العمل ببضع المجالس لكن في الواقع فرنسا كانت تقوم بتأييد الثوار باعتبارهم نقطة ضغط على وتهديد لسلطة الباي، وهذا ما يسهل على فرنسا عملية التغلغل في البلاد التونسية [3].
- أما بريطانيا التزمت بالحياد ورأت بضرورة الحفاظ على الأوضاع بتونس[4].
- كما هي أما إيطاليا فيمكن اعتبار موقفها على أساس عاملين الأول متمثل في جاليتها كبيرة العدد والثاني مخافة تزايد النفوذ الفرنسي[5].

1عبد الحميد هنية: مرجع سبق ذكره ص 226 .

2شوقي الجمل : مرجع سبق ذكره ،ص294.

3 نفسه، ص 295.

4 نفسه، ص 295.

5نفسه،ص295 .

المبحث الثالث: الأزمة المالية التونسية

تضافرت العديد من الأسباب لوجود الأزمة المالية بتونس فهي لم تكن وليدة اللحظة بل كانت منذ ثلاثينيات القرن التاسع عشر واستمرت إلى غاية فرض الحماية الفرنسية على تونس 1881م وساهمت الآثار السلبية للإصلاحات المتخذة من قبل أحمد باي في الولادة السهلة لهذه الأزمة فالواقع الاقتصادي التونسي آنذاك لم يكن بمقدوره مواجهة طموحات أحمد باي الإصلاحية خاصة العسكرية ذلك أن الاصلاحات العسكرية كلفت كثيرا الخزينة واستحوذت على ثلثي المداخيل وهو الأمر عينه في مصر حيث كان الجيش يحظى بنسبه 60% من الميزانية ويضاف إلى ذلك أن تونس لم تشهد مداخيل وعوائد جديدة موازية من شأنها على الأقل المحافظة على توازن يضمن البلاد عدم الدخول في أزمة مالية، شهدت فترة أحمد باي تدهور في الأوضاع الاقتصادية وتقلص نطاق الصناعة التقليدية تقلص كما هو الحال بالنسبة للقطاع الفلاحي والذي شهد بدوره تناقص في المساحات المزروعة[1].

وفي تلك الفترة كان محمود بن عياد شريك للوزير الأكبر مصطفى خزندار منذ سنة 1847 م كان هو المسؤول عن عقود الحكومة التونسية والمشرف على احتياجات قصر باردو أو القصر السعيد المختلفة ومدير المخازن التونسية ومتحكم في البنك الوطني المحدث في سنة 1847م وقدرت أرباح الشريكين في سنوات 1847م إلى 1852م تقدر ب 50 إلى 60 مليون فرنك ولكن لأن دوام الحال من المحال فالأوضاع بدأت في السوء وشعر بن عياد بذلك فسافر إلى فرنسا سنة 1852م مستغلا الوضع الاقتصادي السيء الذي كانت تمر به البلاد لبيع رخص تصدير الزيت وتوصيه على شراء وبقي هناك بحجة التطيب من المرض[2].

وبتكليف من الباي نفسه تمت استعادت 24 مليون فرنك من الأموال المنهوبة بفضل مجهودات خير الدين باشا ورغم حصول البلاد التونسية على قروض إلاّ أن الباي وحاشيته لم يقوموا باستغلال القروض كما ينبغي ففي سنة 1862م بلغت سندات الدين المترتب على البيت التونسي مبلغ كبير

---

[1] فريكن : مرجع سبق ذكره ، ص 22 .

[2] نفسه ،ص29.

قدر به 28 مليون فرانك وكانت تونس على حافة الإفلاس حرفيا لتظهر فرنسا وتحسن استغلال الوضع لتبرم اتفاقية في ماي 1863م بموجبها يمنح لباي قرض ب 35 مليون مقدمة من طرف اتحاد البنوك الفرنسية لكن تم حسم 10 ملايين فرنك من هذا القرض[1].

فأصبحت قيمة القرض 25 مليون بتسجيل 12% فائدة قبض منه نحو 29 مليون فرنك و 25,000 أما بقية فيجهل مصدرها وتم الاتفاق على أن يتم كل عام على التسديد من ضرائب الإعانة، وقدرت 40 مليون فرنك و 200,000 كما دفع صاحب المال مليون فرنك كهدية للباي[2] ويذكر خير الدين في مذكراته أن مصطفى خزندار قد أتى على ثروات البلاد وأصبحت هذه الأخيرة تسير في طريق الافلاس فهي لم تكن مدانة لأي دولة وفجأة وجدت نفسها مدانة ب 246 مليون ريال (150 مليون فرنك) قامت حكومة الباي باقتراضها من الدول الأوروبية بفائدة تقدر ب 12% و 15% فتونس كانت تعيش ميسورة الحال بدخل سنوي لا يتجاوز 13 مليون فرنك وفي ظل نظام المفروض من قبل مصطفى خزندار فجرت مضاعفة الضرائب بطريقة عشوائية وصلت الى ثلاث أضعاف من قبل مصطفى خزندار وأعوانه فقد تحصل من سنة 1862م إلى 1869م على 100 مليون ريال معلوم مداخيل سبع سنوات

100 مليون غرامة يجب دفعها للعربان

240 مليون ريال مليون ريال مختلف القروض

1,600,000 ريال إعانة لسلطان

فالمجموع يصبح 481.6 مليون[3] و يضاف إلى هذا القرض سنة 1863م فقد خلص عنه دين ب 39 مليون فرنك قام الوزير الأكبر مصطفى بتبديدها ما دفعه إلى فرض ضرائب جديدة ومنها ضريبة المجبي التي كانت سبب في ثورة على بن غداهم سنه 1864م، فتونس لم يعد بوسعها التخلص من

---

[1] لوتسكي : تاريخ....، ص 207.

[2] ابراهيم أحمد مُحَمَّد الشياب: مرجع سبق ذكره ، ص106.

[3] مذكرات خير الدين: مصدر سبق ذكره، ص ص 30 .31.

الإفلاس وقد استفادت البنوك الفرنسية من فوائد كبيرة غير مكترثة للشعب التونسي المغلوب على أمره[1].

الصغير والكبير أصبح يتمتع ويفعل ما يحلو له فما هو ايميل ارنجي وهو صاحب بنك متواضع سنة 1860م استطاع في غضون خمس سنوات تحقيق ثراء فاحش بتونس مبني على التحايل بفضل الفوائد المجحفة وتعد تونس من أبرز ضحايا هذا اليهودي كما اقترضت في جويلية 1864م 5ملايين فرنك من مرابي يهودي في الاسكندرية [2]فقد حاول أبو النهضة الاصلاحية تطبيق أفكاره الذي استطاع انجاح العديد منها على أرض الواقع لكنه اصطدم بعائقين اولهما استبداد الوزير الأكبر مصطفى خزندار الذي كان يعد الحاكم الفعلي مدة 35 سنة، فقد كان بجانب مُحَمَّد صادق باي حسب جانيان غانياج يبدو شخصية تافهة أمام هذا المتسلط المبتز لأموال الشعب وثروات البلاد وثانيهما المشايخ ذوي النفوذ المطلق، ويمكن إضافة عائق ثالث وهو تخوف الشعب التونسي من الإصلاحات المقتبسة من الغرب[3]، بالرغم من مجهودات الإصلاحية إلا أنها جاءت متأخرة ذلك أن كان على خير الدين إيجاد توازن في الميزان المالي دون عجز ولعل المقارن بين الدخل عند توليه زمام الأمور بين 1873م إلى 1874م الذي كان 15.274.66ريال وسنتي (1876م/ 1877م) أصبح 11.558.942 ريال، وتعد هذه الاحصائيات أكبر دليل على وطأة الأزمة المالية التي واجهتها البلاد فإرتا خير الدين إلى معالجة المشكلة عن طريق التخفيض من مستحقات الوزراء والموظفين فقد بدأ بنفسه اذ خفض راتبه الى ثلث، لكنه اصطدم بسياسة البذخ التي كان يعيشها الباي [4]فقد كان مرتب الباي وحده مليون ومائتا ألف ريال وأسرته أكثر من مليون واعوانه 3 ملايين و500,000 [5]و زوجة الباي وحدها تحصل على مليون و 200,000 ريال[6].

---

[1] لوتسكي : مرجع سبق ذكره، ص207.

2 مُحَمَّد صالح بن مصطفى: مرجع سبق ذكره، ص136.

[3] علال الفاسي : الحركات الاستقلالية في المغرب العربي، مؤسسة علال الفاسي، ط6، 2003، الدار البيضاء، ص ص 42 .43.

[4] مُحَمَّد بن صالح بن مصطفي: مرجع سبق ذكره، ص167.

5 نفسه ، ص 125.

[6]نفسه ، ص 125.

فالأزمة التونسية بلغت أوجها ما بين 1867م إلى 1869م عندما تضافرت الكوارث الطبيعية فمنذ عام 1866م ظهر القحط والوباء والمجاعة بسبب قلة تساقط الأمطار ويعتبر موسم القمح لسنة 1866م الأسوأ على الإطلاق كما ظهر في شتاء 1866م علامات المجاعة وهلاك الأنعام[1].

واضافة إلى الآثار الفعلية لديون الخارجية التي تجسدت في انتصاب الكمسيون المالي المتكون من الفرنسيين وايطاليين وبريطانيين سنة 1869م جويليه لتصفية الديون[2].

وكانت هذه اللجنة محددة الصلاحيات بموجب قانون صدر في مارس سنة 1870م فكانت اللجنة تضم جهازين رئيسيين هما:

–اللجنة التنفيذية: تتكون من ثلاثة أعضاء رئيسيين هما الوزير الأكبر خير الدين بمساعدة عضو تونسي ومتفقد مالي فرنسي مهمتها جباية الضرائب الموجهة لتسديد ما على تونس من ديون وكذا إعداد ميزانية الدولة[3].

–لجنة المراقبة: تكونت من ست أعضاء منتخب وهم اثنين من فرنسا واثنين من إنجلترا واثنين من إيطاليا مهمتها عمل لجنة التنفيذية ومشاريع امتيازات[4].

[1] إبراهيم أحمد مُحَمَّد الشايب: مرجع سبق ذكره ،ص108.
[2] عبد الحميد هنية: مرجع سبق ذكره ،ص220.
[3] علي لمحجوبي: مرجع سبق ذكره، ص 10.
[4] دهان سليمان: الشركات...، ص69.

المبحث الرابع: فرض الحماية الفرنسية على تونس

قامت فرنسا بإيجاد أسباب عديده لنفسها لتتدخل في تونس والسيطرة عليها[1]، اذ أن فرنسا كانت تنتظر الفرصة المناسبة لانقضاض على تونس بعد أن عصفت بها مختلف الأزمات على غرار مسألة الديون، وفرنسا كانت تنتظر أن تصفو لها الأجواء لأن إيطاليا ما كانت لتقبل بذلك أبداً لأنها ترى أحقيتها بتونس دوليا ومحليا، حيث في مؤتمر 13 جوان 1878م وهذا المؤتمر اتفقت عليه الدول الأوروبية الكبرى على تقسيم أراضي الباب العالي أي الدولة العثمانية، بمعنى أن كل قوة تنفرد بإقليم[2] (وهو أمرا قامت به فرنسا من أجل صرف إيطاليا عن تونس ووعدها لها بإفساح المجال لها في طرابلس الغرب)، قال المستشار الألماني بسمارك للقنصل الفرنسي بتاريخ 4 جانفي 1879م "...**بأن الإجاصة التونسية قد نضجت والان وقت قطافها**..." [3]القصد من تأييد ألمانيا لغرض أن تحول فرنسا اهتمامها عن مقاطعة الالزاس واللورين، وقد أجرت بريطانيا مباحثات سرية مع الدولة العثمانية وتم توقيع الاتفاقية الخاصة بتاريخ 16 ماي 1878م دون علم الدول الكبرى وكانت بريطانيا على دراية بأن هذه الاتفاقية ستوجد حالة من البلبلة بين القوى الكبرى عندما تخرج إلى العيان فهذه الاتفاقية ستؤدي إلى تعزيز مكانتها في شرق المتوسط وفي اسيا الصغرى ومن هذا المنطلق قامت بمراسلة السفير البريطاني في باريس بأن تونس ما هي إلا امتداد طبيعي لفرنسا، يرى بعض المؤرخين انها ضريبة المحافظة على أملاك الدولة العثمانية ردحا من الزمن[4] .

لم يتبقى من حكومة جول فيري إلا البحث عن حجة لتبرير التدخل أمام الرأي العام الفرنسي والأوروبي وهو أمر ليس بالجديد على فرنسا(فهي ذات الحجة التي اتخذتها لاحتلال الجزائر وهي حادثة المروحة المفتعلة من القنصل بيار دوفال) ووضعت فرنسا خطة مفادها اكتساح الشمال التونسي، ويكون المنطلق من الجزائر بذريعة تأمين الحدود الجزائرية حيث مهدت لفرض الحماية على

---

[1] حسين محمد جوهر: شعوب (العالم تونس)، دار المعارف،مصر،1961 ،ص ص 52 .53.

[2] شوقي الجمل: مرجع سبق ذكره، ص 287.

3علي المحجوبي: مرجع سبق ذكره، ص 37.

4 صلاح العقاد: المغرب العربي في التاريخ الحديثوالمعاصر،ط06، مكتبة الأنجلو المصرية، 1993 ، ص177.

تونس بإثارة مشكلة القبائل فادعت السلطات الفرنسية بالجزائر أن القبائل خمير الكائن مكانها بالجبال الواقعة على الحدود التونسية،(ويذهب بعض المؤرخون بأن سبب الخلاف بين قبيلة خمير وقبيلة ناهد بالجزائر بأن شاب من خبير اعتدى على فتاة)[1].

فقد أحصت السلطات الفرنسية في الفترة الممتدة ما بين 1870م و 1881 م حوالي 2379 عتداء متبادلة بين قبائل الطرفين بمعدل 250 حالة في السنة من اختراق غير قانوني للحدود وحرق الغابات ونهب للخيرات والسرقة والقتل إلا أن فرنسا اعتبرت هذه الأعمال وبالضبط سنة 1881 وإن كانت شهدت هذه السنة أعمال أقل، بمثابة عجز للسلطات التونسية عن فرض الأمن وأن هذه القبائل خارجة عن السيطرة الباي وفي نفس الوقت أصدرت الحكومة الفرنسية الأوامر إلى الحاكم العام للجزائر بتسريع وتيرة إنجاز السكة الحديدية الذي يصل الجزائر بتونس لتسهيل نقل الجنود والمؤن[2].

كما قامت الجالية الفرنسية برفع عريضة للحكومة الفرنسية للمطالبة بالتدخل وضع حد لعدم التمكن الفرنسيين من امتلاك الأراضي التونسية [3].

وفي افريل 1881م تحركت كتيبة من الجنود الفرنسيين من الجزائر بعدد يقدر ب 35,000 جندي إلى تونس واستولت على الكاف وفي 26 أبريل وسوق الأربعاء في 29 أبريل وهذا بعد عمليات القصف بالقنابل كما أنزلت القوات الفرنسية التي أبحرت من ميناء طولون بميناء بنزرت وبعد احتلالها تقدموا نحو العاصمة[4]، وفي عام1299 هـ و 1881 م أرسلت حملة فرنسية إلى تونس وبدأت الاستعدادات على الحدود التونسية الجزائرية بحجة عدم إتخاذ الباي لسياسة صريحة ضد القبائل[5]، وفي ايار مايو 1881م قدم القنصل الفرنسي روسطان إلى مُحَمَّد الصادق باي نسخة من

---

[1] علي المحجوبي : مرجع سبق ذكره، ص 40.

[2] رامي سيدي مُحَمَّد: المقاومتان...،ص29.

[3] إسماعيل العربي: فرض الحماية الفرنسية على تونس والمغرب الأقصى(1881م/1912م)، مقاربة تاريخية، مجلة العلوم الإنسانية والطبيعية،2021، ص485.

[4] رامي سيدي مُحَمَّد: مرجع سبق ذكره، ص29.

[5] مُحَمَّد السيد: تاريخ إفريقيا القديم والحديث، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية،2006،ص 241.

معاهدة الحماية الفرنسية والتي عرفت بمعاهدة باردو القصر السعيد وقد وقع عليها الباي تحت الضغط وبعد إدراكه عجز القوات التونسية عن الدفاع[1]، وتعهدت فرنسا بحماية الباي وعائلته وتأمين سلامته وقامت بتوكيل مقيم فرنسي يكون واسطة بين فرنسا وتونس[2].

أما موقف الدولة العثمانية فإنها رفضت بنود المعاهدة واعتبرتها بأنها غير شرعية وعقد مجلس الوزراء العثماني لتحديد السياسة تجاه الأحداث المقبلة، كما أجرت اتصالات مع الدول الأوروبية من خلال الممثلين الدبلوماسيين بأن المعاهدة قد فرضت بالقوة إلا أن الدول الأوروبية لم تتخذ موقفا جديا نتيجة تضارب المصالح [3]

أما عن رد الفعل الوطني فإن فرنسا لم تتعرض في بادئ الأمر إلى مقاومة بشكل عام ولكن بعد سماع الشعب بأن معاهدة باردو قد وقعت اندلعت مقاومة عنيفة تم اعتبار الباي على أنه خائن[4].

وأبدت القبائل رد فعل مقاوم فظهرت القبائل الفراشيش، وما جاورها اولاد عيار ودارید بقيادة علي بن عمار والحاج مُحَمَّد الحراث كما قاد هذان القائدان ثوره قبائل جلاص [5]في جهة القيروان وتمكن هؤلاء الثوار من تحقيق ضربات لقوات الفرنسية وكانت بمثابة تشجيع للمواصلة في الهجومات على مناطق أخرى على غرار زغوان فكانت شرارة المقاومة من القبائل القابعة بالوادي اذ لعب دورا مهما في تحركات القوات وبالنسبة للقيروان فقد استسلمت[6].

---

[1] علي داهش: دراسات في الحركات الوطنية والإتجاهات الوجودية في المغرب العربي، إتحاد الكتاب العرب، دمشق ،2009،ص 43.

[2] مقلاتي عبد الله: المرجع في تاريخ المغرب العربي الحديث، ديوان المطبوعات، ص 69 .

[3] مُحَمَّد عصفور سليمان: الحماية الفرنسية على تونس عام 1881م والموقف العثماني والأوربي منها، مجلة ديالي، ع 56 ، كلية التربية للعلوم الانسانية ، العراق، 2012،ص11.

[4] طاهر عبد الله : مرجع سبق ذكره، ص27.

[5] أحمد القصاب: تاريخ تونس المعاصر (1956/1881)، تع حمادي الساحلي الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، تونس،1986،ص 12.13.

6 علي لمحجوبي: مرجع سبق ذكره، ص55.

خلاصة الفصل

مهدت الإصلاحات بطريقة غير مباشرة والأزمة المالية التونسية بطريقة مباشرة لفرض الحماية الفرنسية على تونس وما كانت حادثة قبيلة خمير إلا سبب واهي وغير مشروع، ففرنسا كانت سباقة إلى منح تونس قروض مالية بفوائد كبيرة كونها على معرفة بالوضعية الاقتصادية الصعبة التي تمر بها البلاد ناهيك عن بعض الإصلاحات التي عقدت الوضع أكثر فإما أن الباي لم يدرك صيغة القروض وما ينجر عليها أو أن الظروف فرضت عليه هذا الحل، فمعاهدة باردو ما كانت إلا تحصيل حاصل لسياسية الفرنسية والتي كانت خطواتها مخطط لها منذ احتلالها الجزائر.

الخاتمـــــــــــــــة:

وفي ختام دراستنا هذه خلصنا إلى مجموعة من النتائج

1. أصبحت تونس تابعة لدولة العثمانية سنة 1574م إلا أن العلاقات التونسية العثمانية مرت بعدة مطبات و تذبذبات إلى أن استقرت على التبعية الإسمية فقط وهذا الأمر ساهم في توجيه الدول الأوروبية لأنظارها نحو تونس .
2. صبغة الاهتمام الأوروبي بتونس مست الجانب التجاري في إطار الامتيازات الاقتصادية العامة بعد التطور التقني الذي شهدته أوروبا، وتعززت السيطرة التجارية بوجود الجالية الأوروبية خاصة الإيطالية فقد احتكرت الدول الأوروبية تجارة تونس داخليا وخارجيا بصفة كاملة .
3. منحت الدول الأوروبية امتيازات ومشاريع اقتصادية وإن كانت في ظاهرها لخدمة المجتمع التونسي إلا أنها تبطن التغلغل في أبهى صوره، كرس الوجود الأوروبي بفضل قناصل فرنسا وإنجلترا وإيطاليا لتندلع بذلك شرارة المواجهة الغير المباشرة للحصول على أكبر قدر من الامتيازات، فتنوعت أغراضها ما بين سياسة واقتصادية إلا أن مردها الأول يصب في ظاهرة التوسع الاستعماري .
4. لعب القناصل دورا كبير في توجيه سياسة البعض من البايات فيما يتعلق بالعلاقات التونسية العثمانية ضمانا لإضعاف تونس وتمكين النفوذ الاوروبي أكثر فأكثر ويخص بالذكر ورسطان القنصل الفرنسي ودخل القناصل في صراعات تدار تحت الطاولة لافتكاك الامتيازات ضاربين البلاد التونسية وسلطة الباي الفعلية عرض الحائط .
5. تعاظم أدوار كل من فرنسا وإنجلترا وإيطاليا ارتبط بما يتلائم والمتغيرات الطارئة والمتسارعة التي ميزت سير أحداث القرن التاسع عشر .
6. شهدت تونس حركة إصلاحية بدءا من ولاية أحمد باي 1855/1835 ومُحَمَّد باي 1859/1855ومُحَمَّد صادق باي 1882/1859 كانت تهدف الى مقاومة أو موازنة القوى لتأكيد تونس الدولة حسب المفهوم المتعارف عليه آنذاك لكن بعض القرارات كقانون عهد الأمان في عهد مُحَمَّد باي سنة 1857م زاد من عمق التغلغل الأوروبي بشكل أكبر وكانت إصلاحات خير الدين باشا التونسي مناسبة وساهمت في إرساء تونس العثمانية لكن بمفهوم أكثر حداثة وملائم لدين الإسلامي لكن جاءت متأخرة في وقت استفحل الورم بشكل يصعب استئصال شأفته .

7. مرت تونس بأزمة مالية خانقة كنتيجة حتمية لإصلاحات خاصة منها العسكرية التي أثقلت كاهل الخزينة التونسية وانعكست سلبا على المجتمع التونسي ولعل أهم تأثير هو ثورة علي بن غذاهم، واستغلت الدول الأوروبية الازمة لصالحها للحصول على امتيازات أكثر في معاهدات أقل ما يقال عنها معاهدات غير متكافئة وزاد من الطين بلة القروض المجحفة ودخول تونس في دوامة ديون خانقة وتجسمت بشكل مباشر في التدخل الأوروبي بصيغة مباشرة من خلال اللجنة المالية وهذا هو الوجه المباشر من التكالب الأوروبي على تونس
8. الاجاصة التونسية نضجت هو تعبير صريح لفرنسا لتأكيد مشروعية الحماية الفرنسية وكانت معاهدة باردو الموقعة من طرف مُحَّد صادق باي كطرف تونسي والجنرال بريار كطرف فرنسي مجرد شيء متهالك يعكس السياسة المنتهجة من فرنسا منذ سنة 1830م، وهكذا تمت السيطرة السياسية والاقتصادية فنظام الحماية أول مرة تنتهجه في فرنسا بعد ايقافها المعاصب المنجرة عن القوة والعسكرية وهكذا تم القضاء على استقلالية تونس وسيادتها.

الملاحـــق

1

فصول قانون عهد الأمان 1857م

الفصل ١ ـ تأكيد الأمان لسائر رعيتنا وسكان إيالتنا على اختلاف لأديان والألسنة والألوان في أبدانهم المكرمة وأموالهم المحرمة وأعراضهم محترمة إلا بحق يوجبه نظر المجلس بالمشورة ويرفعه إلينا ولنا النظر في الإمضاء والتخفيف ما أمكن أو الإذن باعادة النظر (١) .

الفصل ٢ ـ تساوي الناس في أصل قانون الأداء المرتب أو ما يترتب وإن اختلف باختلاف الكمية بحيث لا يسقط القانون عن العظيم لعظمته ولا يحط من الحقير لحقارته ويأتي بيانه موضحا .

الفصل ٣ ـ التسوية بين المسلم وغيره من سكان الإيالة في استحقاق الإنصاف أن استحقاقه لذلك بوصف الإنسانية لا بغيره من الأوصاف والعدل في الأرض هو الميزان المستوى يؤخذ به للمحق من المبطل وللضعيف من القوى .

الفصل ٤ ـ إن الذي من رعيتنا لا يجبر على تبديل دينه ولا يمنع من إجراء ما يلزم ديانته ولا نمتهن مجامعهم ويكون لها الأمان عن الإذاية والامتهان لأن ذمتهم تقتضي أن لهم مالنا وعليهم ما علينا .

الفصل ٥ ـ لما كان العسكر من أسباب حفظ النوع ومصلحته نعم المجموع ولا بد للانسان من زمن لتدبير عيشه والقيام على أهله فلا نأخذ العسكر إلا بترتيب وقرعة ولا يبقى العسكري في الخدمة أكثر من مدة معلومة كما تحرره في قانون العسكر (١) .

[1] عبد العزيز الشناوي و جلال يحي : وثائق و النصوص تاريخ الحديث و المعاصر ، دار المعارف ، د.م ، 1969 ، ص 21.22.

1

(٨) معاهده باردو

١٨٨١

إن دولة الجمهورية الافرنسية ودولة سمو باى تونس لما كان غرضها أن يمنعا إلى الأبد حدوث قلاقل كالتى حصلت أخيراً على حدود الدولتين بسواحل المملكة التونسية وأن يحكما علاقات ودادهما القديم وروابط حسن الجوار ، قد اتفقا على عقد معاهدة من شأنها تحقيق مصالح كلا الجانبين السامين المتعاقدين ، وبناء على ذلك فان فخامة رئيس الجمهورية الافرنسية قد عين جناب الجنرال بريير نائبا مفوضا من طرفه ، فاتفق جنابه مع سمو الباى المعظم على البنود الآتية :ـ

البند الأول : ان معاهدة الصلح والمودة والتجارة وجميع المعاهدات الأخرى الآن بين الجمهورية الافرنسية وسمو باى تونس قد وقع تأكيدها وتمديدها

البند الثانى : لأجل تسهيل القيام بالاجراءات التى يتحتم على دولة الجمهورية الافرنسية اتخاذها للوصول إلى الغرض الذى يقصده الجانبان العاليان المتعاقدان فقد رضى سمو باى تونس بأن تحتل القوات الإفرنسيه العسكرية المراكز التى تراها صالحة لاستتباب النظام والأمن بالحدود والسواحل ، ويزول هذا الاحتلال عندما تتفق السلطتان : الافرنسية والتونسية وتقرران معا بأن الادارة المحلية قد أصبحت قادرة على المحافظة على استتباب الأمن .

البند الثالث : تتعهد دولة الجمهورية الافرنسية ببذل مساعدتها المستمرة لسمو الباى وحمايته من كل خطر يمكن أن يهدد ذاته أو عائلته أو يعبث بأمن مملكته .

البند الرابع : تضمن الدولة الافرنسية تنفيذ جميع المعاهدات المعقودة بين الدولة التونسيه ومختلف الدول الأوربية .

---

[1] عبد العزيز الشناوي و جلال يحي ، مرجع سبق ذكره ، ص64 .

1

البند الخامس : يمثل الدولة الافرنسية لدى سمو البـاى وزير مقيم عام تكون وظيفته السهر على تنفيذ هذه المعاهدة و يكون هو الواسطة بين الدولة الافرنسية و بين السلطات التونسية فى جميع القضايا التى تهم الجانبين .

البند السادس : يكلف الممثلون الدبلوماسيون والقنصليون لفرانسة فى البلاد الأجنبيـة بحماية رعايا المملكة التونسية ومصالحها وفى مقـابل ذلك يلتزم سمو الباى بأن لا يعقد أى عقد ذى صبغة دولية من دون اعلام الدولة الافرنسية والحصول على موافقتها مقدما .

البند السابع : تحتفظ دولة الجمهورية الافرنسية ودولة سمو الباى لنفسها بحق الاتفاق على وضع نظام مالى بالمملكة التونسية من شأنه الوفاء بواجبات الدين العام وضمان حقوق دائنى المملكة .

البند الثامن : تفرض غرامة حربية على القبائل العاصية بالحـدود والسواحل وتحدد قيمة هذه الغرامة وطرق جبايتها باتفاق يعقـد فيما بعد وتكون حكومة الباى هى المسئولة عن تنفيذ هذا الاتفاق .

البند التاسع : لأجل صيانة ممتلكات الجمهورية الافرنسية بالقطر الجزائرى من تهريب الأسلحـة والذخائر فان دولة سمو الباى تتعهد بأن تمنـع قطعا إدخال السلاح والذخائر الحربيـة لجزيرة جربة ومرسى قابس والمراسى الأخرى بالمملكة التونسية .

البند العاشر : سيقع عرض هذه المعاهدة على دولة الجمهورية الافرنسية للمصادقة عليها وتسلم الوثيقة المصدق عليها بعد ذلك لسمو باى تونس فى أقرب وقت ممكن .

وكتب فى بارود فى ١٢ يونيو ١٨٨١

محمد الصادق باى الجنرال بريار

[1] عبد العزيز الشناوي و

1

مضاعفـــة «المجبـــى»

1) مجلس الباي ينظر في رفع الجباية

« ثمّ جمع الباي رجال مجلسه الخاص وتكلّموا في شأن زيادة الدخل مرارا عديدة، مع الإعراض عن (...) تنقيص المصروف كلّ الإعراض، ومن حام حوله رشقته سهام الاعتراض، حتّى قال أمير الأمراء أبو عبد الله حسين رئيس المجلس البلدي، وهو من أفراد المجلس الخاص، بلسان فصيح : *يا سيدي إنّ هذه المملكة لا قدرة لها على احتمال شيء زائد، وهي من الموجود الآن في خطر، فحالها كحال البقرة إذا حُلب ضرعها حتى خرج الدم، فهي الآن (...) يتبرر ضرعها بالدم، وولدها بمضيعة، والعطب أقرب إليها من السلامة.*»

وذلك أنّ هذا المجلس الخاص مختلف الإنظار، (...) ومنهم من يرى أنّ الرعية لاسيما العربان، في ثروة وغنى، لقلّة ما يلزمهم من مصارف الحواضر، (...) ومنهم من يرى أنّ العربان إذا كثر مالهم ساء حالهم، وفي ثقل الجباية خضد لشوكتهم وكبح لهم عن العصيان (...)».

2) قرار مضاعفة «المجبى» أو «الإعانة»

«ولم يزل الباي مع مجلسه يتحاورون في هذا الامر العظيم والمرتقى الصعب، إلى أن قال بعض من يشار إليه في هذا المجلس (...) «إنّ الرأي سهل، وهو أنّ مال الإعانة يزاد عليه مثله، ويكون عاما في سائر بلدان المملكة، من غير استثناء ولا اعتبار لحال الدافع» وهذه الكلمة تلقفها من رئيس اليهود والقبّاض، نسيم بيشي. ولمّا تمّ مقاله قابله الباي بالاستحسان ودعا له بتكثير أمثاله في الأعيان، فوجم الحاضرون لهذه النتيجة التي هي ضدّ لجميع ما خاضوا فيه (...) حتّى اضطرّ خير الدّين إلى أن قال للباي بالمجلس : *يا سيدي، إن أخفيت ما ظهر لي في نصح سيدي وبلادي أكون خائنا لأمانة الاستشارة، أرى أنّ هذه الزيادة في مال الإعانة تؤدّي إلى زوالها بالمرّة، أو تلجئ إلى مال أكثر منها لتجهيز الجيوش لغصب الناس، ولا نجد في السنة التي بعدها ما يقرب الإعانة الأولى، هذا باعتبار القدرة على الغصب*».

[1] خليفة شاطر و آخرون : تونس عبر تاريخ ، مرجع سبق ذكره ، ص 13.

قائمة المصادر و المراجع

قائمة المراجع والمصادر:

مصادر :

1. ابن أبي دينار: المؤنس في أخبار إفريقية وتونس، ط01، مطبعة الدولة التونسية،
2. ابن أبي ضياف، إتحاف أهل الزمان بأخبار ملوك تونس وعهد الأمان، ج. 4،الدار العربية للكتاب، تونس، 1999.
3. ألفو نصو ورسو : الحوليات التونسية من الفتح العربي حتى إحتلال الجزائر لفرنسا، ت ق ، مُحَمَّد عبد الكريم الوافي، منشورات جامعة فناريوا تونس بنغازي ليبيا.
4. المبشر إيفالد: رحلة المبشر إيفالد من تونس إلى طرابلس سنة1838م، تر: منير الفندري، بيت الحكمة .
5. علال الفاسي: الحركات الاستقلالية في المغرب العربي، مؤسسة علال الفاسي، ط 6،الدار البيضاء، 2003.
6. فان كريكن: خير الدين والبلاد التونسية 1850-1881، تر البشير بن سلامة، دار سحنون، 1988.
7. مُحَمَّد بن خوجة: صفحات من تاريخ تونس تح: حمادي الساحلي، الجيلالي بن الحاج يحي، دار الغرب الإسلامي، بيروت، لبنان، 1986.
8. مُحَمَّد بيرم الخامس: صفوة الاعتبار بمستودع الأمصار والأقطار، تق: مُحَمَّد حداد، دار الكتب المصرية، القاهرة
9. . مذكرات خير الدين تح وتع مُحَمَّد العربي السنونسي، بيت الحكمة
10. هانيرش بارت: سبع رسائل مخطوطة عن رحلته إلى تونس (1846/1845م)، تح وتع منير الفنذري.

المراجع :

11. اتيلاجيتن: خير الدين باشا التونسي من خلال وثائق تونسية وتركية نادرة ، ت ر مصطفى الستيتي، تونس

12. أحمد القصاب: تاريخ تونس المعاصر (1881/1956) تع: حمادي الساحلي، الشركة التونسية للتوزيع، تونس، 1986م.
13. أحمد عبد السلام: مواقف إصلاحية في تونس قبل الحماية، الشركة التونسية لتوزيع، ط1986.
14. الهادي التيمومي: تونس والتحديث وأول دستور في العالم الاسلامي، مسالك د. س
15. الجمل شوقي عطالله : المغرب العربي الكبير في العصر الحديث(الجزائر، ليبيا، تونس، المغرب) مكتبة الانجلو المصرية ، 1988
16. .الجمل شوقي وآخرون، تاريخ إفريقيا الحديث والمعاصر، ط.2 ،دار الزهراء للنشر والتوزيع، الرياض.
17. السرجاني راغب: قصة تونس من البداية إلى ثورة 2011، ط01، دار الأقلام القاهرة، مصر2011.
18. الشيباني بن بلغيت : الجيش التونسي في عهد مُحَمَّد الصادق تق، عبد الجليل التميمي، ط01، دار الغرب، صفاقس،1995م
19. الشاوش ومُحَمَّد محينة، ط.3 ،دار سراس للنشر، تونس،1993م
20. المقلاتي عبد الله: المرجع في تاريخ المغرب العربي الحديث، ديوان المطبوعات . د. س
21. الطاهرعبد الله: الحركة الوطنية التونسية رؤية شعبية قومية جديدة، ط2،دارالمعارف، سوسة، تونس.
22. جانياج جان، ثورة علي بن غذاهم 1864م، تر: لجنة من كتاب الدولة للشؤون الثقافية، الدار التونسية للنشر، تونس، 1956م.
23. جلال يحي: مدخل الى تاريخ العالم العربي الحديث دار المعارف ، مصر ، 1965.
24. جون غانياج اصول الحماية الفرنسية على تونس(1861م/1881م) ت ر عبد الحميد بوقرة، دار المنستير .
25. حسن حسيني عبد الوهاب: خلاصة تاريخ تونس، ت ح ، حمادي الساحلي ، دار النشر ،2005 تونس.
26. حسين جبار ابراهيم : ايالة تونس في عهد أحمد باي ، مركز الوحدة العربية د.س.ن .
27. حسين مُحَمَّد جوهر: شعوب العالم(تونس،دار المعارف،مصر،1961.
28. خليفة شاطر و آخرون : تونس عبر التاريخ ، ج3 ، مكتبة الجامعة تونس .د.س.

29. دلندة الأرقش واخرون : المغرب العربي الحديث من خلال المصادر، مركز النشر الجامعي، تونس 2003.
30. رضا بن رجب: يهود البلاد ويهود المال في تونس العثمانية(1685-1857) تق، عبد الحميد الأرقش، دار المدار الإسلامي،2010.
31. سمير ابو حمدان: خير الدين التونسي، دار الكتاب العالمي، موسوعة عصر النهضة، 1993.
32. صلاح العقاد: المغرب العربي في التاريخ الحديثوالمعاصر،ط06، مكتبة الأنجلو المصرية.
33. عبد الجليل التميمي،بحوث ووثائق في التاريخ المغاربي(تونس- الجزائر- ليبيا،1817/1816،تق:روبارمتران، الدار التونسية لنشر، 1972.
34. عبد الحميد هنية: تونس العثمانية بناء الدولة والمجال من القرن السادس عشر الى منتصف القرن التاسع عشر، تبر الزمان، تونس، 2012.
35. عبد العزيز الشناوي و جلال يحي : وثائق و النصوص تاريخ الحديث و المعاصر ، دار المعارف ، د.م ، 1969.
36. علي البلهوان: تونس الثائرة، مؤسسة هنداوي سي أي سي،تونس.
37. علي داهش: دراسات في الحركات الوطنية والإتجاهات الوجودية في المغرب العربي، إتحاد الكتاب العرب،دمشق ،2009.
38. علي لمحجوبي: انتصاب الحماية الفرنسية بتونس، دار سراس للنشر، تونس، 1986.
39. كارل بروكلمان : تاريخ الشعوب الإسلامية ،تر ، امين فارس، منير البعلبكي، ط5 ، دار العلم ، بيروت ، لبنان
40. لوتسكي: تاريخ الأقطار العربية، دار الفارابي، 1958، بيروت ،لبنان .
41. مُحَّد البشير الرازقي : السيرة الوثائقية لصراع الامبراطوري على عهد الأمان و الدستور في الإيالة التونسية ، دار الميسرة د.س
42. مُحَّد الخضر حسين: تونس وجامع الزيتونة، دار النوادر، ط1، 2010.
43. مُحَّد السيد: تاريخ إفريقيا القديم والحديث، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية،2006.
44. مُحَّد الهادي الشريف: تاريخ تونس من عصور ما قبل التاريخ إلى الاستقلال، دار سر الله، ط3.

45. مُحَمَّد بن صالح مصطفى: العثمانيون في تونس، (1505/1957م) التاريخ الأثار وسلوكياتهم، ط2.د.س.د.م.ن.
46. مُحَمَّد رفعت بك: التيارات السياسية في حوض البحر الأبيض المتوسط الأبيض ، لجنة البيان العربي.د.س.
47. مُحَمَّد محمود السروجي: العلاقات التونسية الفرنسية من الحماية الى الاستقلال، المكتبة الوطنية، بنغازي.
48. ناصر الدين سعيدوني: الأوضاع الاقتصادية والثقافية لولايات المغرب العثمانية، قسم التاريخ، جامعة الكويت،2010.
49. ناهد إبراهيم الدسوقي : دراسات في تاريخ إفريقيا الحديث والمعاصر ، دار المعرفة الجامعية، 2011.
50. نقولا زيادة: تونس في عهد الحماية، الأهلية لنشر والتوزيع ، بيروت، لبنان.

المراجع باللغة الأجنبية:

1- DE CARD (E). ROUARD, TRAITES DE LA France AVEC LES PAYS DE L'AFRIQUE DU NORD (ALGERIE, TUNISIE, TRIPOLITAINE, MAROC) A. PEDONE, EDITEUR, LIBRAIRE DE LA COUR D'APPEL ET DE L'ORDE DES AVOCATS, PARIS, 1906.
2- Francais ar; oubt.tu; isse1881-labautissenentdin long pereph edition .

الموسوعات :

1. عبد الوهاب الكيالي، موسوعة السياسية،ج2،المؤسسة العربية لدراسات و النشر، بيروت، د.س.

المقالات:

1. أحمد سوالم : إصلاح التعليم بتونس خلال القرن التاسع عشر، مج 02، ع04، كلية الأداء والعلوم الإنسانية القنطيرة ، جامعة إبن طفيل ، المغرب.
2. إسماعيل العربي: فرض الحماية الفرنسية على تونس والمغرب الأقصى(1881/1912)، مقاربة تاريخية ، مجلة العلوم الإنسانية والطبيعية ،2021
3. نصيرة نواصر: دور التجربة الإصلاحية التونسية في التغلغل الفرنسي والمواقف الدولية من فرض الحماية 1881م، مجلة البحوث التاريخية، مج5، ع1، جامعة غرداية، الجزائر،2021.

4. أم الخير و مُحَّد السعيد : الإيطاليون في تونس (1830م/1920م) و تأثيراتهم ، مجلة الوقف للبحوث و الدراسات في المجتمع و التاريخ ، مج17، ع1، جويلية 2021.
5. . إيهاب حسين علي حسين مصيرع : بدايات التوغل الفرنسي في تونس وقف المخططات الاستعمارية ،كلية التربية الأساسية: بابل تشرين الأول، 2017
6. حسين يوسف عمر: بريطانيا العظمى واتفاقية قبرص 1878 مجلة الجامعة الإسلامية للبحوث الإنسانية ، ع1 جامعة الأقصى، غزة، فلسطين.
7. عبداللطيف بلمعطي: نخبوية الإصلاح المغاربي زمن القرن زمن القرن التاسع عشر خير الدين باشا وأحمد الناصري أنموذجا، مج1، ع خاص، جامعة ابن طفيل، المغرب، أفريل 2019.
8. مُحَّد البشير الرازقي: مدينة تونس خلال النصف الثاني من القرن19 من خلال جريدة الرائد التونسية تشكل الجغرافية القانونية وبناء شبكات العلاقات الاجتماعية، المجلة الجزائرية للدراسات التاريخية والقانونية، ع22، ديسمبر 2020.
9. مُحَّد عصفور سليمان : الحماية الفرنسية على تونس عام 1881 و المواقف العثماني والأوربي منها ، مجلة ديالي ، ع56 ،كلية التربية للعلوم الإنسانية ، العراق 2012.
10. مُحَّد مداح و مُحَّد بليل : رأس المال الفرنسي و إمتيازاته في تونس قبل 1881م ، مجلة العصور الجديدة ، مج10، ع4، 2020.

الأطروحات والرسائل الجامعية:

1. بن سليمان فاطمة: الايالة التونسية بين القرنين 16 و19 ميلادي نشأة المجال، أطروحة دكتوراه، عبد الحميد هنية، قسم التاريخ ج1 تونس
2. دهان سليمان: الشركات الأجنبية لتونس خلال الحماية الفرنسية بين الهيمنة الاستعمارية والاستثمار الاقتصادي ،1881م/1956م، أطروحة لنيل شهادة الدكتوراه في التاريخ المعاصر .
3. رامي سيدي مُحَّد: المقاومات الشعبية في الجزائر وتونس،جيلالي بلوفة، أطروحة لنيل شهادة الدكتوراه في تاريخ الحركات الوطنية المغاربية جامعة الجزائر 2017/2016.
4. رشاد الامام : سياسة حمودة باشا الخارجية أطروحة لنيل شهادة الدكتوراه الجامعة الامريكية.
5. شايب قدادرة:حزب الدستوري الجديد وحزب الشعب الجزائري ،1954/1934 أطروحة لنيل شهادة الدكتوراه، جامعة منتوري قسنطينة 2007/2006.

6. فاطمة الزهراء رحماني : حركة التحديث في مصر وتونس خلال القرن 19 ، مُحَّد دراج ،أطروحة لنيل شهادة الدكتوراه في تاريخ المغرب العربي الحديث قسم التاريخ ،جامعة الجزائر 2 ،2020/2019.

7. نصيرة نواصر: الاستعمار الفرنسي حركات التحرر الوطني في تونس والمغرب الأقصى،صالح بوساليم، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في التاريخ الحديث والمعاصر قسم التاريخ كلية العلوم الاجتماعية والإنسانية، جامعة غرداية، 2021م/2022م .

8. نورالدين صحراوي : النفوذ الأوروبي (الفرنسي – الإنجليزي – الإيطالي)، بن يوسف التلمساني ، مذكرة لنيل شهادة الماجستير، التاريخ المعاصر، قسم التاريخ، جامعة الجزائر 2 ، 2013/2012.

9. ـــــ : دور الصحافة العربية بتونس في تفعيل الوعي الوطني 1860/1914، 2000/2001،د.س.

الملخـــــص

الملخص:

– تتناول هذه الدراسة موضوع هام وهو الامتيازات الأجنبية ودورها في فرض الحماية الفرنسية على تونس 1815م/1881م، فقد ولدت الثورة الصناعية حاجة البحث عن المواد الأولية وتصريف الفوائض من السلع، فحالة البلاد السياسية تغيرت بعد وفاة الباي حمودة باشا فشهد النصف الأول من القرن التاسع عشر بداية الاهتمام الأوروبي بالبلاد التونسية، وبدأ التغلغل الأوروبي كالورم في تونس وبدأ يصيب النقاط الحساسة وعلى رأسها التجارة الخارجية والداخلية، وأما النصف الثاني من القرن التاسع عشر فقد تجسد في الامتيازات الاقتصادية ودخول فرنسا وإنجلترا وإيطاليا في منافسة شرسة وبطرق لم تخرج عن الطابع السلمي والذي كان محرك لهذا التنافس هو الرغبة بالظفر بتونس والتمتع بموقعها الهام، وفي ذات الوقت ظهرت الإصلاحات التي أنهكت الخزينة التونسية ورمتها في أحضان القروض المجحفة والتي طرحت مسألة الديون التي عجزت تونس عن تسديدها وانتهى هذا الصراع بفوز فرنسا بتونس

الكلمات المفتاحية: الامتيازات الأجنبية – فرض الحماية – تونس – الإصلاحات

Abstract

Cette étude traite d'un sujet important, qui est les privilèges étrangers et leur rôle dans l'imposition de la protection française à la Tunisie 1815 AD / 1881 AD, la révolution industrielle a généré la nécessité de rechercher des matières premières et de décharger les excédents de marchandises, la situation politique du pays a changé après la mort de Bey Hamouda Pacha, de sorte que la première moitié du XIXe siècle a vu le début de l'intérêt européen pour la Tunisie, de sorte qu'il s'est répandu comme une tumeur en Tunisie et a commencé à affecter les points sensibles, en particulier le commerce extérieur et intérieur, et la seconde moitié du XIXe siècle a été incarnée dans Les privilèges économiques et l'entrée de la France, de l'Angleterre et de l'Italie dans une concurrence féroce et d'une manière qui ne s'est pas écartée de la nature pacifique, qui était le moteur de cette concurrence, est le désir de gagner la Tunisie et de jouir de sa position importante, et en même temps sont apparues les réformes qui ont épuisé le trésor tunisien et l'ont jeté dans les bras de prêts injustes, ce qui a soulevé la question des dettes que la Tunisie était incapable de rembourser, et ce conflit s'est terminé par la victoire de la France en Tunisie

فهرس المحتويات العام

فهرس المحتويات

الاهداء .....

شكر وتقدير .....

قائمة المختصارات.....

مقدمة ..... أ

الفصل الأول:أوضاع تونس خلال النصف الاول من القرن 19 .....

تمهيد 7

المبحث الأول أوضاع تونس السياسية والاقتصادية والاجتماعية 8

أ–الوضع السياسي:. 9

ب–الوضع الاقتصادي: 9

ج– الوضع الاجتماعي: 15

– المبحث الثاني: العلاقات الخارجية لتونس 17

–العلاقات الإنجليزية: 20

–العلاقات الإيطالية التونسية: 21

–خلاصة القول بشأن العلاقات الأوروبية التونسية: ..... Erreur ! Signet non défini.

المبحث الثالث: الأهمية الاستراتيجية لتونس 24

خلاصة الفصل: 25

الفصل الثاني:الامتيازات الأجنبية الاقتصادية بالبلاد التونسية .....

تمهيد 27

المبحث الأول: الامتيازات الاقتصادية الفرنسية. 28

–امتياز سكة الحديد: 29

– امتياز تحديد قنوات المياه: 30

– امتياز التلغراف: 30

–الشركات الفرنسية بالبلاد التونسية: 31

– امتيازات متنوعة: 32

المبحث الثاني: الامتيازات الاقتصادية البريطانية 34

المبحث الثالث: الامتيازات الاقتصادية الإيطالية 37

المبحث الرابع: التنافس الأوروبي على تونس 39

–التنافس الفرنسي الإنجليزي: 39
–التنافس الإيطالي الفرنسي 45
خلاصة الفصل : 47
الفصل الثالث_التجربة الاصلاحية في البلاد التونسية وردود الفعل المحلية والأوروبية والعثمانية .....
تمهيد 49
المبحث الأول: إصلاحات التونسية في ظل التنافس الأوربي: 50
–اصلاحات أحمد باي: 50
الإصلاحات العسكرية: 51
آثار المشاريع الإصلاحية في عهد أحمد باي: 55
–اصلاحات محمّد باي: 55
الاصلاحات العسكرية: 55
دستور عهد الأمان: 56
–إصلاحات محمّد الصادق باي: 58
الاصلاحات العسكرية: 58
–اصلاحات خير الدين: 60
الاصلاحات السياسية: 61
–الاصلاحات الإدارية: 61
–الإصلاحات القضائية: 62
–الإصلاحات الاقتصادية: 63
–الاصلاحات التعليمية: 65
المبحث الثاني: ثوره علي بن غذاهم 67
المواقف الدولية من ثورة علي بن غذاهم : 70
المبحث الثالث: الأزمة المالية التونسية 71
المبحث الرابع: فرض الحماية الفرنسية على تونس 75
خلاصة الفصل 78
الخاتمـــــــــــــة: 80
الملاحـــــــــــــق 83
قائمة المصادر و المراجع 88
الملخـــــص 96